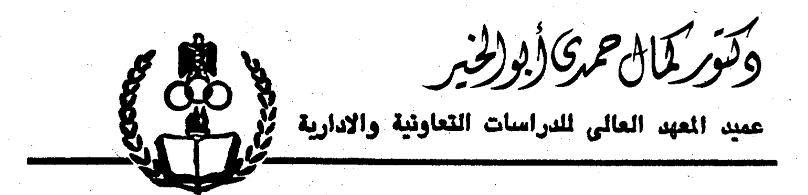


دكتور كمال حمدى أبو الخير
عميد المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية

الأساليب العلمية والعملية لتحقيق التكامل التعاونى العربى

١٩٨٤

بسم الله الرحمن الرحيم

« واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا ٠٠٠ »

(سورة آل عمران آية ١٠٢)

« ٠٠ وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ٠٠٠ »

(سورة المائدة آية ٢)

« إنما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون ٠٠ »

(الحجرات آية ١٠)

« يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله اتقاكم ، ان الله عليم خبير ٠٠ »

(الحجرات آية ١٣)

« إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانـات إلى أهلهـا وإذا حكمتم بين النـاس أن تحكموا بالعدل ٠٠ »

(سورة النساء آية ٥٧)

« الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون فى الأرض أولئك هم الخاسرون »

(سورة البقرة آية ٢٧)

« كان الله فى عون العبد مادام العبد فى عون أخيه »

(حديث شريف)

« لكل بنيان أساس ، وأساس الإسلام حسن الخلق »

(حديث شريف)

• كلمة الباحث

يعتبر مبدأ التعاون بين التعاونيات على الصعيد المحلى والاقليمى والدولى احد المبادىء التعاونية الهامة التى اضافها الحلف التعاونى الدولى الى مبادىء التعاون ، توجيها للحركات التعاونية للعمل على مسايرة المتغيرات العالمية ، ووصولا الى تدعيم صرح بنيان التعاون الدولى ، الذى ينبغى أن يقوم على كيانات تعاونية قوية فى مختلف بلدان العالم ، هذه الكيانات التى ينبغى أن تأخذ طريقها نحو التطور على اسس استقرارية ، وتهيىء لأعضائها الفرص المتساوية فى حق التعليم والعيش المستقر والكسب الحلال ، وتساوى بينهم فى الحقوق والواجبات والأعباء الاجتماعية ، وتمنع استغلال طبقة او فئة لطبقة أو فئة اخرى ، وتمكن الجميع من اظهار شخصياتهم الذاتية ، وبذلك يتشجع المجدون وتدفع المنافسة الحرة الشريفة الجميع الى المثابرة والعمل على بلوغ ارقى المستويات ٠

ويسعدنا أن تتجه القيادات التعاونية فى عالمنا العربى المعاصر نحو مسايرة المتغيرات العالمية فى هذا الاتجاه ، فقد كلفتنا الادارة العامة للشئون الاجتماعية لجامعة الدول العربية بوضع ورقة عمل تتعلق بالأساليب العلمية والعملية لتحقيق التكامل القطاعى التعاونى على مستوى كل بلد عربى وعلى مستوى الوطن العربى ككل ٠ وناقشت لجنة خبراء التعاون العربى التى انعقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتونس الشقيق فى ابريل عام ١٩٨٣ ورقة العمل التى قدمناها فى هذا الشان ٠

كما قمنا فى سبتمبر ١٩٨٣ بدعوة من الأمين العام للاتحاد التعاونى العربى بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية للاتحاد فى الرباط بالمغرب الشقيق بعرض الافكار والاتجاهات التعاونية العلمية الحديثة نحو التكامل واقامة مشروعات تعاونية مشتركة بين الحركات التعاونية فى الأقطار العربية ٠

واننا نرجو أن نوجه الأنظار بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية للاتحاد التعاونى العربى فى القاهرة فى مارس ١٩٨٤ ، الى اهمية هذا الموضـــوع الحيوى فى تطوير الحركات التعاونية العربية بما يدعم أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ويمكنها من الانتاج والاستخدام الأمثل لمواردها البشرية والمادية٠

ويسعدنا أن نعرض ورقة العمل التالية فى هذا الموضوع موجهين النظر الى أن هناك شعارا اجمع عليه علماء التعاون فى شتى انحاء العالم تأكيدا لنجاح الحركات التعاونية وهو (اعدوا التعاونيين قبـل انشـاء التنظيمات التعاونية) ٠٠ حيث أن القيادات التى تعمل فى التعاون والمؤمنة به ، يمكن من خلالها تحقيق التوازن فى البنيان التعاونى بأسره من القاعدة حتى القمة ، فى اطار من المعايير الاخلاقية والعلمية والقانونية والفنية والمهنية والتنظيمية التى تحدد مسئولية المجتمع ٠

وقد اثبتت الدراسات العملية المقـارنة أن اتباع التنظيمات التعاونيـة للمنهج العلمى الذى يعتمد على حسن الاعداد وعلى حسن رعاية الدولة فى اطار من التخطيط الذى ينبغى أن يتعرف فيه كل قطاع من قطاعات التعاون على دوره فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، يترتب عليه بالضرورة ارتفاع انتاجية العمل الجماعى والفردى وبالتالى القدرة على تحقيق التكامل التعاونى داخل كل بلد ، وهذا بدوره يفسح الطريق للتكامل الأوسع وهو الذى نتطلع اليه لتحقيق التكامـل التعـاونى على مســتوى الوطن العربى مؤكدين على انه ليس هناك افضل من العلم سبيلا للتقدم ، واذا اقترن العلم بالأسس الاخلاقية والعقائدية التعاونية المستمدة من شريعة السماء ٠٠٠ فانه يمكن تحقيق التطور وتدعيم صرح البنيان التعاونى على صعيد كل بلد عربى وعلى صعيد الوطن العربى ككل فى اطار من المحبة والاخاء ٠

د٠ كمال حمدى أبو الخير

المبحث الأول

التكـامل التعـاونى
والتوعية والتدريب والتثقيف والتعليم

- اصول التعاون فى الاسلام ٠
- دور التثقيف والتدريب والتعليم التعاونى ٠
- العضوية المستنيرة كاساس لبناء التعاونيات ٠

اصـــول التعـــاون فى الاســـلام

من الجوانب الهامة التى نرجو أن تصل الى عقول وقلوب الانســان العربى ، الايمان بأن التعاون مستمد من شريعة الله سبحانه وتعالى ، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف دون منهج مرسوم ومحدد بكل الدقة والتنظيم ، فالله سبحانه وتعالى يقول « وتعاونوا على البر والتقوى » ويجمع الفقهاء على أن تقديم « البر » على « التقوى » معنى رفيعــا من معــانى الحيــاة الكاملة ·

ولعل تفسير الفقهاء لمفهوم « البر » فى الاسلام يعتبر افصح وابلغ بيان لتاكيد ما وصل اليه الكثير من علماء المسيحية والاسلام من ان التعاون كفلسفة وتطبيق ، انما يستمد الكثير من تعاليمه وقيمه ومبادئه من شرائع السماء ، فالتعاون أساسا يدعو الىالاخلاق والسلوك الاجتماعى الرفيع والحب والاخاء والمساواة المقترنة بالعدالة ، فى اطار من روح الايثار والتضحية وانكار الذات وتغليب صالح الجماعة ووضع هذا الصالح فوق كل اعتبار ·

التعاون ونزاهة المعاملات :

والتعاون يدعو ايضا الى شرف ونزاهة المعاملات ، فقد ورد مثلا فى القانون النظامى لوراد روتشديل والمســجل عام ١٨٤١ ان جمعيتهم تتعامل فقط فى الســلع الجيدة ، ولا تتعامل اطــلاقا فى الســلع الرديئة ··· وان الانسان ليقف امام هذه المعانى وقفة تأمل ، أليست هذه المعانى مستمدة من شريعتنا السمحاء ؟ ··· الا يحث الاسلام على العدل فى المعاملات ، فيأمر بايفاء الوزن والكيل وعدم بخس حقوق الناس ·

يسعدنا أن نقرر ان المكتبة الاسلامية المعاصرة تحتوى على كثير من المراجع التى توضح اثر تعاليم الاســلام فى بناء المجتمع السليم ، بحيث

يتعذر علينا أن نفاضل بين مرجع وآخر والأمر الذى نتطلع اليه هنا ، هو أن يقوم السادة الافاضل من علماء الاسلام بتقديم مزيد من الايضاح عن (التعاون والاسلام) .

التعاون والثورة العقلية :

واذا كان علماء التعاون يقررون أن التعاون هو بالدرجة الاولى ثورة انسانية ، تسعى الى تحقيق المجتمع السعيد الذى تتكافأ فيه الفرص تحقيقا للعدالة الاجتمـاعية ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف الا عن طريق [illegible] حسن استخدام العقل ، افلا يتفق هذا مع شريعتنا السمحاء ...

الا يقول الرسول عليه الصلاة والسلام « لكل شىء آلة وعدة ، وأن آلة المؤمن العقل ... ولكل شىء مطية ومطية المرء العقل ... ولكل شىء دعامة ودعامة الدين العقل ... ولكل قوم غاية وغاية العباد العقل ... ولكل قوم داع وداعى العابدين العقل ... ولكل تاجر بضاعة وبضاعة المجتهدين العقل ... ولكل اهل بيت قيم وقيم بيوت الصديقين العقل ... ولكل خراب عمارة وعمارة الآخرة العقل ... ولكل امرىء عقب ينسب اليه ويذكر به وعقب الصديقين الذين ينسبون اليه ويذكرون به العقل ... ولكل سفر فسطاط وفسطاط المؤمنين العقل » ؟

ومما لا شك فيه أن الاسلام فتح أمام العقل البحث العلمى المجرد من كل قيد ، وأن يتدبر الكون واحداثه ، وان يناقش الاراء ويفاضل بينها ، ويختار منها ما يراه أقرب الى الصواب ، وأوفق الى العقل مهتديا فى ذلك كله بقوله تعالى « فبشر عبادى الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الالباب ... » وانا نجد فى هذه الآية الكريمة شيئا جديدا فى تاريخ العقل ، وخاصة فى تاريخ الديانات ، وهو أن الذين يستمعون الاراء ويتبعون أحسنها ، هم العقلاء وحدهم دون غيرهم .

الكفاءة والامانة :

ومن المعانى التى استوقفتنى كثيرا حينما قرأت القوانين النظامية التى كانت هديا ومرشدا للرواد التعاونيين الاوائل فى تطبيقاتهم هذا المعنى الذى ورد حرفيا فى قوانينهم وهو « ينبغى أن يتولى ادارة الجمعية مدير كفء امين ، الا يتفق هذا مع ما ورد فى القرآن الكريم حينما خاطبت احدى ابنتى شعيب اباها مزكية سيدنا موسى عليه السلام فى الآية الكريمة رقم٢٦من سورة القصص : « قالت احداهما يا ابت استاجره ، ان خير من استأجرت القوى الأمين » اى ان شريعتنا السمحة تعتبر القدرة والقوة والأمانة من افضل السمات التى ينبغى أن تتحلى بها القوى العاملة ، وكذلك من المعانى التى استوقفتنى أنه قد ورد فى القوانين النظامية بجمعية رواد روتشديل نصيحتهم على أنه ينبغى أن يتوافر فيمن ينتخب لعضوية مجلس الادارة « القدرة والحيوية والنشاط والأمانة والايمان بالفكرة التعاونية » ٠٠٠اى ان الرواد الاوائل اهتموا بضرورة توافر مواصفات معينة فيمن يتولى المراكز القيادية التى تتمثل فى عضوية مجلس الادارة ٠٠٠ فهؤلاء ينبغى أن يرتقوا الى مستوى القدرة التخطيطية لهذا النشاط الشعبى ، هذا بالاضافة الى ضرورة التحلى بالأمانة وهى صفة على جانب كبير من الأهمية جعلتهم هناك فى بريطانيا يطلقون على مرحلة مجلس الادارة « اداة الأمناء » اليست هذه المعانى التى قادت هؤلاء الرواد الاوائل الى النجاح مستمدة من شريعتنا السمحاء ، فقد ورد فى سورة النساء « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ، ان الله نعما يعظكم به ، ان الله كان سميعا بصيرا » ٠٠٠ كما ورد فى سورة المؤمنين « والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون » ٠

ويضيق المكان هنا عن ذكر الكثير من الآيات الكريمة التى تؤكد اهمية الأمانة ودورها فى رعاية شئون الناس بصفة عامة وشئون هؤلاء الذين ترتبط مصالحهم بمن وضعوا فيهم ثقتهم ٠

التعاون والتعليم :

ولعل من الأهمية بمكان ان نوضح ان جميع الرواد الاوائل من علماء وقادة الحركة التعاونية قد اجمعوا على أن الجهل اكبر عقبة امام الحركة التعاونية وأنه ينبغى بذل اقصى طاقة ممكنة من اجل محو الامية وتعليم الأعضاء وأنه بغير ذلك لن تستطيع الحركة التعاونية أن تحقق اى هدف من أهدافها ولذلك تجدهم قد خصصوا نسـبة مئوية مما يحققونه من فائض التعليم ، ووضعوا الكثير من الحوافز امام الكبار لكى يتعلموا ، ومما لا شك فيه أن الامة العربية تعرف تماما شأن التعليم فى شريعة الله ٠

وهناك الكثير من الآيات التى تحض على التعليم ٠٠٠ فلقد كانت اول آية نزلت من القرآن الكريم تشـهد بشأن العلم وتأمر به : ولنقرأ معـا من سورة العلق : « اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الاكرم الذى علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم » ، هكذا نجد فى اول سورة من سور القرآن الكريم دعوة الى القراءة والتعليم ٠

كما ينبغى علينـا أن نوجه النظر الى الحقيقة التى أكدهـا القرآن الكريم فى اكثر من موضع ٠٠٠ وهى أن نطلب العلم من اهله ٠٠٠ فيقول سبحانه وتعالى « فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » ٠٠٠ والذكر هنا هو العلم فى رأى جمهور المفسرين ، بدليل قوله « ان كنتم لا تعلمون » ٠٠٠ فانه أمر من لا يعلم أن يسأل من يعلم من العلماء ٠

والدين يدعو الانسـان الى أن يتعلم الى اقصى الدرجـات التى يستطيع ان يستوعبها عقله ٠٠٠ فليس هناك حد للعلم او التعلم الذى ينتهى عنده العلم بل ينبغى على الانسـان ان يواصل البحث والدراسـة والتعلم ٠

وجوب التعليم والتعلم :

خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ، فأثنى على طوائف

من المسلمين خيرا ٠٠٠ ثم قال « ما بال اقوام لا يفقهون جيرانهم ولا يعلمونهم ولا يعظونهم ولا ينهونهم وما بال اقوام لا يتعلمون من جيرانهم ولا يتفقهون ولا يتعظون ٠٠٠ والله ليعلمن قوم جيرانهم ويفقهونهم ويعظونهم ويامرونهم وينهونهم ٠٠٠ وليتعلمن من قوم جيرانهم ويتفقهون ويتعظون او لعاجلتهم العقوبة » ٠

هكذا اعتبر الرسول الكريم بقاء الجاهلين على جهلهم وامتناع المتعلمين عن تعليمهم عصيانا لأوامر الله وشريعته ٠

واعلن العقوبة على الفريقين حتى يبادروا الى التعلم والتعليم ٠

ومما لا شك فيه ان الحركة التعاونية فى الوطن العربى مطالبة بالدرجة الأولى ان تطبق شريعتنا السمحاء ، خاصة وان الحركة التعاونية فى العالم العربى ترتبط مصالحها بمصالح الغلبية العظمى من المواطنين وهى حركة كبيرة من حيث العدد ٠٠٠ اى ان جسمها كبير ٠٠٠ واذا كان العلم هو الذى يمثل العقل ٠٠٠ فاننى اطرح هذا السؤال ٠٠٠ أين هو عقل الحركة التعاونية ؟ وهل سعت الحركات التعاونية فى الدول العربية سعيا جادا من اجل ايجاده ؟ ٠٠٠ ان عقل الحركة يتمثل فى المؤسسات الثقافية العلمية التعاونية بالمفهوم الجامعى المتعارف عليه ٠

ومما لا شك فيه أن التطوير التعاونى العالمى قد حقق نجاحا مذهلا نتيجة لأخذه بالعلوم الحديثة ، واذا كان الامر كذلك فان العلماء والمفسرين يؤكدون أن مدلول العلم يمتد لكل علم نافع مفيد للأمة فى شئون الدين والدنيا ٠٠٠ كما يؤكد العلماء على ان الاسلام يفرض على العالم أن يعلم ٠٠ وعلى الجاهل أن يتعلم ٠٠٠ وأنه من الواجب على الانسان ان يسعى لتحصيل العلم ٠٠٠ وعلى الدولة والمجتمع ان تيسر له الوصول الى هذا الحق ٠٠٠ وبهذا تكون شريعة الاسلام قد وضعت المنهج القويم لمحو الأمية، وكذلك تحفز الكبار لكى يتعلموا ٠٠٠ وفى شريعتنا السمحاء الكثير الذى يحفزنا على التعاون من اجل الوصول بالانسان العربى الى الايمان بالتعاون كاسلوب للعمل مستمد من شريعة الله سبحانه وتعالى ٠

دور التثقيف والتدريب والتعليم التعاونى
فى النهوض بالحركة التعاونية

اعداد التعاونيين :

تعتبر التنظيمات التعاونية فى شتى انحاء العالم من اهم المنشات التى يتحقق من خلالها تحسين الشئون الاجتماعية والاقتصادية للأعداد الكبيرة من المواطنين الذين يتضـامنون بروح من الأخوة الصـادقة والعلاقات الانسانية الرفيعة لتحقيق مبدأ (وحدة المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشـتركة) ... ومن هذا المعنى فان المواطنين يعبئون جهودهم من اجل تحقيق هذا الصالح المشترك بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة ويحرصون حرصا تاما على أن لا تتدخل الاختلافات المذهبية أو السياسية فى النشاط الاجتماعى أو الاقتصادى للتنظيمات التعاونية .

وتؤمن الحركات التعاونية فى شتى انحاء العالم(*) بالدور الخلاق الذين يمكن أن يؤديه العضو التعـاونى المسـتنير ، والقوى الوظيفية القـادرة والمؤمنة بالتعاون ، ومن اجل ذلك وضعوا لأنفسهم شعار « أعدوا التعاونيين قبل انشاء التنظيمات التعاونية » فالتعاونيون يؤمنون بأن الاستثمار فى التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم ، استثمار اقتصادى ، يدفع ويطور

---

*) Maurice Colombian, Cooperation a workers, Education Manual International Labour Office. Geneva, 1966.
— M. Colombian Cooperatives & Fundamentals of Education Paris. U.N.E.S.C.O. Publication No. 632. 1950.
— M. Eldin., The Importance of Education and the Cooperative Movement, a paper Submitted to the International Conference on Cooperative Education (16th Congress of the International Cooperative Alliance. Zurich, 1946).

المستوى الحضارى للشعوب وعمليات الانتاج ··· بل أن هناك اجماع بينهم على أن العائد المالى من التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم اذا أحسن توجيهه يفوق العائد من الاستثمار المالى فى مجال النشاط الاقتصادى ·

كما وأن التنظيم التعـاونى السليم لأى مجتمع من المجتمعات يهتم بقضايا الانسان من المهد الى اللحد ، ويضع فى اعتباره النظرة الشاملة للحركة التعاونية ككل ، فى اطار من النظرة العلمية التى تنطلق من الظروف البيئية والتى تضع فى مقدمة واجباتها تأمين التطور الدائم للانتاج التعاونى وتحسين نوعيته استنادا الى تقدم العلم والتكنيك ·

ويستهدف التنظيم التعاونى من وراء ذلك ، ليس فقط اشباع حاجات أعضاء التنظيمات التعاونية ، بل أيضا اشباع حاجات الشعب الآخذة فى الازدياد ، ولتأمين التطور المتكامل الجوانب لجميع أوجه النشاط التعاونى وخاصة وأن التنظيمات التعاونية تواجه منافسة عاتية من القطاعات المناظرة الاخرى ، وعلى وجه الخصوص « الشركات المتعددة الجنسيات » والتى يهدد نشاطها التعاونيات · ولذلك وجدنا أن الحلف التعاونى الدولى قد أضاف مبدأ جديدا الى المبادىء التعاونية وهو « مبدأ التعاون بين التعاونيات على الصعيد المحلى والاقليمى والدولى » ·

رواد التعاون والتعليم التعاونى :

يرجع الاهتمام بالتعليم التعاونى الى التعاونيين القدامى الذين آمنوا به ، ورأوا فيه وسيلة ناجحة لاقامة مجتمع تعاونى سليم ، فبذلوا جهودا محمودة نحو نشر التعليم بوجه عام والتعليم التعاونى بوجه خاص ، وتعتبر مدرسة نيولانارك التى اقامها روبرت أوين مثلاً حيا لما بذل من جهود فى هذه الناحية ·

وقد قام هؤلاء التعـاونيون القدامى بطبع كتب ومذكرات واصـــدار مجلات والقاء محاضرات على زملائهم التعاونيين لشرح القواعد والاسس

التى تقوم عليها الحركة التعاونية • وكان من اهدافهم اقامة مدارس وكليات تعاونية وذلك قبل ان يؤسس رواد روتشديل جمعيتهم المشهورة •

ونحن اذا القينا نظرة على مصدر الحركة التعاونية الحديثة ، لرأينا أن رواد روتشديل قد اهتموا بالتعليم منذ قيام نظامهم ، فقد ورد فى نظام الجمعية أنها « ستسعى فى أقرب فرصة الى تنظيم قوى الانتاج والتوزيع والتعليم والادارة •

وكانت جهودهم فى هذا الجانب تسير فى تناسق يتفق مع أغراض الحركة المثالية بل لقد اتسعت هذه الجهود حتى كان من آثارها انشاء وادارة مكتبة ، يذكرهوارس جريلى عنها أنها كانت تحتوى على خمسة آلاف مجلد من الكتب المختارة بعناية ، وعلى غرفة للمطالعة مزودة بالصحف والمجلات يقرؤها الأعضاء وعائلاتهم بالمجان ، وكذلك نظموا فصولا دراسية مسائية فى الوقت الذى كان فيه التعليم الاولى الاجبارى لا وجود له ، وكان هناك كثير من التعاونيين القدامى لا يعرفون القراءة والكتابة ، فاقيم لهم نظام تبادل المعرفة لتثقيفهم ومحو اميتهم وذلك بأن يقوم الملمون بالقراءة والكتابة من الأعضاء بالتدريس لزملائهم الاميين •

ولقد عقدت مؤتمرات سنوية فى مختلف المدن الانجليزية للعناية بالناحية التعليمية فى الحركة التعاونية ، فلم يخل مؤتمر من هذه المؤتمرات من قرار يطالب فيه الجمعيات التعاونية بصفة عامة ، والأجهزة التعاونية المسئولة عن رعاية الحركة بصفة خاصة ، ببذل اقصى الجهود لنشر التعليم التعاونى والعمل على تدريس المواد التى تنفع التعاونيين •

ويضيق بنا المكان هنا عن استقصاء الجهود التى بذلها التعاونيين لابراز اهمية التعليم بصفة عامة ، والتعليم التعاونى بصفة خاصة ، ويكفى لابراز هذه الاهمية أن نذكر فى هذا الشان ما قاله احد التعاونيون :

(*) « قيل عن التعاون أنه حركة اقتصادية تسعى الى تحقيق اغراضها بوسائل تعليمية • ونحن اذا عكسنا العبارة وقلنا أن التعاون حركة تعليمية تسعى الى تحقيق أغراضها بوسائل اقتصادية لاستقام المعنى وكان نصيبه من الحق نصيب ذلك القول » •

وقد آمنت الحركة التعاونية فى شتى انحاء العالم بأن التعليم التعاونى هو سبيلها الى خلق مواطنين صالحين لأمتهم ، يسند بعضهم بعضا بروح بعيدة عن الانانية والانتهازية ، شعارها الفرد للمجموع والمجموع للفرد ، بل آمنت بانه الضمان للسير بالحركة فى الاتجاه السليم ، فعمدت بكل الوسائل الى نشر مبادئه ونظرياته ، وكيفية تاسيس جمعياته وتنظيماته وادارتها •

ولم تقتصر على هذا ، بل انشأت لذلك مدارس ومعاهد تعاونية وضمنت برامجها المواد التى ترتبط بالتعاون ارتباطا وثيقا ، وتكفل تخريج اعضاء مزودين بثقافة علمية تكفل لهم النجاح فى المسئوليات التى يضطلعون بها داخل الحركة ، ويكاد يجمع التعاونيون على أن خير وسيلة لنجاح الحركة التعاونية هو نشر التعليم بصفة عامة والتعليم التعاونى بصفة خاصة ، وفى هذا المعنى يقول احد كبار التعاونيين « هـ. الدن » وهو من السويديين :

« اذا اتيحت لنا فرصة أن نبدأ حركتنا من جديد ، وكان علينا ان نختار بين احد شيئين : البدء دون رأس مال ، ولكن بموظفين واعضاء مستنيرين ، ، أو البدأ برأس مال كبير وموظفين غير واعين ، فان تجاربنا تملى علينا أن نختار الطريق الاول » •

ولا شك ان التعاونى السويدى يعنى بقوله « دون رأس المال » رأس المال الكبير •

---

*) W.P. Watkins, Cooperative Education & World Citizenship in "Review of International Cooperation, 26th year No. 5, May 1933. P. 183;" It was been Said that Cooperation is an economic movement employing educational action. The Statement would be no less true if it were reversed. The cooperative is an educational movement employing economic action.

والتعليم التعاونى يعنى بالتدريب الى جانب عنايته بالثقافة التعاونية ، والمقصود بالتدريب ، التدريب الشامل لجميع عناصر الحركة ابتداء من العضوية فى الجمعيات الى مناصب مجالس الادارة فيها ، وتحرص الدول التى تأخذ بأسباب التقدم على العمل لسد هذا النقص في حركتها ، وليس أدل على ذلك من أنه عندما عقد الحلف التعاونى مؤتمرا بانشاء مكتب اقليمى فى المنطقة ليساعد على تدريب العمال التعاونيين وعلى تزويد الحركة بالكتب والافلام وعلى اختيـار بعض الشـباب للتعلم فى البلدان التى تتميز بقوة الحركة التعاونية فيها ٠

ونكاد نعتقد أن الحركة التعاونية فى مجتمعنا العربى المعاصر لن تبلغ نصيبها من التقدم والنجاح الا اذا كان هناك تجاوب عام نحو نشر الثقافة التعاونية فى شتى مراحل التعليم ، بمعنى أن تبدأ الثقافة التعـاونية فى المرحلة الاعدادية بتلقين الجيل الجديد المبادئ التعاونية طبقا للاساليب العصرية الحديثة فى التعليم ثم يزداد قدر هذه الثقافة فى المرحلة الثانوية حتى تبدأ المرحلة الجامعية ، وهنا يجب أن تعمل الجـامعات كما تعمـل زميلاتها فى الخارج ، على اخراج قادة للقطاع التعاونى لا يقل مستواهم فى هذا النوع من التعليم عن مستوى ما تخرجهم للقطاعات الاخرى ، على أن يكون القادة على جانب كبير من الايمان برسالة الحركة التعاونية وأهدافها ودورها الفعال فى بناء المجتمع الحديث ٠ فان هذا الايمان هو الذى يجعلهم يقبلون عن طيب خاطر أن يربطوا مستقبلهم بها ، ولا يترددون فى التقدم للعمل فيها ، فمما لا شك فيه أن الحركة التعاونية أشد ما تكون حاجة الى هذا الدم الجديد الذى يغذيها بكفايته وحيويته ونشاطه ٠

ويحسن أن تكون هناك علاقة مستمرة وثيقة بين الجامعات والحركة التعاونية ٠ ولا شك أن الجامعات ترحب بالتعاون مع الهيئات التعاونية فى بحث مشاكلها وايجاد الحلول لما يقابلها من صعاب ٠ كما أنه لا شك فى أن قوة الحركة التعاونية فى الخارج ترجع الى هذا الاتصال الوثيق ، وكثير

من الابحاث التى أخرجتها الجامعات فى الخارج تدل على مدى قوة هذا الاتصال والتعاون ٠

ويحسن كذلك أن تعمل جميع الأجهزة الارشادية فى الدولة على التعاون مع الأجهزة التعاونية العليا فى نشرالتعليم والثقافة التعاونية ، فتبذل مع الاتحادات اقصى جهودها فى هذا الميدان ، وقد يكون من المفيد فى هذاالشأن أن تتعاقد الاتحادات مع الصحف الواسعة الانتشار على استئجار ركن معين فيها تتابع فيه نشر أخبارها ٠ ولها بعد ذلك ، وعندما تنمو الحركة ويشتد عودها ، أن تستقل بصحف ومجلات خاصة ٠

وهناك فئة على جانب كبير من الأهمية يحسن الانتفاع بها فى هذا المجال ، وهى : فئة الوعاظ والائمة وغيرهم ممن يقومون بدور التوجيه والارشاد فى الشعب فهؤلاء ينبغى أن تطور معلوماتهم وتنظم لهم دراسات سريعة يلمون فيها بحقيقة الحركة وأهدافها ونظمها لكى يستطيعوا عن طريق اتصالهم اليومى بعامة الشعب أن يثقفوهم ويبصروهم بحقيقة الحركة وأهدافها ٠

واذا أضفنا الى ما تقدم تطوير البرامج الاذاعية والتليفزيونية حتى نخصص جانبا منها لنشر الفكرة فى برامج خفيفة يستسيغها الشعب تارة ، والأحاديث التى يقدمها بعض المتخصصين تارة اخرى ، لأمكن عن طريق كل ذلك أن نعوض ما فاتنا ، وأن نأمل خيرا فى اقامة مجتمع تعاونى على أساس سليم نفخر به فى القريب ان شاء الله ، بل ان الامل كبير فى أن تقوى الحركة فى أمتنا العربية وأن تمتد بعد ذلك جهودنا التعاونية لمساعدة المتطلعين الينا من شعوب افريقيا وآسيا ٠

الحلف التعاونى الدولى ومبدأ التعليم :

لعل من الاهمية بمكان ، ان نوضح أن المفاهيم الخاطئة التى سادت فيما مضى فى كثير من الدول النامية ، سواء فى افريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية ، فيما يتعلق بالتعليم التعاونى ، واعتباره فى كتابات التعاونيين

من المبادىء الثانوية ، الأمر الذى يترتب عليه أن الحركات التعاونية فى هذه الدول لم تقم بجهد ملموس فيما يتعلق بنشر التعليم التعاونى على مستوى اعضائها او اعضاء مجالس اداراتها ، او الأحياء التى تتواجد فيها ، او الاتصال بالحكومات لكى تجعل من التعاون مادة ضمن مواد الدراسة فى مختلف مراحل التعليم ، او اقامة معاهد وكليات تعاونية ••• الى غير ذلك من وسائل نشر التعليم والثقافة على كافة المستويات كل مستوى بالقدر المناسب له ••• وكان من نتيجة ذلك أن الجمعيات التعاونية فى هذه الدول نشأت وقامت على أساس عضوية غير واعية وغير مستنيرة وغير عارفة بحقيقة التعاون وفلسفته واهدافه ، الأمر الذى ادى الى فشل الجمعيات التعاونية فى مختلف هذه الدول •

وفى الحقيقة ، فان جهودا عديدة بذلت من اجل الكشف عن الخطأ السائد فى هذا المجال ، واوضحت خطأ تقسم المبادىء الى مبادىء أساسية وثانوية ، وخطأ اعتبار التعليم التعاونى من المبادىء الثانوية ، وأنه لاينبغى اطلاقا أن يحدث خلط للمفاهيم نتيجة للمناقشات التى دارت فى مؤتمرات الحلف التعاونى الدولى فى اعوام ١٩٣٠ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٧ فيما يتعلق بالمبادىء التى ينبغى أن تتوافر فى قمة التنظيمات التعاونية فى مختلف الدول والتى تريد ان تنضم للحلف التعاونى الدولى ، وكانت آراء اللجان تطالب باعتبار المبادىء السبعة وحدة واحدة لا تتجزأ ، استنادا الى أنها من اساسيات القانون النظامى لجمعية روتشديل ، غير أن المندوبين البريطانيين بحجة اختصار المبادىء نادوا بامكان ادماجها فى اربعة مبادىء ••• الأمر الذى دفع اللجان الى تكرار توضيح أهمية وحدة المبادىء السبعة ، ثم تاكيد أنه اذا كانت شروط الانضمام الى الحلف الدولى تتطلب ضرورة توافر المبادىء الاربعة الاساسية الاولى ، الا أن جميع الجمعيات التعاونية مطالبة بتطبيق المبادىء السبعة (*) ، لأنها وحدة واحدة لا تتجزأ •

---

*) رجاء التكرم بالرجوع الى التقارير الصادرة عن الحلف التعاونى الدولى :

International Cooperative Alliance Congresses 1902 - 1982.

واحقاقا للحق ، فان كثيرا من الدول النامية وعلى راسها الهند ومصر قامت بجهد مشكور فى هذا المقام ، واقامت ندوات علمية لتسهم بقدر فى توضـــيح اهمية التعليم ووضـــعه فى مقدمة المبادىء اذا أردنا للتنظيمات التعاونية التقدم والنجاح ٠

كما وأن من الجهود المشـــكورة فى هذا المقام ، ما قامت به جـــامعة كاليفورنيا بامريكا ، اذ أنها كلفت أستاذين عالمين من أساتذتها فى الاقتصاد الزراعى وهما : بروفسور هـ٠ا٠ اردمان و بروفسور ج٠م٠ تنبلى للقيام ببحث موضوع المبادىء التعاونية وعلاقاتها بنجاح او فشل الجمعيات ٠٠٠ ونشرت جامعة كاليفورنيا هذا البحث فى نشرة خاصة تحت رقم ٧٥٨ من نشرات البحوث التجريبية فى المجال الزراعى لجامعة كاليفورنيا ٠٠٠ وقد تضمن هذا البحث الرجوع الى مؤتمرات الحلف التعاونى الدولى ، وأن ما دار فيه يؤكد وحدة المبادىء التعاونية السبعة ، وأن عدم الاخلال بها فيما مضى ، ووفقا ، للظروف التى كانت قائمة وقتئذ تعتبر من أساسيات نجاح الجمعيات ، وان التعليم التعاونى ابتداء من الجهود التى بذلها « روبرت اوين » الذى اطلقوا عليه نبى التعاون فى العالم » الى الجهود التى بذلها « دكتور وليم كنج » ٠٠٠ الى الجهود والاساليب العلمية التى قام بها رواد روتشديل ٠٠٠ الى جمهور رواد علماء التعاون فى العالم (*) ٠٠٠ جميع هذه الجهود تؤكد ان التعليم التعاونى كان فى طليعة ما اهتموا به ، وأنه ساعد على نجاحهم ، غير أن العالمين الأمريكيين اكدا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة فى العالم تتطلب ضرورة اضافة مبادىء الى المبادىء التعاونية واقترحا اضافة أربعة مبادىء جديدة لنجاح الجمعيات هذه المبادىء هى : القدرة التمويلية فى اطار الهيكل التعاونى القانونى ، والاستناد الى جهاز قوى للمحاسبة والمراجعة ، وكفاءة الادارة ، والقيادة النشطة ٠

---

*) نرجو التكرم بالرجوع الى الفصول التى تتعلق بهذا الموضوع فى مراجع الاستاذ الدكتور / كمال حمدى أبو الخير وعلى وجه الخصوص تطور التنظيم التعاونى – الناشر مكتبة عين شمس ٠

وقد أدت هذه الجهود جميعا الى أن يستجيب الحلف التعاونى لهذه الاصوات التى تنادى بالحق بضرورة تصحيح الاوضاع والمفاهيم على صعيد البنيان التعاونى الدولى ككل ، بدلا من هذه الجهود الفردية التى تبذل فى كل مجتمع على حدة ، وكان أن اتخذت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الحلف التعاونى الدولى قرارا فى عام ١٩٦٣ باعادة بحث موضوع المبادىء التعاونية ، خاصة وأن الفترة التى أعقبت دراسات الحلف السابقة فى عام ١٩٣٧ قد صاحبها تطورات كثيرة على الصعيد العالمى ، هذا بالاضافة الى انضمام العديد من الدول التى ينبغى أن يسمع رأيها فى هذا المجال ... وقد اتبع الحلف نفس الأسلوب الذى اتبع فى المؤتمرات السابقة التى ناقشت مبادىء التعاون من حيث توجيه استمارات الى التنظيمات التعاونية فى شتى أنحاء العالم، ثم القيام بتحليلها وتبويبها واستخلاص النتائج منها .

والذى يعنينا فى هذا المقام ان الردود اكدت اهمية التعليم التعاونى وأنه اذا كانت هناك مبادىء اساسية للتعاون ، فان اهم المبادىء الاساسية هو مبدأ « التعليم التعاونى » وأنه ينبغى على الجمعيات التعاونية ان تخصص الاعتمادات اللازمة للتعليم التعاونى ، وأن تمتد جهودها فى هذا المقام ، ليس فقط الى الأعضاء والقوى الوظيفية العاملة فى التعاونيات ، بل الى الجمهور العريض ايضا ، ويبغى أن يتضمن التعليم التعاونى ، المبادىء والتطبيقات وعلى وجه الخصوص اساليب الممارسة الديمقراطية والنشاط الاقتصادى ، ولذلك اقر الحلف فى مؤتمره الذى عقد بفيينا فى عام ١٩٦٦ ، ان التعليم التعاونى يعتبر مبدأ من المبادىء التعاونية التى ينبغى تطبيقها .

وفيما يلى المبادىء التعاونية الدولية التى اقرها الحلف فى مؤتمره السابق الاشارة اليه فى فيينا عام ١٩٦٦ :

أولا : ينبغى ان تكون العضوية فى التنظيمات التعاونية عضوية اختيارية للجميع ، كما وينبغى ان تتاح هذه العضوية بدون قيود بغض النظر عن المراكز الاجتماعية ، او الانتماءات السياسية ، او الاختلاف فى المعتقدات الدينية ، وأن تتاح هذه العضوية لهؤلاء الذين يرغبون فى

الاستفادة من خدمات الجمعية ، وتكون لديهم الرغبة الاكيدة فى قبول وتنفيذ مسئوليات العضوية ٠

ثانيا : التنظيمات التعاونية تنظيمات ديمقراطية وعلى هذا الاساس فان جميع شئونها ينبغى ان تدار بأشخاص منتخبين او معينين باسلوب ينبغى ان تتوافر فيه الحصول على موافقة الاعضاء ويكونون مسئولين امامهم ٠٠ وينبغى على الاعضاء فى التعاونيات المحلية ضرورة تطبيق حق المساواة بين الاعضاء جميعا بمعنى ان يكون لكل عضو صوت واحد ، وينبغى عليهم ان يشتركوا فى القرارات ذات التاثير عليهم او على جمعياتهم ٠٠ اما فيما يتعلق بالجمعيات ذات المستوى الاعلى فان الادارة فيها ينبغى ان تتحقق باسلوب ديمقراطى بالاسلوب الذى يتناسب مع شكلها ٠

ثالثا : اذا كانت هناك فائدة لرأس المال ، فان رأس المال ينبغى ان يحصل على فائدة محدودة ٠

رابعا : اذا تحقق فائض نتيجة لعملية المتاجرة فى الجمعية فان هذا الفائض من حق اعضاء الجمعية ، وينبغى على الجمعية ان تقوم بتوزيعه على الاعضاء باسلوب تتجنب فيه الجمعية امكانية ان يكسب احدهم عائدا على حساب الآخرين ٠٠٠ ويمكن الوصول الى هذا الهدف عن طريق قرارات الاعضاء التى يراعون فيها ما يأتى :

ا) تخصيص احتياطى لتدعيم معاملات الجمعية التعاونية ٠
ب) تخصيص احتياطى للخدمات العامة ٠
ج) توزيع عائد للاعضاء يتناسب مع معاملتهم مع الجمعية ٠

خامسا : ينبغى على جميع التنظيمات التعاونية ان تخصص احتياطى لتعليم الاعضاء والقيادات التنفيذية ، والقوى العاملة ، وكذلك للجمهور عامة ، على ان يتم التعليم فى ضوء مبادىء التعاون واساليبه الفنية سواء اكانت اقتصادية او ديمقراطية ٠

سادسا : ينبغى على جميـع التنظيمـات التعاونية من اجل حسـن خدمة مصالح اعضائها والمجتمعات التى تعمل فيها ، ينبغى عليها ان تتعاون بأسلوب واقعى وفعال مع التنظيمات التعاونية الاخرى على الصعيد المحلى والقومى والدولى •

العضوية المستنيرة كأساس لبناء التعاونيات

مفهوم العضوية فى التعاونيات :

تعتبر العضوية فى الجمعيات التعاونية عنصرا على جانب كبير من الأهمية ، ويعتبر الاعضاء قوام الحركة فى هذه الجمعيات ، من حيث انهم المورد الأول الذى يمد الجمعيات بالمال عن طريق الاكتتاب فى اسهم رأس مالها ، ولهذا توجه الحركة التعاونية فى شتى انحاء العالم اهتمامها بالبحوث التى تزيدها معرفة باعضائها ودخولهم وقدراتهم الشرائية لكى تتمكن على ضوء هذه الدراسة من انتهاج افضل الوسائل لخدمتهم فى حدود تلك القدرات ورسم سياستها التوسعية على قدر استعداد هؤلاء الأعضاء للمساهمة فى التمويل ٠

والواقع ان زيادة العضوية فى الجمعيات التعاونية فى كثير من البلدان العربية تتوقف الى حد كبير على المزايا المادية التى ينتفع بها الأعضاء من وراء انضمامهم الى هذه الجمعيات ، واذا كان لنا ان نضرب مثلا من الماضى يلقى بعض الاضواء على اساس العضوية التعاونية فى الحركة التعاونية الاستهلاكية فى مصر مثلا (*) ، فننا نرجع الى ظروف انتشار التعاونيات الاستهلاكية فى الحرب العالمية الثانية حيث بلغت الزيادة فى عدد الأعضاء عام ١٩٤٣ نسبة مقدارها ٢٨٨٪ وهى اعلى نسبة سجلتها الحركة التعاونية الاستهلاكية فى مصر ٠

والواقع ان هذه الزيادة الكبيرة ليست نتيجة لازدياد الوعى التعاونى ، والايمان برسالة التعاون ، بل كان تحقيقها عقب اعلان سياسة الحكومة نحو الاستعانة بالجمعيات التعاونية فى توزيع السلع الضرورية مما يدل بوضوح

---

*) رجاء التكرم بالرجوع الى كتاب « التنظيم التعاونى » للدكتور / كمال أبو الخير ــ الناشر مكتبة عين شمس ٠

على أن الانضمام الى هذه الجمعيات كان بدافع الرغبة من الأعضاء فى ضمان الحصول على السلع غير المتوافرة فى السوق الحرة بالأسعار الرسمية ، بل أن منهم من كان يقدر الفرق بين سعر البيع فى الجمعية والسعر فى السوق السوداء ، فيجد أنه يحصل على فرق أكبر من قيمة السهم الذى يشترك به فى الجمعية .

وقد كانت هناك فرصة سانحة أمام الحركة التعاونية الاستهلاكية فى عام ١٩٤٣ وما بعده لتدعيم مراكزها ونشر الدعاية لها ولرسالتها ، ذلك لأن الأعضاء ، وأن كانت الحاجة الملحة قد دفعتهم الى الاكتتاب فى الجمعيات التعاونية للاستهلاك ، والانتظام فى سلك عضويتها ، الا أن ذلك قد تم فى صور آلية ، فلم يكن العضو يفهم من انضمامه للجمعية أكثر من أن السهم الذى يحمله يخول له حق شراء السلع التموينية بالأسعار الرسمية ، بينما كان يتعذر عليه الحصول عليها بهذه الأسعار اذا تعامل مع بعض المصادر التى تتاجر فى السوق السوداء ، حيث يجد نفسه مضطرا الى دفع أثمان تفوق بكثير الأسعار الرسمية ، وهذا مالاتطيقه موارده المحدودة ، ومن ثم كان يتعين فى رأينا على القائمين بشئون الحركة التعاونية الاستهلاكية أن ينتهزوا هذه الفرصة لنشر الوعى التعاونى ، وتفهم الأعضاء المبادىء والأهداف التعاونية وكيف أنهم بانضمامهم الى الجمعيات التعاونية ، والمساهمة بأكبر قدر فى تمويلها ، وولائهم فى التعامل معها ، وحرصهم على التمسك بحقوقهم من حيث هم أعضاء تتمثل فيهم الادارة العليا ، يعملون على دعم بناء الصرح التعاونى ، وصيانة هذا الموئل الذى يجدون فيه أداتهم الفعالة فى تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية فى كل الظروف ، لا فى الظروف العسيرة التى أوجدتها الحرب وحدها .

اننا نرجو أن نوجه النظر الى أن أعضاء الجمعيات اذا فهموا رسالتها حق الفهم ، وعلموا علم اليقين ، انهم جزء من الجهاز الذى يسير أمورها ، وأنها ملك لهم جميعا ، يستطيعون بتضامنهم وتعاونهم وسيادة روح الولاء بينهم أن يسيروا بالجمعية قدما الى النجاح ، فاذا واجهت الجمعية بعض

المتاعب او الصعاب ، لم ينفضوا عنها ، ولم يقصروا تعاملهم معها على جانب معين من السلع كما هو الحال عندنا ، وانما يعملون متضامنين فى سبيل تذليل هذه المتاعب وتلك الصعوبات واعتقد ان هذا الفهم الوعى لا يمكن اضاءة الأذهان بهما بين عشية وضحاها او بين يوم وليلة ، بل ذلك يتطلب بذل الجهود الصادقة المستمرة قبل تاسيس الجمعية وبعدها ٠

الاتحادات ونشر الوعى :

لا شك ان العبء الأكبر لنشر الوعى التعاونى يقع على عاتق الهيئات العليا ، كالاتحادات التعاونية الاقليمية والاتحادات التعاونية المركزية والاتحادات العامة وجمعيات الجملة فان ذلك هو سبيل الاطمئنان الى ان القاعدة التى تستند عليها الحركة قوية ومتماسكة مستعدة لبذل اقصى الجهود فى سبيل السير بالحركة نحو تحقيق اهدافها ، فان فى تحقيق هذه الأهداف تحقيقا لصالح الاعضاء الاقتصادية والاجتماعية ٠

وفى هذا يرى علماء التعاون ان ولاء الاعضاء الذى يعتمد على فهمهم لسياسة الجمعية ومشاكلها ، وعلى الشعور بانهم اصحابها ، وعلى مشاركتهم فى ادارة شئونها ، يعينها كثيرا على مواجهة ما قد يقابلها من صعاب ، اما عدم الشعور بالمسئولية ، فانه يجعل هؤلاء الاعضاء يتعاملون مع الجمعية عندما تكون الريح مواتية ، والأمور تسير وفق مصالحهم الخاصة ، ولكنهم سرعان ما ينفضون عنها اذا ما واجهتها اول بادرة من العواصف والأزمات ٠ ولو فكروا مليا ، لعرفوا ان كثيرا من المشروعات تتعرض لمثل هذه الأزمات فى بعض فترات حياتها ، ولكن على قدر قوة العلاقات بين الأعضاء ، وعلى قدر تماسكهم وتآزرهم فى الوقوف بجانب جمعيتهم اثناء هذه المآزق والمتاعب يمكن العمل على الخروج منها ، وتحقيق النجاح الدائم ٠

ومما يؤسف له ان الجمعيات التعاونية فى كثير من البلدان العربية نشأت وقامت ـ ولا تزال تقوم ـ على اكتاف عضوية ضعيفة ، لا تعرف

حقوقها وواجباتها ، وحقيقة أهداف الرسالة التعاونية التى تستظل بلوائها ، وليس أدل على ذلك مـن أن ٥٨ر٢٤٪ من مجموع الجمعيـات التعاونيـة للاستهلاك فى مصر فيما مضى والتى أجرينا بحوثا علمية عليها قد أوضحت أن هـذه الجمعيات تقل العضوية فيها عن ٢٠٠ عضو ، وأن عـددا مـن الجمعيات يمثل نسبة ٥٨ر٢٤٪ يقل الاعضاء فى كل منها عن ٤٠٠ عضو أى أن ١٦ر٤٩٪ من مجموع الجمعيات الاستهلاكية ذات عضوية تقل عن ٤٠٠ عضو ٠

كما يتبين لنا من البحوث التى أجريناها أن نسبة العضوية فى مختلف أنواع الجمعيات تكاد تفوق فى معظمها نسبة رؤوس الأموال ، وذلك يظهر لنا مدى ضعف مساهمة أعضاء الجمعيات فى رؤوس أموالها ، وقد يرجع ذلك الى أن هؤلاء الاعضاء لا يجدون فى هذه الجمعيات من عوامل النجاح، ما يغريهم بالاكتتاب فى مزيد من الاسهم ٠

والمعتقد أنه يجب على الجهات الادارية المختصة فى البلدان العربية أن لا تسمح بتأسيس جمعيات الا اذا توافر لديها من الامكانيات ـ وبخاصة ما يتعلق منها براس المال ـ ما يسمح لها بتحقيق أهدافها ٠ واذا كان المشرع التعاونى يجد غضاضه فى تحديد حد أدنى لراس مال الجمعيات التعاونية يتناسب مع متطلبات النشاط الاقتصادى فى الثمانينات بحيث لا يتم شهرها الا بعد تمام اسـتيفاء هذا النصـاب ، فاننى لا أرى مانعا من احالة الامر على الاتحادات التعاونية الاقليمية ، أو من يقوم مقامها ، لأنها من حيث ما يجب أن يتوافر لديها من البحوث والدراسات والنتائج تستطيع أن تعرف فى ضـوء البيئة والظروف المحيطة ما اذا كانت الجمعية المزمع تأسيسها تستطيع أن تحقق أهدافها أولا ؟ فاذا أجاز الاتحاد الاقليمى تأسيس الجمعية اتخذت اللجنة التأسيسية بالاشتراك مع الاتحادات الخطوات اللازمة نحو اشهارها تدعيما للجهود التى ينبغى أن تبذل على كافة المستويات من أجل استكمال البنيان التعاونى بشتى قطاعاته ومنها الاتحاد التعاونى العام ،

او قمة البنيان التعاونى فى الدولة التى قد تأخذ بمفهوم الاتحـاد وجمعية الجملة فى نفس الوقت ٠

تيســـير سبل العضوية :

واكاد اعتقد ان عدم كفاية راس المال فى الجمعيات التعاونية يرجع الى افتقار الجمعيات التعاونية الى العضوية المســتنيرة والى ان القوانين التعاونية سواء القديمة منها او الحديثة تنص على ان الأسهم اسمية ثم ان العضــو ـ وان كان له حق التنازل عن أسهمه لأى شخص آخر ـ عضو فى الجمعية او غير عضو يجد صعوبة فى العثور على الشخص الذى يرغب فى شراء الأسهم منه ، ثم يجد صعوبة اخرى فى انتظار موافقة اعضاء مجلس الادارة على هذا التنازل ٠

وعندى ان الأفضل ان ينص المشرع التعاونى على تعدد أنواع الأسهم التى يسمح للأعضاء بالاكتتاب فيها ، بحيث توجد منها أنواع يسهل على الأعضاء استرداد قيمتها عندما تلجئهم الظروف الى ذلك ، وقد اتبع هذا النظام فى بعض البلدان الأجنبية التى تتميز بقوة الحركة التعاونية كانجلترا مثــلا ٠

ومما لا شك فيه ان الحركة التعاونيــة الحاليــة فى كثير من البلدان العربية ورثت تركة مثقلة بالأعباء فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية عامة والاستهلاكية خاصة ، اذ ان هنــاك عددا كبيرا من الجمعيات التعاونيــة المسجلة عاطلة ، او فى حكم العاطلة ، وهناك عدد آخر ليس لديه من نشاط سوى التعامل فى المواد التموينية ٠

ولهذا فقد اصبح الشعب يتلقى بالحذر كل الأصوات التى ترتفع لتطالبه بالانضمام الى هذه الجمعيات وكيف لا يتلقى هذه الأصوات بالحذر وقد ضاعت اموال كثيرة من اكتتبوا فى اسهم راس مال هذه الجمعيات ، وكان معظمهم من الطبقة المتوسطة ذات الدخل المحدود ، هذا بالاضافة الى ما منى به كثير من هذه الجمعيات من الفشل والخسائر ٠

وينبغى علينا الا ننسى أن التعاون نشأ وازدهر فى ظل مبدأ حرية الانضمام ، وحرية التعامل وأن التوفيق بين الديمقراطية التعاونية والكفاءة الاقتصادية يتطلب نشر الثقافة التعاونية ، والأهداف التعاونية حتى ترسخ فلسفتها فى نفوس واذهان أفراد الشعب ، فيشعرون بجديتها ، ويقبلون على الانضمام الى الجمعات التعاونية بعقيدة قوية وايمان راسخ واتباع للنظم التى تقررها الجمعيات بقصد تيسير انضمام الأعضاء اليها، فاذا تطلبت القوانين النظامية دفع أقساط فى مواعيد معينة ، قاموا بواجبهم فى ذلك عن طواعيه واختيار وعن شعور صادق بانهم يمارسون حقوقهم فى مجتمع ديمقراطى وعن احساس بتقدير المسئولية الملقاه على عاتقهم من حيث أنهم المالكون للجمعية ، وأصحاب السلطة العليا فيها ، ولا شك أن ذلك يتطلب جهودا ضخمة ، ودعاية واسعة تنفذ الى أعماق اذهان أفراد الشعب ، وهذا يتطلب تضافر جميع الاجهزة المسئولة - سواء أكانت حكومية أو تعاونية - للعمل على رسم الخطط والوسائل التى تعين على تحقيق هذا الهدف العظيم ، وبذلك تتكون الجمعيات من عضوية فاهمة واعية تستطيع أن تطمئن الى دوام تعاملهم اذا ما أحسنت الجمعيات القيام بنشاطها . ويهمنا أن نؤكد أن اهتمام الحركة التعاونية بدوام هذا التعامل يجب أن لا يقل عن اهتمامها بتوفير ما يحتاج اليه من أموال ، ومن هذا المنطق نرى أن كافة الجهود ينبغى أن تبذل لكى تصل بالاعضاء الى حسن تفهم العقيدة التعاونية عقليا ووجدانيا ، واسهاما فى جميع أوجه النشاط الذى هم أصحابه ومديروه .

المبحث الثانى

التكامل التعاونى ورعاية الدولة

- الجمعية التعاونيـة والتعريف القـانونى
- الدولـــة كمنشـئة وراعيـة للتعـــاون
- تدابيــــر رعــــاية الدولــــــة

مقدمة فى تعريف « الجمعية التعاونية » و « القانون التعاونى »

نوقشت العـلاقة بين الدولة والتعاونيات مرارا عديدة فى كثير من المؤتمرات والمؤلفات (*) • والواقع أن هذه العلاقة تعتبر موضوعا متشعب الأطراف ، ورغم أنها مسالة ليست بالجديدة ، الا أنها مازالت تحتل مكانا على جانب كبير من الأهمية •

ويتناول هذا البحث بالمناقشة والتحليل ناحية واحـدة فقط من ذلك الموضوع المتعدد الجوانب وبالتحديد : الدور الذى يمكن أن يؤدى التشريع التعاونى فى اطار سياسة الدولة للتنمية التعاونية •

ويدل مجرد اختيار هذه الناحية موضوعا للبحث على أن دور القانون التعاونى فى هذا الصدد يمكن أن يعتبر كأداة لتنفيذ خطة الحكومة لرعاية التنمية التعاونية ، ومن ثم فان غرض مناقشاتنا التالية هو محاولة معرفة أنسب الأشكال التى يصاغ فيها القانون ليصبح أداة فعـالة ، أو بعبـارة أخرى كيف يسن أو يصدر القانون التعاونى ليتوافر بمقتضاه اطار قانونى منـاسب للجمعيات التعاونية ، ويقود فى نفس الوقت خطـوات الاجهزة الحكومية فى سعيها لرعاية التنمية التعاونية بطريقة مجدية •

ويلاحظ أن الجمعية التعاونية هى غرض التشريع ومحله ، وهى أيضا الهدف الذى تتجه اليه الرعاية الحكومية ، ولذا ينبغى تعريف « الجمعية التعاونية ، وتحديد مضمونها اذ كثيرا ما يستخدم هذا المصطلح بمعانى كثيرة مختلفة ، الامر الذى يتطلب بعض التوضيح •

---

*) Co-operative Law as an Instrument of State-Sponsorship of Co-operative Societies.
Marburg/Lahn, Federal Republic of Germany, 1974.

ولم تكن الجمعيات التعاونية فى أصل نشاتها مؤسسات انبثقت من نصوص قانونية ، بل كانت ظاهرة اجتماعية واقتصادية ، فقد تالفت الجمعيات الأولى قبل أن يظهر القانون التعاونى الى حيز الوجود ، وابتكر رواد الحركة التعاونية الاوائل هذا الشكل التنظيمى من واقع تجاربهم العملية ، فلم يكن من المستساغ لديهم أن يقصروا نشاطهم على نشر الآراء النظرية أو التبشير بفلسفة التعاون ، بل رأوا أنه من المحتم أن يثبتوا عملا أن آرائهم قابلة للتطبيق ، وانها تتفق مع قواعد السلوك الانسانى الأساسية والقوانين الاقتصادية ٠

أى أن فكرة الجمعية التعاونية تطورت من المحاولات المبذولة لمواجهة المشكلات العملية الانسانية والاقتصادية ، وكانت الملامح المميزة لهذا الشكل التنظيمى الجديد على النحو الذى صاغه بها زعماء التعاون فى تعبيرات مثل :

- المساعدة الذاتية ٠
- الادارة الذاتية ٠
- المسئولية الذاتية (شولز ـ ديليتش) ٠

أو فى مجموعة من المبادىء كالتى أعلنها رواد روتشديل ـ أو المبادىء التى صاغها الحلف التعاونى الدولى فيما بعد (*) والتى منها :

- العضوية الاختيارية ٠
- الادارة والرقابة الديمقراطية ٠
- عدالة توزيع النتائج الاقتصادية الناشئة عن الجهد المشترك ٠

وحين تتناول العلوم التعاونية الحديثة مسالة تعريف الجمعيات التعاونية فانها لاتبنى هذا التعريف على أساس الآراء أو المبادىء ، بل تقيمه على أساس البناء التنظيمى المتميز لتلك الجمعيات التى تتصف بطبيعة مزدوجة ، فهى جماعة من الناس ، وهى مشروعات ٠

(*) Report of the ICA Commission on Co-operative Principles. International Co-operative Alliance, London, 1967.

وتتألف الجمعية التعاونية طبقا للتعريفات الحديثة من أربعة عناصر أساسية تحدد بنيانها (*) ٠

- أنها جماعة من الناس لهم مصلحة اقتصـادية واحـدة على الأقل وعضويتها متميزة (جماعة تعاونية - مبدأ الباب المفتوح) ٠

- أن الدافع للناس الى العمل فى جماعة هو رغبة كل منهم فى تحسين أوضاعه عن طريق التضامن ، ومساعدة الذات ، أو المساعدة المتبادلة ٠

- أن الوسيلة لتحقيق هـذا الهدف هى انشـاء مشروعات يمولونه ويديرونه معا (المشروع التعاونى) ٠

- هدف هـذا المشروع التعاونى هو النهوض بالأوضـاع الاقتصادية لمشروعات الاعضاء أو أسرهم (قانون الجمعيات الصناعية والادخارية لعام ١٨٥٢ فى بريطانيـا العظمى ، وكذلك قانون الجمعيات التعاونيـة البروسى عام ١٨٦٧ ، كانت الجمعيات التعاونية قائمة فعلا فى تلك الاقطار ، وكان المشرعون يعلمون الهدف الذى من أجله يوضع القـانون ، واسـتطاعوا أن يقيموا مناقشـاتهم على أسـاس الشـكل التنظيمى الذى نشـأ فى الدوائر الاجتماعية والاقتصـادية وأن يستخدموا المبادىء التعاونية كدليـل لهم فى عملهم ٠

وجاء اصدار القوانين التعـاونية اعترافا رسـميا من جانب الدولة والحكومة بالجمعيات التعاونية بوصفها شكلا ينظم المساعدة الذاتية على أساس من التضامن بعد أن أثبتت التجربة العملية ان هناك احتياجا حقيقيا لمثل هذا النوع من المنظمات ٠ وكان من اهم الواجبات التى يقوم بها المشرعون وقتئذ ، هو تقديم صياغة قانونية للتنظيمات التعاونية خاصة بها ، تسهم فى تحقيق اهدافها ، وتساعد فى نفس الوقت على تنمية العضوية فى الجمعيات التعاونية ٠٠٠ هذا مع ضرورة مراعاة انه ينبغى ان يتوافر فى هذه الصياغة

*) The Legislator and the Co-operative, in : Fourth International Conference on Cooperative Science, Vienna, 1963.

تحقيق مفهوم هام ، وهو أنه اذا تصرف أى انسان طبقا لقانون التعاون ، فان هذا يعني انه تصرف ايضا طبقا للمبادىء التعاونية ٠

ونظرا لأن الجمعيات التعاونية هى تجمعات اختيارية من الأفراد فقد اعتبرت فى المحـاولات الاولى داخلة فى نطاق القانون المدنى ، وكان يجب ـ طبقا لمبادىء قانون الجمعيات والشركات ـ أن يشمل قانون التعاون ضمانات يمكن عن طريقها الاطمئنان الى تحقيق العديد من الاهداف ، ومن بينها ضمانات لتحقيق ما يأتى :

ـ امكان تحقيق هدف الجمعية (النهوض بالاعضاء) بطريقة فعالة ٠

ـ حماية أعضاء ودائنى الجمعية بقدر الامكان من اساءة استخدام هذا الشكل القانونى للتنظيم ٠

واقتصرت مشـاركة الحكومة بالنسـبة لهذه الجمعيات ، وبموجب القانون المدنى ، على اجراء التسـجيل والغاء التسجيل ، اما التصرفات الحكومية الاخرى فلا تتم الا بناء على طلب الجمعية او اعضائها (مثل تعيين مجلس ادارة مؤقت لحين انتداب مجلس ادارة جديد) ٠

الدولة كمنشئة وراعية للجمعيات التعاونية :

١ ـ الجمعية التعاونية التى ترعاها الحكومة كموضوع للتشريع :

منذ بداية القرن العشرين اتخذت حكومات كثير من البلدان اجراءات هدفها تشجيع تأسيس وتنمية الجمعيات التعاونية ، ففى البلاد التى يكون الافراد على درجة كبيرة من الضعف او على غير استعداد لياخذوا زمام المبادرة او حيث لا تتوافر الحدود الدنيا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التى لابد منها لقيام التعاونيات ونموها ، كان لابد للدولة أن تمنح الجمعيات التعاونية مزيدا من المساعدات فضلا عن الاطار القانونى المناسب ٠

وقد أثار ذلك سؤالا ظل موضع المناقشة لسنوات طويلة هو : كيف ينبغى على الحكومة أن تقدم المساعدات ؟ ٠٠٠ وأى شكل يجب أن تتخذه الاجراءات الحكومية التشجيعية ؟ ٠٠٠ ولا يمكن الاجابة على هذه الاسئلة الا بعد معرفة وتحديد هدف الرعاية الحكومية ، وبعد ايضاح النتيجة التى يفترض أن تحققها المعونة الحكومية والاجراءات التشجيعية وبسطها بجلاء تام ، وفى هذا الصدد ينبغى ألا يغيب عن الاذهان ما سبق قوله فيما يتعلق بتعريف « الجمعية التعاونية » ٠

٢) تحديد أهداف الرعاية الحكومية للتعاونيات :

من بين الأسباب الرئيسية التى تحفز الحكومات الى الاهتمام بالنهوض بالتعاونيات وتنميتها سبب هام يتعلق بما اشتهرت به تلك الجمعيات من أنها ـ كقاعدة عامة ـ أداة ذات فاعلية لمواجهة وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وعنصرا ايجابيا للتقدم الاجتماعى والاقتصادى ، وتقوم هذه الشهرة أساسا على ما حققته الجمعيات التعاونية الأوربية وما قامت به لتنشيط الجماعات الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا ، وتحديث أشكال الانتاج والتجارة

التقليدية ، فاذا قصد من رعاية الحكومة للجمعيات التعاونية وتطويرها الوصول الى مثل تلك النتيجة ، فهنا يكون هدف التشجيع الحكومى وبالتالى هدف التشريع التعاونى متجها الى الجمعية التعاونية بوصفها تنظيما ينفذ فكرة المساعدة الذاتية المتبادلة التى أوضحناها آنفا ، وعلى ذلك يجب ان تتضافر كافة الاجراءات الحكومية وتتسق مع هذا الهدف ، والا فان عدم توافر التنسيق قد لا يمكن التنظيمات التعاونية من بلوغ اهدافها المرجوة ٠

وتكتسب الجمعيات التعاونية التى من هذا النوع مقدرتها على تطوير قوتها الخاصة كمنظمات للمساعدة الذاتية المتبادلة من اهتمام أعضـائها الصادق بوجوب عمل شيء ما من اجل مصلحهم الخاصة ، وهم حين يعملون معا بطريقة منظمة ومع الآخرين الذين لهم نفس الاهتمامات والمصالح يمكنهم تنمية شئون كل عضو بمفرده وتحسين وضعه الاقتصادى وبالتالى تنسحب تلك النتيجة على الاعضاء جميعهم ، وعلى الجمعية التعاونية ، ومن ثم يصبح الأمر مساهمة غير مباشرة فى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للوطن كله ٠

وعليه يجب أن تتجه كافة الاجراءات الرعاية الحكومية الى مساندة مبـادرات الافراد ، وحفز اهتمـامهم بالعمل الجمـاعى ، بحيث تعمل تلك الاجراءات على توافر المناخ الاجتماعى والاقتصادى اللازم لنمو التعاون مع توفير أدنى المتطلبات الضرورية لهذا الغرض ٠

وقد ترمى رعاية الدولة للتعاونيـات الى هـدف آخر ، اذ قد تتخـذ الجمعيات أدوات لتنفيذ وادارة نظام الاقتصاد الذى تخططه الدولة وتشرف عليه ، وفى هذه الحالة لا يصبح الغرض من الرعاية تشجيع المبادرة الفردية بقدر ما هو تنظيم لجهاز ادارى دقيق وكفء ، فهنا تقوم الحكومة بتخطيط وتحديد اهداف الجمعيات التعاونية ومدى وظروف عملها ، أى أن مصلحة الاعضاء الخاصة لن تكون ـ بوجه عام ـ الحافز الرئيسى على المشاركة النشـطة بالجهود الشخصية والمسـاهمة المالية فى سبيل تطوير الجمعية

التعاونية ، ولذلك لابد من اجراءات أخرى لضمان استمرار العمل الجماعى مثل العضوية الاجبارية والتعامل الاجبارى بيعا أو شراءا أو فرض الرقابة الادارية على الجمعية ، مع ما فى هذا من مخالفة لمبادىء التعاون •

ولا شك أن الاطار القانونى المناسب ، للجمعيات الخاضعة لاشراف الدولة ، تختلف عن النظام القانونى الذى يوضع لارشاد الجمعيات القائمة على أساس المساعدة الذاتية المتبادلة وعليه فلا مناص من البحث عن حلول جديدة ربما تنبثق عن التجارب المستفادة من أوضاع التعاونيات فى البلاد الاشتراكية وفى ظل الاقتصاد الموجه مركزيا •

وعندما تقرر الحكومة التدخل لرعاية التنمية التعاونية فالطريق امامها اما تشجيع التعاونيات القائمة على المساعدة الذاتية المتبادلة واما رعاية الجمعيات الخاضعة للاشراف الحكومى ، ويجب أن يعلم المشرعون ما هو الاتجاه الذى تقرره الحكومة بشان التنمية التعاونية قبل البدء فى وضع قانون التعاون وحتى تأتى صياغته مناسبة لتحقيق سياسة الدولة التعاونية وتنفيذها عملا وتطبيقا •

ب) الاطار القانونى للجمعيات التى ترعاها الدولة :

اذا قررت الدولة تشجيع ورعاية الجمعيات القائمة على المساعدة الذاتية المتبادلة ، ففى امكان المشرعين السير على منوال القوانين التعاونية فى أوربا الغربية واستخدامها كمثال تشريعى الى حد كبير ، خاصة فيما يتعلق بالجمعيات القائمة مثلا ، لكن اذا أريد وضع قانون لجمعيات ترعاها الحكومة ، فهنا يختلف الوضع عن المثال الاوربى ، اذ يجب ان يتضمن القانون « احكاما » تنظم اجراءات الرعاية التى تنتهجها الحكومة وتحدد العلاقة بين الجمعيات التعاونية من ناحية وبين الوكالة الحكومية التى تقدم تلك الرعاية أو غيرها من الأجهزة الحكومية المختصة بالتنمية التعاونية من ناحية أخرى ، وعليه فمن الضرورى اضافة بعض عناصر القانون العام الى التشريع التعاونى التقليدى (الكلاسيكى) ليناسب التعاونيات التى ترعاها الدولة •

ويختلف قانون التعاون الأوربى الكلاسيكى ، عن قانون التعاونيات التى ترعاها الدولة بفارق آخر هو ان القانون الأول يحكم شئونا تعتبر مستقرة بغير تغيير لفترة من الزمن ، بينما الثانى مقصود به النهوض بالتطور المتجه نحو خلق ظروف لم توجد بعد لكنها تعتبر مرغوبة ، وفى هذه الحالة يصبح القانون أداة لاحداث تغيير فى وضع معين على أن يقوم المشرعون بتعديل القانون فيما بعد حينما يقع التغيير المطلوب فعلا ٠

وظل « قانون التطوير » (*) هذا فى السنوات الاخيرة موضع البحث والدراسة من جانب بعض اساتذة القانون الفرنسيين ، لأنه يوضح تماما الملامح المميزة التى يجب أن تتصف بها الاجراءات التشجيعية فى ميدان المساعدة الحكومية من اجل تنمية التعاونيات ، فهى أحكام قانونية تنظم مرحلة انتقالية من التطور ثم ينتهى مفعولها بعد فترة من الزمن ٠

فان كان هدف رعاية الحكومة هو المعاونة فى انشاء تنظيمات المساعدة الذاتية التعاونية التى تستطيع بعد فترة محددة من الزمن ان تعمل بمفردها غير معتمدة على معونة خارجية ، وجب أن تتجه كافة الاجراءات التشجيعية الحكومية الى خلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية الكفيلة بوضع فكرة المساعدة الذاتية المتبادلة موضع التنفيذ العملى ٠

اى ان تدابير الحكومة للنهوض بالتنمية التعاونية ينبغى ان :

ـ تكون مؤقتة لا دائمة ٠

ـ تؤكد بقوة على الأثر التربوى وليست ادارية بحتة الا فى الاحوال الاستثنائية ٠

ـ تشجيع المبادرات الفردية والعمل الجماعى بدلا من اعاقة القرارات الاستقلالية بوضع أحكام تفصيلية فى القانون او اللوائح او باخضاع نفاذ

---

*) See, L'Organisation Coopérative au Séngal by M. Camboabies Paris, 1967.

كل قرار هام للموافقة المسبقة من جانب الجهاز الحكومى ، أو بمنح معونات بدلا من تشجيع العمل على المساعدة الذاتية المتبادلة .

ويواجه واضعو القانون صعوبات جمة فى محاولتهم الجمع بين الأحكام القانونية ذات الطبيعة الدائمة التى تتناول بناء الجمعيات من الوجهة التنظيمية وبين التدابير ذات الطبيعة المؤقتة المتعلقة بالعون الحكومى ، وفى سعيهم لتأكيد الناحية التربوية للرعاية الحكومية ، وكل ذلك فى قانون واحد، والواقع أنه من المتعذر تحقيق هذه المقاصد من قانون الجمعيات التعاونية وحده ويتطلب رسم الاطار القانونى الوافى والمحيط بشئون التعاونيات التى ترعاها الحكومة اعداد وثائق رسمية متعددة من بينها ما يأتى :

- بيان مكتوب عن اهداف سياسة الحكومة فى التنمية التعاونية .
- قانون للجمعيات التعاونية يحكم البناء التنظيمى لتلك الجمعيات ويحدد مدى التدابير الحكومية للنهوض بالتنمية التعاونية .

- ديباجة فى قانون الجمعيات التعاونية توضح المبادىء التعاونية التىتعترف بها الدولة وتقبلها كقاعدة للتشريع التعاونى .

- لوائح تحدد بدقة واجبات وسلطات وتنظيمات الجهاز الحكومى المختص بالتنمية التعاونية .

- نظام وظيفى للعاملين فى البرامج الحكومية للرعاية والتنمية التعاونية ، ويجب أن يوضع هذا النظام بحيث يضمن اجتذاب عدد كاف من ذوى الكفاءة القادرين على الاضطلاع بهذه الاعمال والاحتفاظ بهم .

وينبغى أن تصاغ كل هذه التدابير طبقا لفكرة واحدة تنتظمها جميعا وتنهض على أسسها ، وهى أن كافة تلك التدابير تشكل فى مجموعها التشريع التعاونى المطلوب للتعاونيات التى ترعاها الحكومة .

٢ ـ مثال تطبيقى مستمد من نظام التعاون البريطانى الهندى :

اعتنقت حكومة الهند فى عام ١٩٠٠ الفكرة التى عرضها الاستعمار

البريطانى وهى فكرة تشجيع الجمعيات التعاونية والنهوض بها وتنميتها عن طريق الرعاية الحكومية ، واصدرت لهذا الغرض تشريعا تعاونيا ظل منذ ذلك الحين مثالا اتبع فى القوانين التعاونية بمعظم البلدان التى خضعت للادارة البريطانية ، وتوضح هذه التجربة التى ما زالت مطبقة حتى الآن فى ميدان الرعاية الحكومية للتعاون ، الامكانيات والمشكلات الناشئة عن الفكرة المشار اليها ، وتعتبر مصدرا مثاليا يفتح امام القانونيين ميدانا فسيحا للدراسة والبحث . (*)

وعند اعداد قوانين التعاون الهندية فى عام ١٩٠٤ ، ١٩١٢ احس المشرعون بدى صعوبة مهمة وضع احكام لنوع من التنظيمات لم يكن موجودا فى الهند ، ولم يكن معروفا فى هذا الصدد الا بعض أفكار واعتبارات نظرية ومناقشات حول ما اذا كانت المنظمات المرجوة يمكن أن تعمل فى ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى تلك الفترة .

ووضع المشرعون القانون على أساس الفكرة الاتية (**) :

كان الهدف النهائى من مشروع القانون هو اقامة تعاونيات على النمط الأوربى ، اى غايتها المساعدات الذاتية المتبادلة ، ولهذا الغرض انشئت وكالة حكومية خاصة مهمتها النهوض بالتنمية التعاونية ، ويرأس هذه الادارة التعاونية موظف يسمى « مسجل الجمعيات التعاونية » اسند اليه العمل على نشر فكرة التعاون والمساعدة فى انشاء الجمعيات التعاونية الجديدة ، وتقديم النصح والمشورة للجمعيات المسجلة ، ومنح القانون للمسجل سلطة تسجيل الجمعيات الجديدة ، ومراجعة حساباتها ، وحق الغاء تسجيل الجمعيات التى يتضح أنها غير قادرة على البقاء والعمل ، وكان له أيضا حق التحكيم فى جميع المنازعات داخل الجمعيات او فيما بينها .

*) A Manual of Cooperative Law and Practice by M. Digby and B.T. Sarridge Cambridge 1967.

**) The Law and Principles of Cooperation by H. Calvert Calcutte 1959 ? Report of the Committees on Cooperation in India — 1915.

ورأى المشرعون أن مهمة ادارة التعاون من حيث دورها التربوى ينبغى ألا تكون دائمة ، بل على الادارة أن تسلم هذه المهمة الى منظمات الحركة التعاونية بعد الوصول الى مرحلة معينة من التطور والنمو ·

ولم يكن مسموحا لموظفى ادارة التعاون الا بتقديم النصح فقط فلم يمنحوا أية سلطة تخول لهم اجبار الافراد على الانضمام للجمعيات التعاونية، أو عقاب من لا يستمع لنصائحهم ، وكان المفروض ان يتلقى المسجل ومعاونوه تدريبا خاصا ليتمكنوا من اداء واجباتهم المحددة لهم غير أن كل هذه الافتراضات التى قامت عليها فكرة « النظام التعاونى البريطانى الانجليزى التقليدى » لم ينص عليها ، لا فى قانون الجمعيات التعاونية ، ولا أى وثيقة اخرى قانونية ملزمة ·

وترتب على غياب التحديد الواضح لواجبات وسلطات ادارة التعاون العدول تدريجيا عن فكرة النظام التعاونى البريطانى غير المكتوب ، وتم ذلك اولا فى الواقع العملى ، ثم فى القوانين واللوائح التعاونية فيما بعد ·

ومن ناحية اخرى ، فان فكرة توقيت الاجراءات الحكومية لرعاية التعاونيات بالمرحلة الاولى للتنمية فحسب وقصرها عليها كانت صعبة التنفيذ عمليا ·

ففى معظم بلاد افريقيا وآسيا الناطقة بالانجليزية لم تتقلص واجهات وسلطات ادارة التعاون حسبما رسم لها فى البداية ، بل زادت كثيرا وتوسعت كثيرا بمرور السنين ،وتبدل موقف المسئول التعاونى من مجرد ناصح ومشير ، الى مشرف له سلطة اصدار الاوامر والاجبار على تنفيذها والتدخل تلقائيا فى اعمال الادارة اليومية للجمعيات التعاونية ، والعمل باسمها ونيابة عنها ·

ولم يحاول أحد تغيير هذا الموقف الا مؤخرا حين عادت بعض الأقطار - ولا سيما أقطار أفريقيا الشرقية - الى النظام الاصلى السابق للرعاية

الحكومية ، وعمدت تلك البلدان الى التأكيد مرة أخرى على الصفة التربوية للرعاية الحكومية ، والنص عليها صراحة فى التشريعات التعاونية ٠

٣ ـ تقسيم واجبات الدولة المختلفة فى نطاق فكرة التعاون الذى ترعاه الدولة :

منذ صدور أول قانون للتعاون فى الهند عام ١٩٠٤ ظلت ادارة التعاون التى يرأسها المسجل أو المفوض السلطة الوحيدة المختصة بجميع التدابير المتعلقة بالرعاية الحكومية للتنمية التعاونية فى جميع « بلاد القانون العام المشترك » Common Law Countries فى افريقيا وآسيا ٠

وبزيادة سلطات وواجبات موظفى ادارات التعاون وتجاوزها المهمة الاولى الأصلية المتمثلة فى التشجيع ، والنصح ، ومراجعة الحسابات ، والتحكيم ٠٠٠ امتدت هذه السلطات الى الاشراف واصدار القرارات والتدخل مباشرة فى ادارة الجمعيات المسجلة ، ومن ثم أصبحت مباشرة كل هذه الاختصاصات من جانب جهة واحدة موضع شك وتساؤل عما اذا كان ذلك هو افضل السبل والحلول ، فربما تثور المشكلات من اجراء الجمع بين الناحية الاقتصادية والناحية التربوية فى تنمية التعاونيات وكذلك مراجعة الحسابات فى يد وكالة واحدة ، وخاصة حين يكون لموظفيها سلطة تجعلهم ذوى تأثير على صنع القرار داخل التعاونيات التى يفترض أنهم يراجعون حساباتها بوصفهم مراجعين محايدين ٠

ولمواجهة هذه المشكلات اقترحت المنظمة الافريقية الآسيوية لاعادة التنمية الريفية (*) AARRC فى مسودة نموذجية لقانون الجمعيات التعاونية قدمته فى نيروبى عام ١٩٦٦ انشاء ثلاث هيئات بدلا من هيئة واحدة ٠

ـ ادارة للتنمية التعاونية يعهد اليها باعمال نشر التعاون وتشجيعه بالمعنى الواسع بحيث يشمل ذلك التعليم والتدريب والارشاد والمعونات المالية

---

*) Afro Asian Rural Reconstruction Organization.

للتعاونيات ، على أن يتولى رئاسة هذه الادارة لجنة مستقلة يعين أعضاؤها الوزير المختص ، وبعد فترة انتقالية يجب أن يصبح تشكيل اللجنة بالانتخاب من منظمات القمة التعاونية •

ـ ادارة للتعاونيات تتولى بصفة مستمرة اعمال تسجيل الجمعيات التعاونية والغاء هذا التسجيل وحصره وتوفير كافة المعلومات والبيانات وتبويبها •

ـ محكمة تعاونية مهمتها الفصل فى المنازعات داخل الجمعيات وفيما بينها •

ويلاحظ أن العديد من مشروعات منظمة العمل الدولية اتبعت فكرة مماثلة من حيث فصل وظائف تشجيع التعاون تحت رعاية الدولة عن الوظائف الادارية ، وطبقت المنظمة هذا النظام منذ سنوات فى مشروعاتها بساحل العاج Ivory Coast والكمرون Cameroon حيث اقيمت مراكز لتنمية المشروعات التعاونية تولت اعمال النهوض بالتعاون التى كانت فى الأصل من اختصاص ادارة التعاون بوزارة الزراعة • (*) •

وتهدف كل هذه التدابير الى غرض طويل الأمد هو الاعداد لتشكيل منظمات قمة تعاونية قادرة على العمل ، وتدعيم القائم منها فعلا بطريقة منتظمة •

٤ ـ مشكلة الموظفين :

يرتهن نجاح أو فشل كافة التدابير الحكومية الرامية للنهوض بالتنمية التعاونية على المؤهلات والمواصفات التى يتحلى بها الموظفون القائمون بالتنفيذ الى حد كبير جدا •

---

*) Revival of the Cooperative Movement in the Ivory Coast, Cooperative Information, ILO 2/1971.

وتتناول اختصاصات موظفى الادارات الحكومية القائمة برعاية التعاون الكثير من الواجبات والتى منها :

- الناحية التربوية من عملهم التى تتناول التعليم والتدريب والارشاد.

- الواجبات الكثيرة ذات الصفة المؤقتة والتى ينبغى عليهم القيام بها بطريقة تمهد لانتقالها وئيدا ، ولكن فى ثبات واستمرار الى اشخاص ومؤسسات يجب تشجيعها على تولى تلك الامور ، لكى تعتمد على نفسها بمجرد ان تصبح قادرة على ذلك .

- الحاجة الى استخدام وسيلة الاقناع بدلا من اصدار الاوامر الادارية .

- واخيرا وليس بآخر ضرورة تحصيل الخبرة الفنية اللازمة .

ويتضح بجلاء عند استعراض تلك الواجبات أنه من الصعب العثور على عدد كاف من الموظفين الذين تتوافر فيهم الصفات والمؤهلات اللازمة للاضطلاع بها .

ولا يمكن حل المشكلة بتعبئة موظفين من الادارات الحكومية المختلفة ، بل يجب تدريب متخصصين فى التنمية التعاونية ، ومرشدين ، ومراجعى حسابات تعاونية ، كل من نطاق عمله وما يرتبط به من اوجه نشاط مختلف.

ومن ناحية أخرى يجب أن توضع شروط التوظيف وجداول الاجور والمرتبات بطريقة تشجع العناصر الجديدة على الالتحاق بالعمل وتأخذ مؤهلاتهم الخاصة فى الحسبان ، ولا سبيل غير ذلك لامكان الاحتفاظ بالموظفين ذوى المؤهلات الممتازة والتدريب الجيد داخل وكالات التنمية التعاونية ، ويعتبر هذا جانبا من التدابير التى ينبغى أن تبذل للاحتفاظ بهم بدلا من أن يهربوا الى منظمات اخرى وهم المتخصصون المدربون ، وينطبق ذلك بوجه خاص على مراجعى حسابات التعاونيات .

تدابير رعاية الدولة للتعاون وادماجها فى التشريع التعاونى :

على المشرعين ان يحددوا الطرق والوسائل لادماج تدابير رعاية الدولة للتعاونيات فى القوانين التعاونية ، فاذا كانت التدابير موضوعة لكى تكون سارية المفعول لفترة من الزمن وبصفة مؤقتة ، فعندئذ يجب أن يظهر فى نص القانون بجلاء الحد الزمنى لهذه الفترة المؤقتة ، ومن الضرورى أيضا اظهار الناحية التربوية فى المعاونة الحكومية للتعاونيات على نفس النمط ... وفضلا عن ذلك يجب تخطيط وتنفيذ كافة اجراءات رعاية الدولة للتعاون لتنسجم مع هدف الحكومة طويل الأمد وسياستها فى التنمية التعاونية ، بحيث لا تتعارض مع المبادىء الاساسية للعمل التعاونى حسبما ترد فى ديباجة قانون الجمعيات التعاونية .

وفيما يلى نورد بعض المقترحات فيما يتعلق بادماج اجراءات الرعاية التى تقدمها الدولة للتعاون فى قانون التعاون .

١ ـ تدابير لمنع انشاء وتسجيل الجمعيات الضعيفة غير القادرة على الاستمرار :

من أهم واجبات الاجراءات الحكومية التى ترعى التنمية التعاونية أن يكون لها حق تقرير تسجيل الجمعيات الجديدة أو الامتناع عن تسجيلها ولا شك أن الطريقة التى يجب اتباعها فى الاعداد لانشاء الجمعية قبل تسجيلها ، ثم الطريقة التى تنتج فى التسجيل فيما بعد تحددان الىدرجة كبيرة نوع الواجبات التى على موظفى ادارة التعاون القيام بها ومن الضرورات التى لابد منها فرض رقابة دقيقة على انشاء الجمعيات والاجراءات التى تتبع فى هذا السبيل بما فيها التاكد من توافر حد أدنى من الشروط الاجتماعية والاقتصادية وأن الجمعية الجديدة تتوافر فيها تلك

الشروط ، اذ ينبغى أن يكون واضحا أنه بدون ذلك لا يمكن ضمان وجود تعاونيات قادرة ، وكذلك نمو التعاونيات ذات الكفاءة .

أما اذا سمح لاجراءات انشاء الجمعيات أن تسير بشكل رسمى روتينى دون تمحيص حقيقى ، لنشأت وسجلت جمعيات لا تتوافر فيها الحدود الدنيا للشروط الاجتماعية والاقتصادية التى تضمن بقاؤها وحيويتها المستمرة ، والنتيجة الحتمية لذلك هو ظهور جمعيات غير قادرة على العمل حتى طبقا للقوانين النظامية التى تعمل بموجبها ، أى جمعيات صورية لا حياة لها ولا تستطيع مواصلة نشاطها الا بمساعدات ومعونات مستمرة من الحكومة .

ولتلافى تسجيل الجمعيات الضعيفة غير القادرة على البقاء يمكن للمشرعين أن يدخلوا فى قانون الجمعيات التعاونية الاحكام التالية :

ـ اطار تفصيلى لاجراءات الانشاء ، وبيان للتدابير الحكومية المقصود بها المساعدة على انشاء الجمعيات ، مثل اجراء مسح اجتماعى واقتصادى للجمعيات المراد تسجيلها ، على أن يتضافر على القيام بهذه الدراسة الأعضاء المؤسسون وادارة رعاية التعاونيات معا ، أو يتم بمعرفة احدى منظمات القمة التعاونية .

ـ يشترط قبل التسجيل اعداد دراسة جدوى .

وتقرير عن حالة الجمعية ، وميزان مراجعة او ميزانية تقديرية (*) .

وتقرير عن الأعمال التعليمية والاستشارية التى قام بها طالب التسجيل

ـ تدابير لمنع انشاء وتسجيل الجمعيات تحت الاختبار بحيث تحصل على معونات وارشادات حكومية مكثفة لمدة مؤقتة حسبما يقضى القانون ،

وبعد انقضاء تلك المدة ، يمكن تسجيل الجمعية أذا اثبتت كفاءتها او يلغى تسجيلها المؤقت ان كانت تجربة غير ناجحة .

(*) نوجه النظر الى ان الحركات التعاونية المتقدمة تؤكد أن من بين عوامل نجاحها اهتمامها بالدراسات الاقتصادية قبل بدء النشاط .

٢ ـ المعونة المالية :

تعانى الجمعات التعاونية الجديدة من صعوبات كثيرة فى تجميع رأس المـال اللازم لبدء عملهـا ، لذا تقدم الحكومة فى كثير من الاحوال معونات للجمعيات الجديدة فى صورة قروض بفوائد مخفضة ، غير أن تقديم القروض للجمعيات الجديدة لتعويض مساهمات الاعضاء يتنافى مع الفكرة الاساسية للعمل التعاونى ، ومن ناحية اخرى فان هذا الدعم الحكومى لا يعتبر اجراء كافيا لتنشيط روح المبادرة فى نفوس الأعضاء ٠

ويرى بعض علماء التعـاون أنه ينبغى أن ينص بوضوح فى قانون الجمعيات التعاونية أو فى اللوائح الصادرة طبقا له على شروط استحقاق المساعدات والمزايا الحكومية ، بما فى ذلك الحد الزمنى للفترات التى يستمر خلالها منح تلك المساعدات ٠

وتتخذ تلك المعونات صورا متعددة منها على سبيل المثال :

ـ اعفاء الجمعيات المسجلة من الضرائب والرسوم لسنوات محددة بعد التسجيل ٠

ـ معونات حكومية للجمعيات المسجلة كمنحة تدفع منها أجور المديرين المتخصصين لمدة معينة كخمس سنوات مثلا ، على أن تتناقص المنحة بنسبة الخمس كل سنة ٠

ـ اخضاع منح القروض الحكومية الى الجمعيات لشرط أو اكثر من الشروط التالية :

ـ أيقاف صرف العائد أو الارباح لأعضاء الجمعية الى ما بعد سداد القرض ، وحق الحكومة فى تعيين عضو فى مجلس ادارة الجمعية المقترضة طوال المدة التى تظل فيها الجمعية تستخدم الاموال الحكومية المقترضة ، وتقييد حق الأعضاء فى الانسحاب من الجمعية حتى يتم القرض الحكومى (*)٠

---

*) يلاحظ أن قانون التعاون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ التنزانى ، وكذلك القانون التعاونى فى دولة الكاميرون الصادر فى عام ١٩٦٩ ، ينص على هذه القيود ٠

- تمنح القروض الحكومية فى بعض البلدان بنسبة من مساهمات الاعضاء فى رأس المال فمثلا لا يتجاوز القرض الحكومى عن ما يعادل قيمة رأس المال المدفوع ثلاث مرات .

- السماح للحكومة بتقديم الاموال لجمعيات القمة لتكتتب فى أسهم الجمعيات الاخرى (صندوق المشاركة الحكومية) .

٣ - اجراء تحسين نوعية الادارة فى الجمعيات التعاونية :

فى البلاد التى ترعى حكوماتها الجمعيات التعاونية وتنميتها ، قد تفتقد الجمعيات المديرين وأعضاء مجالس الادارة الأكفاء ، وهى مشكلة بالغة الخطورة فى بعض الاحيان ، ولذا تجد الحكومة أن جهودها فى رعاية انشاء الجمعيات ومنحها المزايا المالية بشروط ميسرة ، وتقديم النصح والارشاد لها من خلال الادارات المختصة بالرعاية التعاونية غير كافية لتمكين الجمعيات الضعيفة من العمل معتمدة على نفسها ، مما يستدعى تدخل موظفى الادارات الحكومية المختصة بالتعاون فى أعمال الادارة كى يمكن تجنب الجمعيات وتصفيتها وما يستتبعه من خسارة الاموال الحكومية المستثمرة فى تلك الجمعيات .

وقد عمدت معظم البلدان الناطقة بالانجليزية فى افريقيا وآسيا الى تعديل تشريعاتها التعاونية فى ضوء تلك الخبرات العلمية فمنحت مسئولى الادارات التعاونية سلطات اضافية تبيح لهم التدخل مباشرة فى ادارة الجمعيات التعاونية المسجلة ، وفى حق الاشراف على قرارات الجمعيات التعاونية باخضاعها لموافقتهم المسبقة .

وتمهد هذه السلطات القانونية السبيل أمام موظفى الادارات الحكومية التى ترعى التعاون للتدخل ، وتمنحهم الحق فى ابطال قرارات أعضاء مجالس الادارة المنتخبين المسجلة كلما كان ذلك ضروريا ، وهكذا انتقل وضع القرار فى النهاية من الجمعيات التعاونية الى موظفى الحكومة المختصين .

ولا شك أن الاحكام القانونية التى من هذا النوع تتعارض مع هدف

الحكومة الطويل الأمد من سياستها الرامية الى دعم وتطوير الجمعيات التعاونية ٠

ولكن هذه التدابير من التدخل الحكومى قد تساعد فى الأمد القصير على تلافى الخسائر ومنع القرارات الخاطئة التى ربما تصدرها مجالس ادارات الجمعيات ، كما يسمح التدخل الحكومى ـ بالاضافة الى ذلك ـ ببقاء الجمعيات التى لولا هذاالتدخل لاضطرت الى التصفية فى الظروف المعتادة ، لكنها من ناحية أخرى تؤدى الى استمرار اعتماد الجمعيات التعاونية على المساعدات الحكومية الى الابد وتدل تجارب كثير من الدول لسنوات عديدة على وجود أسباب تدعو الى الاعتقاد بأن الاهداف الاساسية التى تعرضها الحكومة من رعايتها الجمعيات التعاونية وتحويلها بذلك الى منشات تعتمد على نفسها لا يمكن ان تتحقق بهذا النهج من تدابير التدخل والرعاية ٠

وتتفق الآراء علىان سياسة الرعاية الحكومية تستدعى العمل ببعض اجراءات الرقابة الحكومية المختصة ببعض السلطات باعتبار تلك السياسة تدبيرا طارئا وعاجلا ، غير أنه اذا أريد لتلك السلطات الطارئة ان تؤدى المقصود منها وهو تطوير الجمعيات التعاونية والنهوض بها لتصبح فى النهاية جمعيات تعتمد على نفسها دون أن تعوض العملية التربوية بين التعاونيين وممثليهم المنتخبين ، فلابد من أن يتضمن القانون نصوصا تضمن الا تستخدم تلك السلطات سوى لدواعى لها ما يبررها ٠

وبدلا من زيادة سلطات التدخل الممنوحة لموظفى ادارات تنمية التعاون الحكومية على الجمعيات المسجلة وادخالها فى نصوص قانون التعاون بصفة عامة ، مما يسمح لهؤلاء الموظفين من ممارسة تلك السلطات حسب مشيئتهم، يحسن اتباع الاقتراحات التى ساقها ماك اوسلان Mc-Auslan فى بحثه المعنون « التعاونيات والقانون فى شرق افريقيا » (*) ٠ اذ انها تبدو افضل من الطريقة السابق الاشارة اليها ، ويرى اوسلان ان السلطات

*) Cooperatives and the Law-East Africa 1970.

العادية المقصود بها المعاونة فى رقابة الجمعيات يجب ألا تمارسها الادارات المختصة الا بناء على طلب من منظمة تعاونية (اتحاد تعاونى او منظمة قمة تعاونية) اما السلطات غير العادية او الاستثنائية فيجب أن تقتصر على السماح للحكومة بالتدخل فى شئون الحركة التعاونية اذا فشلت الرقابة بالمشاركة ·

هذا ويجب أن يتضمن قانون التعاون احكاما تمنع الأشخاص غير المؤهلين او غير المناسبين من الترشيح والانتخاب الى عضوية مجالس الادارة ومن التعيين فى وظائف مديرى الجمعيات التعاونية ، ومثال تلك الأحكام :

ـ قواعد تحتم وجود المديرين وأعضاء مجالس الادارة المؤهلين لتلك المناصب كشرط قانونى لتسجيل الجمعية الجديدة ·

ـ نصوص فى القانون او اللائحة تحدد ادنى مستوى من المؤهلات اللازم توافرها فيمن يتقلد العضوية فى مجلس ادارة الجمعية او وظيفة مدير لها ·

ـ قواعد لتيسير اندماج الجمعيات التعاونية الصغيرة لتؤلف وحدات اكبر حجما تكون قادرة اقتصاديا وتستطيع دفع أجور الموظفين المؤهلين ·

ـ قواعد تسمح للجمعيات الاساسية (جمعيات المستوى الاول) بتفويض القيام ببعض الوظائف (مثل مسك الدفاتر الحسابية) الى جمعيات المستوى الثانى ·

ويجب أن تتركز المساعدات الحكومية بشكل اساسى على النهوض بالتعليم والتدريب التعاونى لا سيما فيما يختص بأعضاء مجالس الادارة وموظفى الجمعيات التعاونية ويمكن الوصول الى ذلك فى صورة :

ـ مساعدات لاقامة وادارة كليات تعاونية ·

ـ مساعدات لتنظيم برامج تدريبية طويلة الأمد ، تقوم فيها الحكومة

بدفع مرتبات المحاضرين وتمويل اعداد ونشر الكتب الدراسية والمنح الدراسية ، وتنظيم برامج دراسية بالمراسلة ٠

ـ اقامة مراكز بحوث وخدمات استشارية بالتعاون مع الجامعات ومنظمات القمة التعاونية ٠

ويجب أن يعهد بمسئولية واجبات التعليم والتدريب الى المؤسسات الثقافية والعلمية المتخصصة فى الدراسات التعاونية والى الادارات الحكومية المختصة بتنمية التعاون طالما انه ليس فى الامكان ممارستها بمعرفة مؤسسات تعاونية ، وفى هذه الحالة ينص على تلك الواجبات فى لوائح الادارات المختصة لتصبح من وظائفها القانونية ٠

وتعتبر المساعدات التى تقدم فى ميادين التعليم والتدريب التعاونى من افضل السبل التى تواجه بها الحكومات مساعداتها لتطوير الحركة التعاونية وتنميتها لتصبح مع مرور الزمن حركة قومية تعتمد على نفسها ٠

وفى الختام ، يجدر بنا أن نشير الى ما قاله انجلمان Engelmann وهو تعاونى المانى نشر كتابا فى هذا الشأن عام ١٩٦٦ يقول فيه : ان الطريقة التى تنفذ بها الحكومة برامج التعليم والتدريب التعاونى هى خير معيار لقياس درجة جديتها فى عملها الرامى الى النهوض بالجمعيات التعاونية ، وهى ابلغ فى الدلالة على ذلك من جميع خطط التنمية بمختلف أشكالها مما تقدمه الحكومة للرأى العام ابتغاء اقناعه بجهودها ، غير أن دكتور انجلمان لم يعرض فى بحثه المشار اليه تفصيلات الطرق والوسائل التى تتضمن مشاركة اعضاء الجمعيات التعاونية الجديدة مشاركة فعالة مستقبلا ٠

المبحث الثالث

التكامل التعاونى والتخطيط على مستوى
كل بلد عربى والوطن العربى

أولا : التخطيط التعاونى والدول العربية •

ثانيا : التخطيط للتعاونيات الانتاجية •

ثالثا : التخطيط للتعاونيات الاستهلاكية •

رابعا : التخطيط للتعاونيات الزراعية •

خامسا : الاتحاد التعاونى العام كجهاز القمة للبنيانات التعاونية القطاعية •

التخطيط التعاونى والدول العربية

من أهم الجوانب التى ينبغى على الدول العربية جميعا أن تهتم بها اذا أرادت أن تحقق التكامل القطاعى التعاونى(*) على مستوى الوطن العربى ككل ، هو موضوع التعاون والتخطيط للتعاون فى مختلف البلدان العربية ، وذلك لأنه وفقا لما يقرره جميع العلماء فى الشرق والغرب ، أن النظم التعاونية يمكن أن تتعايش مع غيرها من الأنظمة بل اكثر من هذا يكاد يجمع علماء العالم التعاونيون فى الشرق والغرب ، على أن النظام التعاونى ضرورى فى جميع الانظمة الاقتصادية والسياسية ، وأن جميع الأنظمة الاقتصادية والسياسية تستعين بالتعاون بدرجات متفاوته ، وذلك لأن التعاون لا يستهدف فقط تحسين الشئون الأقتصادية والأجتماعية لمجموع أعضائه ، بل أنه أيضا يستهدف خلق المواطن الصالح الذى يستثمر أهميته وقدرته على الأسهام فى بناء المجتمع أو بمعنى أصح أن جميع الانظمة تستعين بالتعاون كأسلوب من الأساليب التى تلجأ اليها الدولة لتحقيق اهدافها ، فمما لا شك فيه أن التعاون ليس هدفا فى حد ذاته بل أنه اسلوب تلجأ اليه الدولة ويلجأ اليه الأفراد فى سبيل تحقيق اهدافهم الأقتصادية والأجتماعية خاصة وأن بعض الدول النامية ، ومنها بعض الدول العربية ، لها من مشكلات التخلف ما يجعلنا نقرر انها لا تساير روح العصر الذى نعيش فيه ، ومن بين هذه المشكلات كما نعرف جميعا ظاهرة البطالة المقنعة ، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومى وانتشار الأمية ... الى غير ذلك من المشكلات التى تجعل من الضرورى الأخذ باسلوب التعاون على أسس علمية ، حتى يمكن تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية ، وتحقيق هذه المعدلات المرتفعة فى التنمية هى أمل الدول العربية جميعا لأن كل قوة اقتصادية فى أى دولة عربية ، هى تدعيم

---

*) رجاء التكرم بالرجوع الى ورقة العمل التى قدمها الباحث تحت موضوع (التخطيط التعاونى) فى الدورة التى عقدت بالخرطوم فيما بين ١ ، ٧ مارس ١٩٧١ .

للقوة الاقتصادية لشقيقاتها الدول العربية الأخرى ومن هذا الفهم فان التعاون يؤمن بوحدة المصالح الاقتصادية المشتركة داخل كل بلد عربى ، حتى يمكن تدعيم البناء الاقتصادى فيه على أساس قوى ومتين ، وقد استقرت الدول على أن التعاون يمكن من تجميع جهود الأفراد داخل نطاق كل دولة ، تحت مبدأ وحدة المصالح الاقتصادية المشتركة ، وبذلك فان التعاون يمكن أن يكون نقطة التقاء على جانب كبير من الاهمية بين البلدان العربية جميعا ايا كانت النظم التى فى اية دولة من هذه الدول ٠

اتجـــاه مهـم :

ولعل من اهم الاتجاهات التى ينبغى أن ندخلها فى الاعتبار عند الاخذ بمفهوم التخطيط التعاونى هو تغليب الصالح العام ، ووضعه فرق كل اعتبار وأن صالح الجماعة يلتقى مع صالح الفرد ، ومن اجل هذا فان الجمعيات التعاونية المحلية كوحدات انتاجية هامة تكون مسئولة عن ممارسة العمل الاقتصادى والاجتماعى بما يحقق صالح المواطنين الاعضاء وايضا صالح المجتمع والمنطقة التى تعمل فيها ، وتوجيه العمل وفق البرنامج الذى ينبغى أن يوضع بأساوب علمى ، بحيث يتناسق مع النشاط الاقتصادى داخل المنطقة التى تعمل فيها الجمعيات ، والنشاط الاقتصادى العام للدولة ٠ الأمر الذى يترتب عليه ضرورة اهتمام المستويات العليا من التعاونيات ببرنامج الجمعيات المحلية كما ينبغى أن تهتم الدولة بهذا البرنامج وذلك لأن النشاط التعاونى العام ينبغى أن يتناسق مع نشاط الدولة ، وينبغى أن يعمل فى اطار الخطة العامة للدولة بأسرها ، بحيث تعرف كل وحدة أنتاجية تعاونية دورها فى الخطة وتكون مسئولة عنها ٠

والمعتقد أن الوحدات التعاونية الانتاجية ينبغى عليها أن تبذل اقصى طاقاتها وامكانياتها مستعينة فى ذلك بكل الخبرات الاستشارية والطاقات المتاحة لدى الدولة او لدى المستويات التعاونية الاعلى ، وكذلك أيضا خبرات أعضاء مجالس الادارة المنتخبين الذين ينبغى عليهم أن يقوموا بدور على جانب كبير من الأهمية فى الادارة العليا ، وذلك فى نطاق جماعية القيادة ٠٠

اذ ان جماعية القيادة تعتبر من ابرز سمات الحركة التعاونية ، وبروح جماعية القيادة تبرز فى التنظيمات التعاونية القيادات التى تحتاج اليها فى عملية التطوير ٠

الجمعيات التعاونية وخطة التنمية :

المعتقد أنه ينبغى على الجمعيات التعاونية أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التنمية الاقتصادية ومن أجل هذا فاننا نعتقد أنه ينبغى على أعضاء مجالس ادارة هذه الجمعيات وعلى الدولة وعلى التنظيمات التعاونية الأعلى، أن تقوم بمقتضيات التوعية بما يحقق أهداف التنمية ، ولعل من أولى هذه المهام اشراك التنظيمات التعاونية فى مناقشة خطة التنمية ،بحيث تضع كل جمعية تعاونية خطة للتنمية خاصة بها وفقا لامكانياتها المادية والبشرية ٠

ويمكن النظر فى مناقشة هذه الخطة من ناحيتين رئيسيتين :

أ) من زاوية الأعضاء المواطنين كافراد منتجين لسلع أو خدمات وردت فى الخطة كأهداف مقررة ٠

ب) من زاوية الأعضاء المواطنين كأفراد مستفيدين مستهلكين للسلع أو الخدمات التى وردت فى الخطة وبطبيعة الحال تختلف أهداف المناقشة ومكوناتها فى الحالتين ، ولذلك يجب الفصل فى عملية المناقشة بين هذين الجانبين ، على أن هذا لا يمنع من أن يباشر الفرد العضو دوره فى الخطة كمستفيد من ناحية وكمنتج من ناحية اخرى ، وبالتبعية فان من واجبة مناقشة الخطة وتقييمها من الزاويتين ٠

وفى ضوء ذلك ينبغى النظر فى مجال النشاط التعاونى والتنظيم الهرمى لمستوياته لتحديد مجال وطبيعة اسهام كل جمعية فى عملية مناقشة وتقييم الخطة ، ويمكن بصفة مبدئية تقديم القسم التالى :

١ ـ الجمعيات التعاونية المحلية :

ويقصد بها جميع الجمعيات التعاونية الانتاجية المحلية ، سواء فى التعاون الانتاجى الحرفى والصناعات الصغيرة ، أو الجمعيات الزراعية

الانتاجية ... الخ وتضع هذه الجمعيات أهدافها المقررة وفقا لما ورد فى الخطة وأن دورها الأساسى هو فى تحقيق هذا الأنتاج ، ولذلك فان مناقشتها للخطة ستكون من زاوية توفير مستلزمات ومتابعة النتائج فى فترات دورية لمقارنة الانتاج الفعلى بالهدف المقرر وابراز المقومات والعمل على تذليلها ·

٢ ـ جمعيات الخدمات :

ويقصد بها جميع الوحدات التى تعمل على توفير الخدمات ، ومن الطبيعى أن دور العاملين فى هذه الوحدات هو فى توفير الخدمة المطلوبة ، وبالمثل فان مناقشة الخطة ستكون من زاوية التعرف على الأهداف وتحديد مستلزمات توفيرها ومتابعة النتائج فى فترات دورية وابراز الصعوبات التى ادت الى القصور فى تحقيق الاهداف المقررة ووسائل تذليلها ·

٣ ـ الجمعيات التعاونية العامة ... أو جمعيات المستويات الأعلى :

وتتم المناقشة فى هذه الجمعيات على أســاس الدور الذى ينبغى أن تسهم به فى المنطقة التى تعمل فيها ، وبوصفها المستوى الأعلى للجمعيات التعاونية للمنطقة التى توجد فيها ، ومن هنا فان مناقشتها للخطة وتقييمها يمثل جانب الرقابة الديمقراطية على التنفيذ بعد التعرف على الأهداف ، لأن مناقشة الخطة فى هذه الوحدات تكون بصفة الافراد كمستفيدين أو مستهلكين للسلع والخدمات ·

ومناقشة الخطة من هذه الزاوية يجب أن تهدف الى التعرف على أهداف الخطة بوجه عام وبالنسبة للاقليم بصفة خاصة والتحقق من سلامة التنفيذ بمعنى الرقابة على تنفيذ الخطة بابعادها الزمنية والكمية والنوعية ، كما أن هذه المناقشة تهدف أيضا الى نشر الوعى التعاونى بين جماهير الشعب ، بحيث تعمل تلقائيا على تنظيم الطلب على الســلع والخدمات بما يتفق مع امكانيات الخطة واهدافها ·

والتقسيم السابق الى ثلاث مجموعات يفيد فى ربط كل وحدة بهدف

ملموس يوثق الصلة بين مصلحة المنظمة بصفة عامة ، ومصلحة افراد الجمعية والأعضاء بصفة خاصة •

تحديد مقومات الخطة بالنسبة لكل جمعية :

وينبغى أن يكون واضحا أن تحقيق أعلى قدر من الكفاءة فى التخطيط التعاونى يتطلب ما يأتى :

١ ـ تحديد الأعمال المطلوب تنفيذها وهنا ينبغى الوصول الى درجة من التفصيل لأن الخطة تترجم على مستوى كل جمعية •

٢ ـ تحديد مستلزمات الانتاج ، بما فى ذلك المستلزمات المادية والبشرية ، ومقارنة هذه المستلزمات بالامكانيات المتوافرة فى الجمعية وتحديد الاضافة اللازمة •

٣ ـ البرنامج الزمنى للتنفيذ ، وينبغى أن يكون البرنامج بالنسبة لخطة الجمعية مع تقسيمها الى فترات سنوية وفترات ربع سنوية ، حتى يتم التنفيذ طبقا لهذا البرنامج ويتسنى متابعته بمقتضاه ، كما ويلزم فى هذه الحالة وضع بعض المؤشرات المبسطة التى يمكن بموجبها الحكم على كفاءة التنفيذ وسلامته ، ويتضمن ذلك بطبيعة الحال تقييم التنفيذ وفقا للمعايير والمعدلات الموضوعة للجمعية • وتختلف هذه المؤشرات حسب طبيعة المطلوب تقييمه وحسب المستوى الذى يتم فيه التقييم ويتعين التدقيق فى هذه الخطوة ، اذ بموجبها نستطيع كسب ثقة الأفراد فى كل ما يتم من نشاط ، وبموجب هذا التقييم مع اقتناعهم الأصلى بحتمية الحلول التى اقرتها الخطة نوجد حافزا قويا لديهم للعمل على تذليل الصعوبات التى تواجه التنفيذ وتحقيق اهداف الخطة كاملة •

وتتضمن هذه المرحلة ابراز المعوقات التى كانت سببا فى عدم الوصول الى الأهداف الموضوعة واقتراح الاجراءات العلاجية والعمل على تنفيذها •

ونأمل باذن الله أن يتم التخطيط التعاونى فى مختلف البلدان العربية

على اسس علمية ... الأمر الذى نعتقد معه أنه يمكنها من تحقيق اهدافها ، ويمكنها فى نفس الوقت من ان تحقق مفهوم الثقة لدى المواطنين بصفة عامة ، وأعضائها بصفة خاصة ، وبذلك يندرج الأفراد تدريجيا فى عضويتها بحيث يأتى ذلك اليوم الذى نرى فيه معظم افراد كل امة مندرجين فى تنظيم تعاونى يرتبط بمصالحه ٠

كما ونرى أنه ينبغى أن يعمل التعاونيون على رسم خطة زمنية لتحقيق هذا الهدف ، بحيث تسير فى نسـق موحد مع خطة التنمية الاقتصـادية ، والمعتقد أن تحقيق ذلك يعتمد اعتمادا كبيرا على تعبئة جميع القوى الوطنية لدفع التطور نحو التقدم باقصى سرعة وبكل طاقة ٠

التعاون الانتاجي :

تهتم الدول العربية بالعمال بصفة عامة والعمل على ارتفاع مستوى دخولهم وتحسين شئونهم الاجتماعية ، ومن هذا المنطلق فانه ينبغي أن تحدث تغييرات أساسية في قطاع التعاون الانتاجي ، حتى يصبح من الأدوات الهامة لبناء الاقتصاد الوطني • وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف ينبغي بذل الجهود نحو تنظيم قطاع التعاونيات الانتاجية باسلوب خدمة صالح المجتمع بأسره ، وبحيث تصبح الحركة التعاونية الانتاجية منظمات اختيارية تضم الفنيين وصغار المنتجين ونتضافر جميع المستويات المعنية بالأمر بالعمل على اشادهم وتوضيح المفاهيم التي يمكن عن طريقها الانتقال من الانتاج الفردي الذي كان سائدا الى شكل اعلى من المؤسسات التعاونية الانتاجية •

ووفقا للاسلوب الواجب الاتباع في التعاونيات (*) والذي يقوم على مبدأ الاختيار فانه ينبغي على المسئولين عن تطوير التعاونيات الانتاجية ان يأخذوا بهذا المبدأ ويبذلوا جهدا كبيرا أساسه الاقناع والاقتناع لكي تكون هذه التعاونيات الجديدة مسايرة للتطورات العصرية في التعاون الانتاجي العالمي، انشاءا ••• وتطويرا ••• وانتاجا ••• وتاثيرا في المجتمع ••• وأن ينضم عدد كبير من صغار المنتجين الى التعاونيات التسويقية والشرائية ،

---

*) رجاء التكرم بالرجوع في موضوع التخطيط الى « التخطيط التعاوني والنشاط التسويقي » للدكتور / كمال حمدى ابو الخير وكذلك الى ما ياتي :

— The Co-operative Development Decade, 1971-1980.

— The International Labour Organisation and Co-operation. Recomendations on Role of Co-operatives in Developing Countries. I.L.O., Geneva 1966.

— Nature and Role of Industrial Co-operatives in Industrial Development. United Nations, New York, 1967.

— Industrial Co-operatives in Developing Countries. By L. Stettner. U.N.I.D.O., Vienna, 1975.

على أن يلاحظ عند تكوين هذه الجمعيات أن الأعضاء قد يفضلوا أن يحتفظوا بذاتيتهم المستقلة ، وينبغى أن يسمح لهم فى هذه الفترة الانتقالية بأن يستخدموا عمالا آخرين ويأجروهم على عملهم ، ولا بأس اطلاقا أن تقتصر مهمة التعاونيات الجديدة على تقديم جميع الخدمات التى تمكن صغار المنتجين من الاستفادة من جميع الدراسات التى تتعلق بتطوير عملهم وأسلوب استفادتهم بالآلات الحديثة باسلوب جماعى منظم ، الأمر الذى سيكون له أثره فيما بعد اذا تفهم صغار المنتجين فكرة التعاون وأدركوا فوائدها ومزاياها وان اسلوب العمل الجماعى المنظم يعود عليهم بفوائد أكثر مما لو ظلوا فى عملهم منفردين ٠

ولعل من المناسب فى هذا المقام أن نوضح أن عملية التطور نحو البناء التعاونى الديمقراطى ليست عملية سهلة ٠٠٠ بل هى فى الحقيقة عملية بالغة التعقيد ينبغى أن تأخذ فى الاعتبار مشاعر الناس واحساساتهم ، ومن هذا المنطق ينبغى اختيار الأسلوب الأمثل الذى يأخذ بيدهم ارتفاعا نحو تحقيق اهداف التطور الجديد ، ولذلك فاننا نجد أن المخططين التعاونيين فى كثير من الدول قد وضعوا بدائل امام الحرفيين حتى يشعروا بأن لهم الحق فى الاختيار ، منها مثلا انه كان يمكن للمنتجين الصغار أن يعملوا فى المشاريع التى تتولاها الادارات المحلية والتى تزاول نشاطا يتفق مع ما يمارسونه من مهن او ان يشتركوا بما يمتلكون من ورش فى عضوية الجمعيات التعاونية الانتاجية للعمال او يشتركوا فى التعاونيات الاستهلاكية كما هو الحال مثلا بالنسبة للخبازين وصانعى الحلويات ٠٠٠ الخ ٠

ويهمنا أن نوضح ان حملات الارشاد والتوجيه والاقناع التى كانت تقوم بها الاتحادات التعاونية المركزية والعامة تقترن أيضا بتوضيح الأسلوب الذى يمكن عن طريقه أن ينضم صغار المنتجين الى التعاونيات الجديدة فكانوا مثلا يعرضون عليهم استمارة العضوية التي عليهم أن يتفهموا بنودها جيدا فاذا ما اقتنعوا بها فانهم يوقعونها على اساس أنها عقد بينهم وبين التعاونية الجديدة ، وبموجب الأساليب التى اتبعت فان العضو الجديد له كامل الحرية

فى أن يتصرف فيما يمتلكه بالاسلوب الذى يراه من وجهة نظره اكثر فائدة له. فهو مثلا اذا كانت لديه آلات أو معدات يمكنه أن يبيعها الى التعاونية الجديدة أو يؤجرها لها ، اما فيما يتعلق بالممتلكات غير المنقولة فكان يكتفى بايجارها.

وقد اقترنت حرية التصرف بجهد كبير نحو تثقيف الأعضاء الجدد بالمفاهيم الجديدة وذلك حتى يصبحوا أعضاء مدركين تماما لفلسفة التطور الجديد ، وبحيث يصبحوا فعلا لبنات قوية فى بناء الصرح التعاونى الذى ينبغى الا تشوبه الأساليب الراسمالية القديمة .

وقد اعتمدت كثير من حكومات الدول وقيادات الاتحادات على الصفوة الممتازة من ذوى العقيدة التعاونية والخبرة بطبيعة عمل هؤلاء الحرفيين لكى تتولى هذه المهمة الصعبة وهى الاقناع والاقتناع بالأساليب التعاونية الجديدة والتى منها ادخال التكنيك الحديث والارتقاء بمستوى العمل التعاونى وتحسين ظروف العمل بصفة عامة .

اننا نامل من الاتحادات التعاونية الانتاجية ، والجمعيات التعاونية العامة الانتاجية أن تقوم بجهد مكثف من أجل توضيح المهام الاساسية التى ينبغى على التعاونيات الانتاجية أن تقوم بها ومنها ما يأتى :

١ - الاهتمام بانتاج سلع الاستهلاك اليومى وعلى وجه الخصوص السلع التى يمكن انتاجها من المواد الاولية المحلية وكذلك بقايا المواد التى ترفض المؤسسات الحكومية تشغيلها .

٢ - الاهتمام بالتصنيع التعاونى الحرفى بالنسبة للمناطق التى توجد فيها صناعات .

٣ - الاهتمام بجميع الخدمات التى تتعلق باحتياجات الناس مثل الأعمال التى تتعلق بتصليح بعض المعدات التى تستخدم فى المنازل او أعمال الصيانة التى تتعلق بالمرافق المنزلية ... الخ .

٤ - تنظيم جهد مختلف الحرفيين والعاملين الذين تقتضى طبيعة تشغيلهم أن يعملوا فى منازلهم .

٥ ـ العمل على رفع انتاجية ذوى العاهات حتى يمكن أن ينعموا بثمرات الجهد الديمقراطى التعاونى الجديد وأنهم جزء من الدولة تعطيهم رعاية واهتماما خاصا ٠

* ٦ ـ بذل الجهود نحو اعادة توعية وتثقيف الأعضاء الجدد فى العمل التعاونى بأسلوب يمكنهم من مزاولة نشاطهم الانتاجى والثقافى والحضارى ٠

التخطيط للتعاونيات الانتاجية :

تقوم التعاونيات الانتاجية فى عديد من الدول بكثير من أوجه النشاط المتعدد ، منها مثلا فرع النسيج والاثاث والجلود والتصوير والملابس الجاهزة وقطاع التشييد ولعب الاطفال والمنظفات ومواد التجميل ٠٠٠ الخ ٠

والتعاونيات الانتاجية فى كثير من دول العالم تمد السوق الداخلى بكثير من احتياجاته ، وكذلك تسهم فى التجارة الخارجية بالعديد من المنتجات ٠٠٠ وللتعاونيات الانتاجية مجال آخر للنشاط وهو تقديم الخدمات المتنوعة كتصليحات الأجهزة الكهربائية والسيارات ، والخياطة والحلاقة ٠٠٠ الخ ٠ وهذه التعاونيات تفسح فرص العمل للعاجزين فاقدى البصر والسمع أو مشوهى الحرب ٠٠٠ وغيرهم ، فتشعرهم بكونهم مواطنين منتجين ٠٠٠ يعملون وفق ظروفهم الخاصة وغالبا ما ترسل لهم المواد الأولية لبيوتهم ثم تجمع منهم المنتجات وبنفس الطريقة تتعامل الجمعيات مع ربات البيوت ٠

وتقوم التعاونيات عادة فى تاريخ محدد باعداد مشروع لخطتها السنوية للعام التالى ٠٠٠ مستندة على التعليمات الصادرة عن الأجهزة التخطيطية المركزية وتصلها بواسطة اتحادها النوعى ففى مصر مثلا تنص المادة رقم (١) من القانون رقم (١١٠) لسنة ١٩٧٥ الخاصة بقانون التعاون الانتاجى على ما يأتى :

مادة ١ ـ التعاون الانتاجى فرع من القطاع التعاونى يعمل على تنظيم وتنمية طاقات الانتاج فى الصناعات الحرفية والخدمات الانتاجية ويتولى دعمها فنيا واقتصاديا واداريا وعلى الأخص فى مجالات التمويل والتوريد والتسويق والتدريب والتنظيم والتعاقد وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية وذلك بهدف دعم الاقتصاد القومى فى اطار الخطة العامة للدولة فى ظل المبادىء التعاونية ٠

وفى ضوء ما تقدم فانه ينبغى أن تتضمن خطة الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى المهام الالزامية وتدرس التوجيهات الاستدلالية فيما يخص المهام الأخرى ٠٠ ثم يرسل الاتحاد مشروع خطته للجمعيات ، ويتسلم قبل انتهاء العام من الجمعيات ملاحظاته التى يتوصل لها نتيجة للتنسيق بين خطط جميع التعاونيات الانتاجية الأعضاء فيه ٠٠٠ وتضع التعاونية على ضوئها وبعد الحوار مع الاتحاد الصياغة الاخيرة لخطتها السنوية التالية ٠

وتهتم الدول النامية بتخفيف وتبسيط الطرائق المعتمدة الموحدة فى اعداد الخطط للتعاونيات الانتاجية ، وهذه الطرائق يضعها الاتحاد التعاونى المركزى بالاتفاق مع وزارة التخطيط ، وتتسلم التعاونيات الانتاجية فى بعض الحالات المهمة جدا واجبات الزامية ٠٠٠ كما هو الحال فيما يتعلق السلع المعدة للتصدير أو السلع الضرورية جدا للاستهلاك المحلى ، وبعد مصادقة الاتحاد على خطة التعاونية التى تضعها بنفسها منطلقة من دراستها لأوضاع السوق وامكانياتها ، ترسل نسخة منها للمصرف الذى تتعامل معه فهو الجهة الوحيدة التى يمولها ، كما يراقب تنفيذ الخطة ٠

ويقوم الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى استنادا لخطط التعاونيات الانتاجية بوضع خطة الاتحاد السنوية التى يرفعها الى وزارة التخطيط وللمصرف الذى يمول نشاطها ٠

ويستهدف من نشاط التعاونيات الانتاجية ليس فقط انتاج كمية معينة من المنتجات وانما قبل كل شيء الاسهام فى تحقيق الاشباع الامثل ، قدر

الامكان لحاجات المجتمع بافضل فعالية ممكنة ··· وفى هذا الاتجاه أيضا تؤثر على التعاونيات الانتاجية العلاقات السـلعية النقدية ، اى العلاقات الحاصلة نتيجة لتبادل المنتجات (البضائع) والتعامل الاقتصادى بواسطة النقود ··· اى أن العلاقات السلعية النقدية هذه لها تاثير على مجمل نشاط التعاونيات ·

وعند تخطيط الانتاج ، تتجه التعاونيات الانتاجية الى تخطيط انتاج تلك السلع التى يكون عليها طلب أكثر من غيرها ، وتبحث عن منتجات سلع جديدة جذابة تسـتهوى المسـتهلكين ، وأن تحسن دائما المنتجات السـابقة وتقلل من تكاليفها ، وفى جميع هذه الحالات المنوه عنها والماثلة لها تستطيع التعاونيات الانتاجية أن تكسب اسعارا اعلى لمنتجاتها وبالتالى توفر ربحا اكبر ·

وتقوم التعاونيات الانتاجية بدراسات مستمرة لأوضاع السوق · والشىء الأسـاسى هنا هو تحليل وتركيب الطلب على السـلع وامكانات العرض لهذه السلع بالارتباط مع أسعارها ، وذلك بالتوقعات المنتظرة لها مع كل تغير ممكن الحدوث فى النوعية كنتيجة للتقدم التكنيكى فى انتاجها · كما تقوم بتحليل جميع العوامل المتعلقة بهذه السلع حتى ايصالها للسوق ·

وتؤثر العلاقات السلعية النقدية كذلك على بقية النشاطات المخططة للتعاونيات الانتاجية ، فمثلا توجه التعاونية التشييد الاسـتثمارى الجديد والتطور التكنيكى بشـكل يجعلها ناتى باحسـن الثمرات للمجتمع ككل ثم للتعاونية ذاتها ولأعضائها ، كل ذلك من خلال الاستخدام الأمثل والأفضل للرسائل التى غالبا ما تكون محدودة نسبيا مما يضطرها الى أن تلتزم بعناية فائقة بكيفية التصرف بالنقود وتختار أنسب الأوقات لاقتراضها واستخدامها فى الأغراض النافعة ··· فمثلا يمكنها الاقتراض من اجل شراء ماكينات والات جديدة لتحديث أساليب أنتاجها ، اذا كان ذلك يحقق لها الارباح التى تغطى الفوائد التى تتحملها وتحقق أيضا فائضا منها لسد اقساط القرض نفسه بفترة غير طويلة نسبيا ·

كما وتؤثر العلاقات السلعية النقدية بقوة على التعامل الاقتصـادى للتعـاونيات الانتاجية ، فكلما كان الدخـل المتحقق كربح اكثر ، كلما كان بالامكان تعويض العمال بمبالغ اكبر على شكل أجور وعلاوات ومكافات تشجيعية ... ولهذا فان مجموعة الأعضاء العاملين فى التعاونية الانتاجية لهم مصلحة ، أى لديهم حوافز مادية لكى لا تكون النتائج سلبية فى التعاونية.

وفيما يلى نشير الى اهم العوامل المؤثرة على حجم الدخل المتحقق كربح فى التعاونيات الانتاجية :

- نمو انتاج المنتجات التى عليها طلب متزايد ويمكن الحصول من بيعها على أسعار ملائمة .

- التوفير فى المواد الخام والمواد الاولية والطاقة .

- التصرف الجيد بوسـائل الانتاج (الاصـول الثابتة) واختيار التشريد الاستثمارى الاكثر فعالية .

- تخفيض حال المخزون (اى بالتالى التوفير فى الفوائد المدفوعة) للمصرف على القروض الجارية لأجل قصير لتغطية أثمان هذا المخزون من المواد الاولية والطاقة وغير ذلك من أنواع المصروفات .

وبالاضافة الى ما تقدم فان زيادة انتاجية العمل لها تأثير ملائم جدا على النشاط الاقتصادى للتعاونيات لأنه على اساس هذه الزيادة فى انتاجية العمل يمكن التوفير فى وحدة الأجر المحسوبة فى تكاليف الوحدة الواحدة .

التخطيط للتعاونيات الاستهلاكية

يوجد غالبا فى كل قرية فى الدول الاشتراكية ـ تعاونية استهلاكية ـ لها محلات للسلع الاستهلاكية ، ومطعم وفندق وحانة أو اكثر ٠٠ كما قد يكون لبعضها محلات انتاج ، مثلا لتصنيع الألبان أو الخبز ٠٠ الخ٠ ولبعض التعاونيات مخزن او اكثر لتخزين الاحتياطى من السلع ٠

وتقوم التعاونية الاستهلاكية فى تاريخ محدد من كل عام باعداد مقترح خطتها السنوية للعام المقبل ، اعتمادا على المؤشرات المتضمنة لبعض المهام الالزامية ، وكذلك استنادا الى المؤشرات الاستدلالية ، التى تصلها من اتحاد التعاونيات الاستهلاكية ٠

وتتضمن الخطة السنوية للتعاونيات الاستهلاكية عادة هذه الخطط الفرعية :

ا) خطة مردود المبيعات الخاصة بتجارة التجزئة ٠

ب) خطة تامين البضائع لتجارة التجزئة ٠

ج) خطة المشتريات الأخرى اذ غالبا ما تقوم التعاونيات الاستهلاكية بشراء منتجات الحدائق والبساتين ٠

د) خطة انتاج المعلبات من المواد الغذائية ٠

هـ) خطة العمل والقوى العاملة المطلوبة واجورها ٠

و) خطة الكوادر والتاهيل والتدريب المهنى ٠

ز) خطة الاستثمارات ـ التوظيفات الجديدة ـ واعداد المشاريع للمنشات الجديدة وتجهيزها ٠

ح) خطة النقليات ٠

ط) الخطة المالية الاجمالية ٠

وبعد اعداد هذه المسودة المتكاملة لمشروع مقترح الخطة السنوية ، ترسلها الى اتحاد التعاونيات الاستهلاكية ، وفى بعض الدول ترسل نسخة اخرى منه الى فرع مصرف الدولة او فرع المصرف التعاونى فى المركز الذى تتواجد فيه التعاونيات المعنية ٠

وتتسلم التعاونية فى تاريخ لاحق من نفس العـام ، التنقيحات التى التى أجـراها اتحاد التعاونيـات الاسـتهلاكية على اثر عملية التنســيق والتسويات لخطط جميع التعاونيات الاستهلاكية ، ثم تقوم التعاونية باعداد الصياغة النهائية لخطتها السنوية على ضوء ما وصلها من تصحيحات من الاتحاد ، والمعتقد انه يجب ان يتم اعداد الخطة فى فترة اقصاها الشهر الثانى ـ من السنة المعنية بالتخطيط ٠

وأهم خطتين فرعيتين ، هما : خطة مرود المبيعات لجمعيات التجزئة ، وخطة تأمين بيع هذه البضائع :

أ) خطة مردود المبيعات بتجارة التجزئة :

المقصـود بمردود المبيعات بتجـارة التجزئة التعاونيـة ، هو جملة ما تحصـل عليـه التعاونية من المستهلكين لقاء ما تبيعه لهم من الســلع والخدمات الاستهلاكية ، وعادة يكون المستهلك هنا فردا أو فى بعض الحالات مؤسسة أو منظمة تحتاج الى سلع محدودة وترى انه ليس عمليا أن تشترى هذه السلع من المنتج مباشرة أو بأسعار الجملة ٠

ومهمة التجـارة التعاونية ترمى الى ان تكون الســلع والخـدمات المعروضة كافية من حيث الكمية والنوعية وأوقات العرض ، لاشباع القوة الشرائية للمواطنين ولهذا فان رصيد السلع والخدمات المعروضة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار طلبات هذه المؤسسات أيضا ويجمعها مع القوة الشرائية للمواطنين ، لأنها ستشتريها كذلك بسعر التجزئة ٠

ويعتمد رصيد كل سلعة من السلع المعروضة فى شبكة تجارة التجزئة التعاونية على الطاقة الانتاجية المحلية ، زائدا ما يستورد من هذه السلع

لغرض البيع ، وذلك لأنه ليس كل ما ينتج أو يستورد يعرض فى شبكة التجارة للتجزئة ، والقدر غير المعروض لا يدخل فى رصيد السلع المعروضة فى التجارة الداخلية ، حيث يذهب جزء من هذه السلع المنتجة محليا أو المستورد الى التصنيع ، أو للتصدير ، أو لغرض استهلاكه اجتماعيا ٠٠الخ٠ وهذا الجزء يسمى (الرصيد غير المخصص للسوق) ٠٠٠ وتخطيط كلا الرصيدين من السلع المخصص للسوق وغير المخصص للسوق يجرى عبر اعداد جملة موازنات كل واحدة منها تتناول سلعة رئيسية معينة ٠٠ ويعبر عن التوافق الضرورى بين القدرة الشرائية للطلب ، وحجم جملة المعروض من رصيد السلع المخصص للسوق ، يعبر عنه بأسعار التجزئة ٠٠ أى أن حجم مردود المبيعات بتجارة التجزئة فى عموم البلاد يجب أن يتجاوب مع القدرة الشرائية للطلب ، وبذلك يكون الرصيد المخصص للمشتريات من قبل المواطنين زائدا ما تشتريه المؤسسات بسعر التجزئة ، متساويا مع مجمل رصيد السلع المعروضة بسعر تجارة التجزئة ٠

ويجب تأمين التوافق بين القدرة الشرائية للطلب ورصيد السلع المخصص للسوق فى جميع مناطق الدولة دون استثناء ٠٠ والسبب فى ذلك يرجع الى أن المواطنين يرغبون فى شراء سلعهم الاستهلاكية من أماكن اقامتهم ٠٠ ولهذا فمن الضرورى عمل موازنة لايرادات ومصروفات المواطنين فى كل محافظة أو اقليم وتأمين رصيد السلع المعروضة للسوق والتى تتجاوب مع القدرة الشرائية لطلب المواطنين فى تلك المحافظة ٠

ويجب عند التخطيط لهذا المجال الأخذ بعين الاعتبار انتقال النقود من محافظة ما الى محافظات أخرى وبالعكس ٠٠٠ فمثلا فى المحافظات التى توجد فيها أماكن سياحية أو مصحات استشفاء واستجمام ، يكون رصيد الشراء ليس مقصورا على سكان تلك المحافظات ، وانما زائدا الضيوف القادمين لها ٠٠ وعلى العكس من ذلك عندما يتجمع فى المدن الكبيرة عمال يعملون فيها ، ويكونوا نازحين اليها من محافظات أخرى أو أماكن نائية ، فان هؤلاء العمال ينتهزون فرصة العطلات للذهاب الى محال اقامتهم

أما بقصد قضاء عطلة نهاية الاسبوع ، أو زيارة عائلاتهم ، وتبعا لذلك فان هؤلاء العمال لا يصرفون كل ايراداتهم التى حصلوا عليها فى أسواق المدينة التى يعملون فيها ، وانما يصرفون منها جانبا فى أسواق المدن التى تقيم فيها عائلاتهم ، ويذهبون اليهم لزيارتهم باستمرار ٠

ان تامين التوافق بين القدرة الشرائية للطلب ومجمل الرصيد السوقى للسلع الاستهلاكية فى كل محافظة وفى عموم البلاد ، ما هو الا المرحلة الاولى فى عملية تخطيط التجارة التعاونية فى اطار التجارة الداخلية ٠٠ أما المرحلة الثانية وهى الأصعب فهى كيفية تخطيط تقسيم مردود المبيعات لتجارة التجزئة على كل نوع من السلع التى ستعرض للبيع ٠٠ أى المقصود هنا هو كيفية تامين تلك السلع التى يريدها فعلا المواطنون وبالتشكيلة والنوعية المفضلة عندهم للتجاوب مع طلباتهم ٠

ومن المعروف أن المواطنين يقررون وفق مشيئتهم الخاصة ، فى أى غرض سيستخدمون ايراداتهم ، ولهـذا تبرز صعوبة التخطيط لكل سـلعة تعرض فى السوق ضمن رصيد التجارة الداخلية ٠٠ ويعتبر مثل هذا التخطيط على جانب كبير من الأهمية ، حتى تسلم تلك السلع للسوق فى الوقت المناسب وحسب التشكيلة والنوعية المرغوبة ٠٠ ويمكن حصر هذه السلع وتحديدها بعد دراسة مجموعات المستهلكين وعادات استهلاكهم لنوع معين يتكرر من السلع الأساسية ٠٠ ويمكن القول الى حد كبير أن الاحصائيات قادرة على انجاز هذه المهمة ٠٠ أما التغير الذى يحدث على تركيب الاستهلاك فيجب متابعته بدقة وعناية ٠٠ وقد اثبتت التجارب بأن العوامل المؤثرة على تطور طلب المستهلكين يمكن أن تتلخص فيما يلى :

أ) التغير فى الايرادات (الدخول) الحقيقية للمواطنين ، والتغير فى العناصر المكونة لهذه الدخول ٠

ب) التغير فى الأسعار ، وتبعا لذلك تتغير العـلاقة بين المسـتهلك والسلع وفقا للتسعير الجديد اذ يكون على المستهلك أن يقرر فيما اذا كان

من صالحه التحول من استهلاك سلعة معينة الى اخرى ، وينطبق هذا القول على الخدمات ايضا ٠

وتواجه الاتحادات الاستهلاكية المركزية عن طريق التخطيط كلا من هذين العاملين ، ولهذا تستطيع أن تقرر التطور المتوقع لتركيب طلب المستهلكين ٠ وذلك حسب اتجاهات التطور التى جرى دراستها وتحديدها فى السابق ، بعد التغير الذى حدث فى الايرادات الحقيقية والأسعار ٠

فمثلا تؤكد الدراسات الاقتصادية بأنه عند نمو الايرادات الحقيقية ، بدون حدوث تغير فى العلاقة السعرية ، فسيزداد استهلاك السلع غير الغذائية بنسبة اكبر مما يحصل من زيادة فى استهلاك السلع الغذائية ٠ ويزداد الطلب فيما يتعلق بالسلع غير الغذائية على السلع المعمرة كالثلاجات والغسالات واجهزة التليفزيون والسيارات للاستعمال الشخصى ٠٠ وكذلك السلع التى تظهر حديثا نتيجة للتطور فى التكنولوجيا والتكنيك ٠٠ اما الاقبال على السلع الآستهلاكية الغذائية وزيادة المستهلك منها نتيجة الدخول الحقيقية ، فانه يمس اللحوم والشحوم اكثر مما يمس السلع الغذائية النهائية ٠٠ وهكذا يمكن تحديد هذه السلع ووضع سلم لتدرج الاقبال عليها بعد كل زيادة فى الدخول الحقيقية مع بقاء اسعارها ، أو حسب العلاقة السعرية الجديدة ٠

وعند اجراء دراسة لتحديد استهلاك كل فئة من فئات المواطنين ، فان أول ما يجب اخذه فى الاعتبار ، هو فئة السكان الزراعيين ، وفئة السكان غير الزراعيين ٠٠٠ لأن الفئة الأخيرة تصرف من دخلها على المواد الغذائية اكثر من الأولى ، التى توفر لها ظروف حياتها الزراعية امكانيات توفير جزء من غذائها خارج رصيد السوق ٠

ويجب أن تكون المعطيات الأساسية لتخطيط مردود المبيعات لتجارة التجزئة ، الدراسات الاستقصائية لتطور الطلب الاستهلاكى على كل سلعة رئيسية ٠٠ ويرجع فى مثل هذه الدراسة أولا الى المستهلكين أنفسهم رغباتهم وأذواقهم وعاداتهم ودخولهم ٠٠ وثانيا الى السلعة الاستهلاكية ذاتها ،

سعرها وكيفية الاعلان عنها وتسويقها ٠٠ ويجب التأكد عند دراسة المستهلكين من معرفة اية فئة من السكان حتى الآن كانت تشترى نوعيات معينة من السلع ، ومتوسط اعمارهم ، وجنسهم ، ووظائفهم ، ودخولهم ، وما هو متوقع من تغير فى وسط هذه الفئة من السكان ، واثره على استهلاكهم لتلك السلع ، اما متابعة سلع معينة بالدراسة ، فيعنى معرفة مدى تطور تقدمها من حيث النوعية واللون ، والتغليف الملائم للمستهلك وسعر هذه السلع ، واى تغير ممكن أن يحدث على هذه السلع لكى يجعلها مرغوبة اكثر من قبل المستهلكين٠٠٠ ومثل هذه الدراسة يجب أن تتناول عمر السلعة، فمثلا بالنسبة للملابس والأحذية وتاثير المودة عليها ، وتاثير التقدم التكنيكى على السلع المعمرة كالثلاجات والغسالات والمكانس الكهربائية وغيرها ٠٠ لأن نزول اية سلعة حديثة عصرية سوف يؤدى الى انكماش حجم الطلب على السلع المماثلة المنتجة سابقا ٠٠٠ ويلاحظ هذا على وجه الخصوص بالنسبة لجهاز التليفزيون الملون ، المسجل (ريكوردر) على أربعة مستويات ، الراديوهات المزودة باجهزة للاسطوانات ٠٠ الخ ٠ وتعتبر هذه الدراسة المقارنة على جانب كبير من الأهمية ، خاصة وقد ثبت انه اياكانت قوة حملات الاعلان والدعاية لجذب المستهلك لشراء السلع القديمة ٠٠ فانه فى الغالب تكون هذه الحملات عاجزة نسبيا ٠

وينبغى أن يكون واضحا ، اننا عند وضع الميزانية التخطيطية لمخزون اول المدة ، فى الفترة التى تسبق السنة التى تخطط لها ، فانه يخطط كحالة متوقعة تقديريا ٠٠٠ ويجرى حسابه من الارقام المعروفة عن آخر المخزون زائدا المشتريات المتوقعة وناقصا المبيعات المتوقعة لهذه الفترة المتبقية ٠

التخطيط للتعاونيات الزراعية

للزراعة واقتصاديات البـــلاد :

مازالت الزراعة فى راينا هى الدعامة الأساسـية التى ترتكز عليها اقتصاديات معظم البلاد العربية ، ولذلك ينبغى النهوض بها بما يعود بالخير على أفراد الشعب كله ، فالزراعة وان كانت بطبيعتها أصعب مجالات الانتاج استجابة للجهد واكثرها حاجة للصبر والعناء ولكن تطويرها يظل دائمـا اضمن الأسس لاقامة اقتصاد سليم ٠

ولا شك أن معدل النمو فى الزراعة (*) من العوامل الحاسمة فى معدل النمو الاقتصادى باعتبارها من اهم قطاعات النشاط الاقتصادى اذ تمثل الشطر الأكبر فى الانتاج القومى والعمل الأهلى فى البلدان العربية ولها نصيب كبير فى الدخل القومى ورغم تقدم الصناعة فى السنوات الأخيرة وزيادة معدلات نموها فستظل للزراعة اهميتها باعتبارها المصدر الرئيسى للغذاء والكساء كما تمد الصناعة بما تحتاجه من مواد اولية ٠ هذا فضـلا عن اثرها فى التجارة الخارجية اذ تمثل الصادرات الزراعية نسبة هامة من قيمة الصادرات بصفة اجمالية بخلاف الصادرات من الصناعات التحويلية المعتمدة على الخامات الزراعية ٠

واذا كان الأمر كذلك ، فينبغى تدعيم الاقتصاد الزراعى بصفة عامة ، والاقتصاد الزراعى التعاونى بصفة خاصة ، فى كل بلد عربى ، ومن بين الوسائل التى يحسن اتباعها ما ياتى :

اولا : توفير كافة الخدمات اللازمة للزراعة فى مختلف مراحلهـا للحصول على اوفر غلة من الأرض ويشمل ذلك اعداد التقاوى والبـذور

(*) Role of Agricultural Co-operatives in Economic and Social Development: Report of the Open World Conférence, Rome, 1972.

الصالحة المنتقاه وجعلهـا فى متناول ايدى المزارعين ـ وتوفير الأسـمدة الكافية ودفع المزارعين وتشجيعهم على الاكثار من التسـميد والاستعداد فى كل وقت لمقاومة الآفات الزراعية التى تفتك بالمحاصيل ومعالجة آثار التقلبات الجوية التى لا يقل ضررها عن تلك الآفات وكذا استخدام الطرق العلمية الحديثة التى اثبتت التجارب فائدتها فى زراعة الارض وزيادة الغلة ـ فليست الزراعة مجرد وضع البذور فى الأرض واطلاق المياه ونثر الأسمدة دون التفات الى المواعيد الدقيقة لكل من هذه العمليات او الى ملائمة الجو وتغيير الفصول ودون الالتفات الى طبيعة التربة او مناخ المنطقة ٠

ثانيا : ومنها العمل على اسـتغلال كل ماتنبته الأرض الى اقصى الحدود كالافادة من فائض المحاصيل التى لا يسـهل بيعها كالبرسـيم أو المراعى فى تربية المواشى وجنى أرباح هذه التربة واسـتخدام الأسـمدة العضوية الناتجـة منها ، بجـانب الأسـمدة الكيماوية وكذلك الافادة من الألبان التى تدرها هذه المواشى ٠

ثالثا : ومنها التوسـع فى استخدام الآلات الزراعيـة فى مختلف العمليات الزراعية من حرث ورى واقتلاع حشـائش وحصـاد المحصـول وتنقيته لضمان سرعة انجازها فى مواعيدها المحددة ٠

رابعا : ومنها حماية إسعار المحاصيل الزراعية وتنظيم بيعها وذلك للحيلولة دون اسـتغلال التجار لحاجة المزارع الى المال لجنى محصـوله واضطراره الى بيعه مقدما قبل الجنى باسـعار مجحفة او الحاجة اليـه للوفاء بالعاجل الضرورى من التزاماته التى تضطره غالبـا الى بيعه فى وقت لا يكون السعر فيه مناسبا ٠

خامسا : ومنها العناية بالأراضى المنزرعة للاطمئنان الى سلامة الرى والصرف وكذلك استصلاح الأراضى البـور القابلة للزراعة لزيادة الرقعة المنزرعة فى البـلاد بما يتمشى ولو جزئيا مع الزيادة المضطردة فى عـدد السكان ـ كل ذلك وغيره من ضروب الاصلاح لازم وضرورى لتنمية الدخل

الزراعى فى البلاد العربية ٠٠٠ ولكن كيف يتسنى تحقيق ذلك كله ؟ ان ذلك يتطلب المال ــ والمال الوفير الذى يجب أن يكون فى مقدور المزارع أن يحصل عليه لكى ينفقه فى هذه الوجوه ٠ ولكن أين للمزارع فى كثير من الدول العربية بهذا المال ؟ اذا أحسن انفاقه أتى له بالخير وعاد عليه وعلى بلاده باكبر النفع ٠

والواقع أن اقتصادنا الزراعى العربى لا غنى له مطلقا عن تمويل واسع لا سبيل اليه الا بائتمان زراعى محكم منظم تتكيف أسسه وقواعده طبقا لمقتضيات النشاط الزراعى وحاجاته وظروفه ٠

والواقع الذى ينبغى أن نوجه النظر اليه أن المنظمات الدولية عقدت العديد من المؤتمرات لمناقشة سياسة التمويل الزراعى ، ويرجع هذا الاهتمام الى أن الدول التى فى دور النمو ، والغالبية العظمى منها تعتمد اساسا على الزراعة ، هذه الدول تعانى مشاكل اقتصادية بالغة ، فهناك مشكلة تزايد السكان بنسبة تفوق زيادة الانتاج ، وهناك انخفاض مستوى الدخول وانتشار الفقر والمرض وتعذر ايجاد فرص العمل للمواطنين ٠٠٠ بل ان معظمها يتعرض لما هو اخطر من ذلك وهو الجوع ٠

اننا نعتقد أن التمويل الزراعى التعاونى فى حاجة الى مزيد من العناية من الدول العربية ، حيث أنه يسهم فى علاج المشاكل التى أسلفنا اليها ، ويسهم فى زيادة الانتاج وفى توفير العمالة وفى رفع مستوى الدخل وفى خلق حركة الانعاش ٠

وكذلك يقتضى الأمر وضع سياسة للاقراض تتفق وطبيعة كل اقليم ، فى كل بلد عربى ، بحيث تتسم هذه السياسة بالمرونة مع مراعاة التأكد من أن ما يمنح من القروض سيؤدى حتما الى تحقيق النتائج التى تهدف سياسة الاقراض الى تحقيقها ٠

اننا نوجه الأنظار الى أن منظمة الأغذية والزراعة قد اهتمت بايفاد الخبراء الى الدول التى فى دور النمو للاشتراك فى رسم سياسة الاقراض

السليمة بما يتفق وظروف الاقليم وطبيعته ، فمن باب أولى أن تعمل الدول العربية على ايجاد جهاز ائتمان تعاونى قوى قادر على مستوى الوطن العربى ، يوضح الأسلوب الأمثل لجعل القروض المقدمة لقطاعات النشاط الزراعى التعاونى اداة لها أثرها فى تحقيق الأهداف المرجوه ٠

اعتبارات هامة عند التخطيط للتعاونيات الزراعية :

- أن جوهر المشكلة الغذائية أو بمعنى أدق أزمة الغذاء هى فى جوهرها قضية التنمية الزراعية فى مجتمعنا العربى المعاصر(*) واسلوبحل المشكلة الزراعية قبل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية ، ان الزراعة فى البلدان النامية عموما ليست مهمتها امداد السكان بالمواد الغذائية فقط وانما هى الركيزة الأساسية فى عملية التطور الاقتصادى من أجل القضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى ٠ أن فائض الانتاج الزراعى هو القاعدة الطبيعية لتحقيق فائض الانتاج فى كل فروع الاقتصاد القومى الغير زراعية ٠ فان من مهمة الزراعة أن تحقق فائضا فى الانتاج يزيد عن حاجة العاملين فى قطاع الزراعة نفسه يكفى لتغذية العاملين فى قطاعات الاقتصاد الأخرى واولها قطاع الصناعة وايضا لامداد الصناعة بحاجتها من المواد الخام الزراعية ثم تكوين التراكمات المالية اللازمة للتطور الصناعى والذى يعتبر الأساس المادى لعملية التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية ٠ وعلى ذلك فان حل المشكلة يتوقف على رفع الانتاجية الزراعية من أجل تحقيق فائض زراعى يسمح بتنفيذ هذه المهام الرئيسية للزراعة فى البلدان العربية ٠

- ان رفع الانتاجية الزراعية أو ما يعرف باسم تكثيف الانتاج الزراعى يعنى زيادة انتاجية الوحدات الانتاجية القائمة ، أى زيادة انتاجية وحدة المساحة من الأرض الزراعية عن طريق استخدام أدوات الانتاج المتطورة وادخال الأساليب الانتاجية الحديثة ٠ ونتيجة للتطور الزراعى أمكن تحقيق

---

*) نرجو التكرم بالرجوع الى مرجعنا فى « التخطيط التعاونى والنشاط التسويقى » وكذلك الى اعداد « المجلة المصرية للدراسات التعاونية » الصادرة عن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ٠

زيادة فى انتاجية الكثير من المحاصيل الزراعية ، مما يرى معه البعض أن انتاجية الأرض الزراعية فى مصر مثـلا مرتفعة بالمقـارنة الى الدول الأخرى • الا اننا نرى انه عند المقارنة الانتاجية الزراعية فى مصر وغيرها من الدول فانه يجب النظر الى ان الزراعة فى مصر قائمة على الرى الدائم وهو عامل هام فى العملية الانتاجية الزراعية غير متوافر فى الكثير من الدول الأخرى التى تتم بينها المقارنة ولذلك فاننا نرى ان انتاجية الأرض الزراعية فى مصر مازالت منخفضة وانه يمكن زيادتها بمعدلات كبيرة • ويرجع سبب تخلف الزراعة فى مصر الى ان قوى الانتاج الزراعية مازالت متخلفة فالعمل اليدوى يسود العملية الانتاجية الزراعية كما يسود أيضا استخدام أدوات العمل البسيطة كما وأن المستوى الثقافى بين العاملين فى الزراعة يعتبر منعدما جدا (انتشار الأمية) كل هذه الأسباب مجتمعة تؤدى الى ان انتاجية العمل الزراعى لازالت منخفضة •

– ومن أجل زيادة انتاجية العمل الزراعى فانه لابد من تطوير الزراعة وذلك باستخدام أدوات الانتاج الحديثة أى ادخال التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة وهو ما يطلق عليه ميكنة الزراعـة ، واستخدام اساليب الانتـاج المتطورة • الا أن البنيان الزراعى الحالى فى مصر مثلا المتمثل فى غلبـة المزارع القزمية الضئيلة الحجم التى يسود فيها استخدام أدوات العمـل البسيطة وذات الانتاجية المنخفضة والدخل الزراعى الضئيل ، يعتبر العائق الرئيسى امام تطوير الزراعة المصرية •

ولذلك فان ضمان النجاح فى تنفيذ التنمية الزراعية الراسية يتطلب بالضرورة تضخيم حجم الزراعة وذلك عن طريق دمج الوحدات الانتاجيـة القزمية لتكوين الوحدات الانتاجيـة الزراعية الكبيرة الحجم التى تسـمح بادخال كل مستحدثات الثورة التكنيكية العلمية فى الزراعة العربية • ان دمج الوحدات الزراعية الانتاجيـة الصغيرة والمزارع فى وحدات انتاجية كبيرة لخلق الزراعة الاقتصادية هو الاتجـاه السائد حاليـا فى التطور الزراعى فى العالم • ان تحقيق هـذا الدمج للمزارع الصغيرة بالأسلوب

التعاونى هو الشكل الأكثر ملاءمة اقتصاديا واجتماعيا عن غيرها من اساليب الدمج الأخرى التى ينتج عنها أضرارا اقتصادية واجتماعية لغالبية المنتجين الزراعيين • ان اندماج المزارع الصغيرة طوعيا وتكوين المزرعة التعاونية الكبيرة الحجم هو المدخل السليم لتطوير الزراعة من أجل رفع الانتاجيـة الزراعية والارتفاع بمستوى معيشة غالبية المنتجين الزراعيين • ومن هنا كانت الضرورة الاقتصادية والاجتماعية للانتقال من أسلوب الانتاج الفردى الصـغير الى التعاون الانتـاجى وهو ما ينـادى به الكثير مـن المفكرين الاقتصاديين والخبراء التعاونيين حلا للمشكلة الزراعية فى كثير من دول العالم النامى •

ولذلك فاذا أريد تحقيق تنمية زراعية تزيد الانتاجية الزراعية وترفع مستوى معيشة المزارعين فلابد من الأنتقال من تعاون الخدمات الى التعاون الانتاجى الزراعى (*) الذى يؤدى الى :

- خلق وحدات انتاجية زراعية متطورة ذات قدرة انتاجية عالية •
- تركيز القاعدة الانتاجية الزراعية المتناثرة حاليا فى الملايين من المزارع القزمية الصغيرة ، وخلق الوحدات الانتاجية الكبيرة الحجم التى تسمح بميكنة الزراعة وادخال اساليب الانتاج الحديثة •
- ضـمان تجميع تراكمات اسـتثمارية على اسـاس تعاونى يمكن بواسطها توسيع القاعدة الانتاجية الزراعية والاستمرار فى عملية اعادة الانتاج الزراعى •
- امكانية تنفيذ الخطط الزراعية •
- امكانية تطوير الزراعة على اساس التخصص والتركيز بدلا من

---

*) رجاء التكرم بالرجوع الى :
Vertical Cooperation among Agricultural Producers in Western Europe and in Developing Countries.
Verlag der ssip — Schriften Saarbrücken, 1976.

البعثرة المحصولية القائمة التى تعيق الاستخدام الأمثل لضمان الانتاج الزراعى •

ـ احداث تطور ثقافى فى الريف لما يتطلبه ذلك النوع من التعاونيات المتقدمة من بناء كادر فلاحى لديه القدرة والكفاءة بل ادارة هذه التعاونيات وتنظيم العمل بها •

ـ خلق وحدات انتاجية زراعية تتحقق فيها مصالح غالبية المنتجين الزراعيين •

ـ بناء تنظيمـات اقتصـادية اجتمـاعية فلاحية تساهم فى تحقيق الديمقراطية فى الريف •

الاتحاد التعاونى العام كجهاز القمة للبنيانات التعاونية القطاعية

الاتحـاد التعاونى العام ومؤتمره السنوى :

من الحقائق العلمية التعاونية المعروفة انه ينبغى اسـتكمال البنيان التعاونى فى كل مجتمع يأخـذ بالتعاون كاسـلوب للتنمية الاجتماعيـة والاقتصادية ومن هذا المنطق فان الحركات التعاونية فى بعض الدول تشكل اتحادا عاما على راس البنيانات التعاونية القطاعية ، تتمثل فيه كافة انواع قطاعات التعاون ، كما وان بعض الدول تفضل ان يجمع اتحاد القمة بين كافة اوجه النشاطات الادبية والاقتصادية ومن هذا المنطق يطلق على هذا الاتحاد (الاتحاد العام وجمعية الجملة) ٠٠٠ الى غير ذلك من المسميات ويضـم ممثلين للجمعية العموميـة للاتحـادات المركزيـة للتعاون الزراعى والاستهلاكى والانتـاجى والاسكانى وغير ذلك من النشـاطات التعاونيـة ويتضمن هذا التمثيل مندوبين عن الاتحـادات من مختلف الأقاليم فى كل دولة ٠

وتنتهز الحركة التعاونية فرصة هذا المؤتمر لتقوم ببحوث ودراسات تقييمية عن مدى اسهام الاتحادات المركزية والاتحاد العام فى دفع النشاط التعاونى الى الامام من سنة الى اخرى وكذلك تقوم بتقييم لكافة الانجازات التى اتمتها قطاعات التعاون المختلفة سواء أكانت زراعية او استهلاكية او انتاجيـة او اسكانيـة ، وذلك فى ضوء المهام التى حددت فى المؤتمرات السابقة ، ويهتم المؤتمر على وجـه الخصوص بتعميق وتوثيق العـلاقات التعاونيـة بين التعاونيات وبين مختلف فروع النشاط التعاونى فى الدولة ، كمـا يهتم بتحقيق تطور اساليب الادارة بمـا يحقق مسـايرتها لمتطلبات العصر ٠٠ كل هذا فى اطار من الرقابة الفعالة والثورة التدريبية الشاملة التى تهتم بالكوادر التعاونية بما يحقق معدلات اعلى فى الارتفاع بانتاجية العمـل ٠

وقد أوضحت التقارير والاحصائيات المستمدة من مثل هذه المؤتمرات فى مختلف الدول أن الحركة التعاونية الاستهلاكية استطاعت أن تصل بخدماتها فى بعض الدول الى القرى وكذلك أوضحت النمو الايجابى للخدمات التى تقوم بها التعاونيات الانتاجية ، وكذلك أوضحت الارقام أن تعاونيات الاسكان استطاعت أن تقوم بتوفير شقق الاسكان لكثير من العائلات ذات الدخل المحدود ... هذا بالاضافة الى ما قامت به المنظمات التعاونية المسئولة من تصدير واستيراد للبضائع والمنتجات ٠

وحتى نلقى الضوء على بعض المهام التى يحددها الاتحاد العام للتعاونيات عن طريق مؤتمره العام ، نقتبس فيما يلى بعض هذه المهام من بين ما حددته المؤتمرات العامة التعاونية فى بعض الدول :

أ) ضمان انجاز جميع المهام التى حددتها مؤتمرات الاتحادات الوطنية النوعية للتعاونيات الزراعية والاستهلاكية والانتاجية وبناء المساكن والتى انعقدت خلال العام السابق ٠

ب) ربط مصالح واحتياجات تطور المجتمع ٠

ج) مراجعة نوعية العمل ومدى فاعليته بالنسبة لمجمل النشاط الاقتصادى للتعاونية فى ضوء التقييم العلمى المستمد من نتائج العمل على أن يتسم هذا التقييم بطابع النقد وبروح تعاونية ٠

د) ينبغى التعرف على احتياجات القوى العاملة والتى تمكنها من حسن ادائها لخدماتها واعتبار تلبية هذه الاحتياجات على جانب كبير من الأهمية واعطائها الأولوية حتى يمكن أن تسهم فى انجاز المهام الموكولة اليها بأعلى قدر من الكفاءة ٠

هـ) تحسين وتطوير نظام الادارة المبرمجة بصورة تنسجم مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتعاون، وتوسيع استخدام نتائج العلوم والتكنولوجيا بصورة مستمرة فى الاعمال الادارية والتجارة والانتاج والخدمات ٠

و) الاهتمام بتدعيم المراكز المالية للتعاونيات عن طريق تكوين الاحتياطيات اللازمة والاستفادة من هذه الاحتياطيات لتدعيم الطاقات الانتاجية والادارية وتنظيم العمل بحيث يمكن تحقيق الاستفادة المثلى فى حدود فترات العمل المحددة ٠

ز) اعطاء اهمية خاصة للاستثمارات فى البناء على أن تتضمن هذه الأهمية الرعاية والرقابة منذ بداية المشروع وحتى الانتهاء من اتمامه على أن يتم كل ذلك فى اطار النوعية الجيدة والوفورات فى النفقات والزمن المحدد ٠

ح) السعى لتحقيق الاستقرار الوظيفى للكادر التعاونى ، وضمان الارتفاع بمستواه الثقافى والمهنى بصورة منتظمة مع الاخذ فى الاعتبار أن هذا الكادر الوظيفى سيتحمل مزيدا من الأعباء من عام لآخر الأمر الذى يتطلب تحقيق نظام امثل للتربية فى المنظمات التعاونية تأخذ فى حسبانها احتياجات المستقبل ٠

ط) الاستفادة القصوى من الحوافز المعنوية مع تكريم العمال الذين استمروا فى عملهم التعاونى لسنوات طويلة مع الأخذ فى الاعتبار ما قدموه من نتائج ، كما ينبغى اعطاء اكبر قدر ممكن من الحوافز والتكريم لهؤلاء العمال الذين قدموا نتائج بارزة ٠

ى) توفير الملائمة لعمل النساء وتطوير نشاطهن العملى ، والاجتماعى بما يتناسب مع أوضاعهن وظروفهن الاجتماعية على أن يدخل فى نطاق هذا التطوير اسهام النساء مع الرجال فى بناء دور الحضانة ورياض الاطفال ، واستخدام الاجهزة التى تخفف أعباء عمل المرأة ٠

ك) الاسهام فى تطوير التربية البدنية والرياضية للاستفادة من أوقات الفراغ بصورة ايجابية ومثمرة ، والحرص على أن تتوازن التنمية البدنية مع التنمية الثقافية وتنمية القدرات والمواهب لكافة المستويات فى البنيان التعاونى ابتداء من القاعدة حتى القمة ٠

الاتحاد التعاونى العام والنشاط الاقتصادى :

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أنه فى كثير من دول العالم اقامت الحركة التعاونية منظمات اقتصادية تعاونية كثيرة من اجل القيام بمقتضيات الاستيراد والتصدير للحركة التعاونية باسرها ، وقد اثبتت قوة النظام التعاونى ونزاهته وأمانته وكفاءته وقدرته على أن يحتل جانبا هاما فى وظائف الاستيراد والتصدير وفقا للمبادىء التعاونية ، وفى حدود الاطار العام الاقتصادى الذى تحدده الدولة ٠

هذا الجانب الاقتصادى يعتبر على جانب كبير من الاهمية اذا أردنا أن نحقق التكامل التعاونى على مستوى الوطن العربى ، فقد اثبتت الدراسات التحليلية فى كثير من البلدان التى تميزت بقوة الحركة التعاونية فيها أن التعاون الصادق بين الجمعية المحلية والاتحادات المركزية النوعية والاتحاد العام وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق باتباع كافة الأساليب العلمية فى كافة مراحل تشغيل الجمعية سواء فيما يتعلق بتهيئة البرنامج الانتاجى أو القدرة الانتاجية أو المواد الاولية ٠٠ الى غير ذلك مما ينبغى توافره لتحقيق التخطيط السليم للاحتياجات الفعلية لكل جمعية حتى يمكنها أن تحقق المسئوليات الموكولة اليها دون أية عوائق الا تلك العوائق التى تتعرض لها نتيجة للكوارث أو الظروف المفاجئة غير الطبيعية ٠

المبحث الرابع

من اجل تكامل على مستوى الوطن العربى

- اقتراح بانشـــاء الحلف التعاونى العربى •
- التوصـــــــيات
- ملحق النظام الأساسى للاتحاد التعاونى العربى ولائحته الداخلية •

اقتراح بانشاء الحلف التعاونى العربى

تمهيـــــــد :

لعل من الأهمية بمكان أن نستفيد من تجــارب التعاونيين المعاصرين لنتعرف على الطريق السليم الذى يمكن من خلاله تحقيق التكامل بين الحركات التعاونية فى البلدان العربية ٠٠ ويسعدنى فى هــذا المقــام أن أوضح أن المؤتمر السادس والعشرين الذى عقد فى باريس فيما بين ٢٨ سبتمبر ألى أول اكتوبر عام ١٩٧٦ قد خصص جميع مناقشاته لما ياتى :

أولا : التخطيط لأنشــطة التعاون على الصــعيد الدولى والمنــاطقى والمحلى بما يواجه احتمالات المستقبل ٠

ثانيا : التعاون بين التعاونيات :

وقد استهل رئيس الحلف التعاونى كلمته مخاطبا ممثلى الحلف من شتى أنحاء العالم قائلا ينبغى علينا أن نسائل أنفسنا ٠٠ الى أين نريد أن نذهب ؟ كيف نصــل جميعا الى الحل الأمثــل الذى يمكن من خلاله تحقيق التنسيق الأفضل لعمل اللجان المساعدة بالحلف والتى كثفت نشاطاتها وقامت بدور على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بالدراسات العلمية التى يناقشها مؤتمر الحلف من أجــل مسايرة التطورات بهدف تدعيم النشاط التعاونى ككل ٠٠ ثم تساءل رئيس الحلف كيف نعمل سويا مــن أجل تحقيق هــذا الهدف ؟ ٠٠ ونحن المنتمين الى شتى أوجه النشاط التعاونى والذين تجمعنا من أجل العمل معا بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة أو النظم السياسية التى ننتمى اليها ٠

أما بالنسبة للموضوع الأول وهو التخطيط للمستقبل فاننى أستطيع أن أقول باطمئنان بأن الجهد الذى بذل فى الخطة يمكن أن يكون مناسبة لتحديد السياسة الواجبة الاتباع فى المستقبل حتى لا نظل قانعين بأن نضيف من وقت لآخر بعض الانشــطة الهامشــية لأعمــال الحلف ٠٠ ينبغى على الحركة

التعاونية ان تسهم فى العمل معا نحو عالم افضل تتحقق من خلاله المساواة ويتم بناء مجتمع لصالح الجميع ويرتكز على العون الذاتى المتبادل على اساس اننا قادرون على معالجة مشاكلنا وان ننشىء وندير سويا مشروعاتنا ٠

اما فيما يتعلق بالتعاون بين التعاونيات فان التعاونيين الأوائل اقاموا عام ١٨٩٥ الحلف التعاونى الدولى الذى ابرز الأهمية التى وضعها التعاونيون الأوائل على العلاقات بين الناس بانشاء هذه المنظمة التى تعتبر اليوم واحدة من اقدم واقوى المنظمات الدولية غير الحكومية ٠

ومنذ ذلك الوقت صنع التعاونيون الروابط بينهم عبر الحدود كتعبير عن ارادتهم ومقاصدهم الطيبة ، هذه الروابط التى مكنتهم من تبادل الخبرات، بل وايضا مكنتهم من ممارسة انشطة مشتركة فى ميادين الاستيراد والانتاج والتوزيع والاستهلاك للمواد الغذائية والبضائع اليومية حتى منتجات البترول وبناء المساكن والتامين والائتمان والزراعة والبنوك والاسماك والترفيه ٠٠ الى غير ذلك ٠٠ والتعاونيون لا يستطيعون ان يهربوا من المخاوف والآمال التى يشعر بها اعضاؤهم فهم اليوم مشغولون مقدما بمشاكل موارد الغذاء والطاقة والاخطار التى تهدد البيئة والصحة على مستوى العالم وهذا يتطلب من التعاونيين ان يبرزوا اسلوبا آخر فى ادارة الأمور وطريقا آخر فى معالجة المشاكل غير ذلك التى تقوم بها الاستثمارات الخاصة العملاقة القومية والشركات المتعددة الجنسيات التى لا يمكن القول بأى حال من الأحوال ان مصالحها تلتقى دائما مع مصالح الأغلبية العظمى من المواطنين ٠٠ وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالدول النامية التى تعانى الكثير من المشكلات ٠٠ والذى نعتقد ان حل مشكلات الكثير منها يمكن فى التعاون الشعبى ، فالتعاون لا يمكن ان يفرض على الناس ، لأنه من اجل ان يصبح التعاون تعاونا ويصبح على جانب كبير من القدرة والكفاءة فانه ينبغى ان يعيش الناس النشاط التعاونى ، فاذا تحقق ذلك فان التعاون يستطيع ان يسهم فى التقدم الحضارى والاقتصادى لأنه قادر على ان يحشد طاقات الجماهير من اجل صالح المجتمع وتقدمه وازدهاره ٠

والجدير بالتسجيل فى هذه المناسبة ان رئيس الجمهورية الفرنسية وقتئذ « فاليرى جيسكار ديستان » القى فى افتتاح هذا المؤتمر كلمة أوضح فيها انه فى قدرة الحلف الذى يتحدث باسم اتحاد (٣٤٠) مليون تعاونى من (٦٦) دولة ، أن يسهم فى حل المشكلات العامة لعصرنا سواء على المستوى القومى أو على المستوى الدولى عن طريق البحث عن النظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى ينبغى أن يكون التعاون اساسه ، وأوضح أن قوة الحركة التعاونية ترتكز على معرفتها الحقيقية للاسلوب الامثل الذى يمكنها من الحفاظ على تقاليدها وحماية استقلالها وأن توجه نفسها نحو المستقبل ، وهذا سوف يسمح لها أن توجه للعالم رسالة الأمل والتقدم .

ولعل من أهم القرارات التى صدرت عن هذا المؤتمر السادس والعشرين المطالبة بالعمل الدائم لارساء السلام العالمى من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية والاقتصادية والسياسية واحداث توازن أمام تهديد الشركات الكبرى متعددة الجنسيات وأفضل أسلوب لتحقيق ذلك هو أن تتفهم الحركات التعاونية فى شتى أنحاء العالم أن هناك ارتباطا بين تطورين هامين فى مجتمعنا الدولى المعاصر ... الذى يتميز بوجود المؤسسات القومية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات .. هذا الارتباط يوضح أن الوحدات الكبرى تفسح المجال للمتخصصين أن يربطوا مستقبلهم بها وأن يكسبوا رزقهم من خلال عملهم فيها كما أنه عن طريق الاعداد العلمى أمكن توفير الاعداد المتخصصة بدرجة كافية ، وبالتالى أمكن اقامة الوحدات الكبرى وادارتها ... وبدون هذا الارتباط لا يمكن أن تقوم وحدات كبرى وعلى وجه الخصوص الشركات المتعددة الجنسيات أو ايجاد أشكال أخرى من الوحدات الكبرى لمنافستها .

ومن هذا المنطق فان الحلف التعاونى الدولى قد أضاف مبدأ جديدا على التعاونيات أن تأخذ به وهو مبدأ التعاون بين التعاونيات على الصعيد المحلى والقومى والدولى .

ـ اهمية الاقتراح بانشاء الحلف التعاونى العربى :

اذا كان مجتمعنا الدولى المعاصر يتجه نحو عصر الوحدات الكبرى (*) لما تحققه من وفورات اقتصادية فان الأمل معقود على كافة الدول العربية بصفة عامة والحركات التعاونية فيها بصفة خاصة على ان تتعاون معا من اجل انشاء حلف تعاونى عربى يسهم فى تقدم الحركة التعاونية فى مختلف الدول العربية ، ويقوم بدور هام فى التخطيط التعاونى الاقتصادى ، ويتفهم دوره فى حل المشاكل الاقتصادية ، ويقوم بدراسة وافيه عن موقف التعاون الاستهلاكى ومدى ما يكمن من امكانيات تساعد على انتشاره ودعمه ، بحيث يمتد الى النشاط الانتاجى ويصبح نظاما اقتصاديا له اهميته فى المجتمعات العربية · كما يقوم هذا الحلف بدراسة عن مستقبل التعاون فى الدول العربية فى اطار من الفهم الصحيح لفلسفة التعاون ونظمه والمثل الكامنة فيه ، ومدى تجاوبها مع القيم التى تدين بها الأفراد ام تلك التى يريد الموجهون والمصلحون نشرها بين افراد المجتمع ·

اى اننا نعتقد بأن الحلف التعاونى العربى المقترح عليه أن يقوم بدور هام فى تحقيق نظام التعاون الأمثل الذى نامل ان يسود مجتمعنا العربى ، وأن هذا النظام ينبغى أن يتمشى مع المثل الديمقراطية بكامل معانيها ، وأن يتمشى كذلك مع أسلوب الانتاج الحديث بما فيه من مشروعات كبرى ،وأن ينجح فى القضاء على مساوئ الراسمالية وسيطرة راس المال على الحكم ، وأن يخدم المجتمع كوحدة ، ولا يقتصر على خدمة فريق أو طائفة أو طبقة معينة ، كما يجب أن يتمشى مع الروح الديمقراطية فى القضاء على النفوذ الطبقى الراسمالى وتخطيط الانتاج على اسس تحقق الرفاهية للمجتمع عامة ، لا لطبقة خاصة ·

---

*) أن العصر الحديث لم يعد يهتم او يقيم وزنا الا للكيانات الكبرى أما الكيانات الصغيرة فتكاد لا تتاح امامها فرصة للوجود والنمو والتطور واثبات الذات وسط التكتلات الاقتصادية الضخمه وفى عالم يموج بالصراعات ·

وليكن واضحا أننا ونحن نطالب بانشاء هذا الحلف التعاونى العربى كقمة للبنيانات التعاونية فى الدول العربية ، فانه لا يتعارض اطلاقا مع النظم السياسية التى تتبعها اية دولة من الدول العربية حيث أن التعاون يعتبر نظاما مكملا للنظام الاقتصادى السائد فى الدول المسماه بالراسمالية ، أو الدول التى تعترف بالرأسمالية الوطنية ، حيث أن التعاون فى هذه الدول لا يقضى على المشروعات الخاصة بل يضـيف اليها ، ويعـدل تلك النواحى الاجتماعية التى لم تستطع الراسمالية تعديلها ، فينمو فى الحقول التى فشلت فيها تجارة التجزئة الخاصة أو حيث نفقات التسويق تكون عالية جدا ، أو حيث يوجد الاحتكار بصورة ضارة ٠

أما فيما يتعلق بالفكر الاشتراكى التعاونى فيقولون أن النشاط التعاونى لا حدود له من الناحية النظرية ، وأنه قد يمتد الى قطاع التجارة الدولية ، ويقولون كذلك ان المرافق العامة الصعبة كالنور والمياه والمواصلات بأنواعها والمستشفيات ٠٠٠ الخ ، يجب أن تديرها الحكومة ومعنى هذا أن يقسـم النشاط الاقتصادى بين أجهزة تعاونية ومزيد من الادارات الحكومية دون أن ينشأ عن ذلك زيادة فى أعباء الخزانة العامة لأن التعاون سوف يوفر للدولة نفقات الكثير من الادارات التى ستصبح غير ذات موضوع (كادارات التموين ومراقبة الاغذية والاسعار والمكاييل والموازين والتفاتيش الصحية ٠٠٠ الخ) وذلك لأن المشاريع التعاونية ستخدم صالح المستهلكين فلا تبقى ثمة حاجة الى رقابة أو تحديد اسعار أو تشريعات لمنع الاحتكار ٠

أما عن طبيعة التحول ــ فيقال أنهـا ستكون تدريجيـة ، وهى بذلك ستكون ذات جاذبية وبخاصة اذا اضطرد نجاح المشروعات التى تدخل فى اطار التعاون يوما بعـد يوم ويعترف دعـاة (المجتمع التعاونى) بأهمية الاستثمار وضرورة التوسع فى الائتمان لمواجهة المطالب الانشائية اللازمة من مبان ومخازن ومصانع ومعدات ووسائل النقل ، وحيث أن هذا الائتمان لن يأتى من مصدر تعاونى كالبنك التعاونى مثلا ، فانه سيأتى من مصادر رأسمالية ٠

وخلاصة القول أن دعاة المجتمع التعاونى يتصورون أن كثيرا من المزايا سوف تتحقق للمجتمع اذا تم هذا التطور المنشود ، فمنها أن يختفى دافع الربح المسير للنشاط الاقتصادى فى الراسمالية الطليقة وأن تدير الحكومة جميع المرافق العامة دون ربح فى نظرهم ، والا يكون هناك انتاج لسلع ضارة بالمجتمع من حيث الرداءة أو الصنف ، وأن يزول التنافس الا ذلك الذى ينشأ بين المنشات التعاونية لتحسين الادارة وتقليل النفقات ، وأن يقتصد فى نفقات الاعلان وتوفير المعدات اللازمة ، والا يكون هنـاك افراط فى الانتاج كما هو الحال فى الرأسمالية الحرة ، وأخيرا ــ وأهم من كل ما سبق ــ أن يتغير طابع ولون الحياة الاجتماعية عندما ينتفى دافع الربح الشخصى وتنتفى الانانية المادية . وفى مثل هذا النظام ــ كما تقول نظرية المجتمع التعاونى ــ سوف تتمكن حركة التعاون الاستهلاكى من تحقيق رسالتها الحقيقية على الوجه الأكمل .

اننا نوجه النظر الى أن مؤتمرات الحلف التعاونى الدولى (*) وجهت النظر الى اهمية تطبيق مبدأ التعاون بين التعاونيات على الصعيد المحلى والاقليمى والدولى ومن هذا المنطق شجع الحلف الدول الأعضاء على أن تتعاون مع بعضها من أجل اقامة تعاونيات متعددة الجنسيات تستطيع أن تتنافس مع الشركات المتعددة الجنسيات التى تهدد النشاط الاقتصادى فى الدول النامية بصفة عامة ، والنشاط التعاونى بصفة خاصة .. وعلى هذا الأساس فانه كان ينبغى على التعاونيات فى الدول العربية أن تخطط لنفسها بحيث تتعاون اقتصاديا مع بعضها لتوضيح ماذا تعنيه بالحلف العربى .

الحلف التعـاونى العربى :

يعتبر الحلف التعاونى العربى اتحـاد المؤسسات التعاونيـة العربية بكافة أنواعها ، وعن طريق هذا الحلف يستطيع كل عضو بغض النظر عن لونه أو مذهبـه الدينى أن يكون على اتصـال بزملائه التعاونيين فى تتبع الأهداف التعاونية .

(*) Co-operative principles, Report of I.C.A. Commission, 1966.

كما وييسر الحلف العلاقات التجارية والمالية (*) المتبادلة بين المؤسسات التعاونية فى مختلف الدول العربية سواء فى تجارة الجملة او فى ميدان التسويق او الانتاج او الاعمال المصرفية والتامين ٠

وكذلك يدلى التعاونيون عن طريقه بأصواتهم فى الاجتماعات الدورية آملين فى سلام عربى ودولى ومجتمع افضل ٠

وفيما يلى نعرض فى ايجاز عمل ودستور الحلف التعاونى العربى :

ـ الاغراض والواجبات :

ان الحلف التعاونى العربى امتداد لعمل رواد التعاون فى شتى انحاء العلم وما طبقوه من مبادىء ، وهو يبحث مستقلا وبوسائله الخاصة لاستبدال النظام الراسمالى بنظام تعاونى يتفق ورغبات وصالح المجتمع ومبنى على اساس اعتماد الفرد على نفسه وتبادل المساعدة مع غيره ٠

كما أن الحلف يمثل الهيئات التعاونية من كافة الأنواع ، وعليه أن ينشر مبادىء التعاون وطرقه فى شتى انحاء الوطن العربى ، وأن يقرر تقدم الحركة التعاونية ويعمل على حماية مصالحها ، كما وينبغى على الحلف أن يصون العلاقات الودية بين الهيئات الأعضاء فيه ، وأن ينشط العلاقات التجارية بين مختلف أنواع الهيئات التعاونية على مستوى قومى ودولى وأن يعمل على تدعيم الأمن الدولى والسلام الدائم ٠

ويمكن تحقيق هذه الأهداف الجليلة عن طريق النشاط الذى يمتد ويقوى روابط اتحاد النظام التعاونى فى سائر انحاء العالم ٠

---

*) رجاء التكرم بالملاحظة انه قد أخذ فى الاعتبار تأسيس الاتحاد التعاونى العربى ، والمعتقد أن نشاطه ادبيا بالدرجة الأولى ، ولذلك فليس هناك ما يمنع من أن تكون تسمية الحلف المقترح « الوكالة العربية الدولية للتعاونيات المتعددة الجنسيات » ٠

- الدعــــاية :

تعتبر الدعاية على راس قائمة هذا النشــاط • فمثــلا مازالت فكرة التعاون بين الأفراد غير معروفة وغريبة لديهم وجديدة أيضا ، وكثيرون ممن سمعوا بالتعاون لا يعرفون الأساليب الحقيقية التى طبقها التعاون ، والنتائج التى اسفرت عنها هــذه الأساليب كبديل عملى لنظــام الأرباح ، ويحاول الحلف دائما التغلب على ذلك عن طريق المطبوعات المختلفة التى ينشرها بالقدر الذى تسمح له موارده من أجل تقدم الحركة التعاونية ، وعلى وجه الخصوص فى البــلاد التى تعتبر الحركة التعاونيــة المنظمة فيها فى مراحلها الأولى •

- التعــــليم :

يقوم الحلف باستمرار بجمع ونشر المعلومات عن كل نوع من المشاريع التعاونية ويتيح للمفكرين التعاونيين الاتصال بجمهور المستمعين بالعالم ، ويفسح المجال للمناقشة من أجل الوصول لأحسن الحلول لمشاكل التعاونية العــامة • كما ويؤمن الحلف بأن التعليم افضل اسلوب على الاطلاق لتطبيق الافكار التعاونية تطبيقا صحيحا • ويمكن التعاونيات من العمل بنجاح فى المجال الاقتصادى والتعاونى •

- تجــــارب الآخرين :

لا تستطيع الحركة التعاونية العربية أن تعيش فى وحدة خلف حدودها الاهلية ، من أجل ذلك يقوم الحلف باعلام اعضائه بتجارب الآخرين وكفاحهم وأســباب تقدمهم او خســائرهم حتى تتم الاســتفادة من خبرة وتجــارب الآخرين ، كما وينبغى أن يستحث الحلف اعضاءه لبذل المساعدة المادية والادبية ممن نكبتهم الحرب أو كوارث الطبيعة •

العلاقات الاقتصادية :

يؤكد الحلف على المفهوم الــذى ينبغى أن يســـود بين التنظيمات التعاونية بمختلف البلاد ليست اصدقاء فقط بل فى امكان هذه المؤسسات

ان تصبح شركاء فى التجارة والمشاريع الصناعية ، فهى تستطيع الشراء والبيع مع بعضها البعض واقامة خدمات عامة كالبنوك والتأمين وعن طريق الحلف تستطيع المؤسسات التعاونية العربية استغلال امكانياتها على اكمل وجه وتقوية مراكزها أمام المنافسين ٠

- التمثيل :

ومن واجبات الحلف التعاونى العربى تمثيل مصالح وآمال الأعضاء التعاونيين والتحدث نيابة عنهم ، فهو ينطق بأفكار العائلة التعاونية العربية مجتمعة فى كل ما يختص بشئون الوطن العربى والسلام الدولى ، وهو يعبر عنها بصوت موحد أمام السلطات الاهلية والدولية ٠

- العضوية :

يقبل الحلف الجمعيات التعاونية بكافة انواعها كأعضاء بشرط أن تكون أصلية ولا يقتصر الأمر على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وهى الاكثر انتشارا فى الاقاليم فى الدول العربية بل يشمل الجمعيات التعاونية الزراعية التى تسوق الانتاج الزراعى واحتياجات المزارعين ، وللجمعيات التى تعطى القروض للمزارعين ولأصحاب الحرف للاستمرار فى الانتاج والجمعيات التعاونية للاسكان التى تهيىء المساكن الجيدة الرخيصة ٠ والجمعيات التعاونية الانتاجية حيث يدير العمال صناعاتهم ديمقراطيا والمؤسسات التعاونية الخاصة بالبنوك والتأمين ٠ فكل هؤلاء يحقق لهم الانضمام للحلف التعاونى العربى ٠

ويقبل الحلف الهيئات الأهلية أيضا مثل الاتحاد النسائى وغيرها التى لم تؤسس اصلا كجمعيات تعاونية لكنها تعاونية فى جوهرها وروحها وتخدم أغراض الحركة التعاونية ٠

ويشترط الحلف فى المؤسسات التعاونية أن تكون تعاونية وأن تطبق عمليا المبادىء التعاونية التى استقرت عليها مؤتمرات الحلف التعاونى الدولى ٠

المؤتمر العام للحلف التعاونى العربى :

يعتبر المؤتمر (او اجتماع مندوبى المؤسسات التعاونية المنضمة للحلف) السلطة العليا للحلف ، وينعقد عادة كل ثلاث سنوات باحدى الدول العربية بناء على دعوة عضو أو عضوين ويستغرق اربعة ايام ٠

وبناء على التقرير الذى تقدمه اللجنة المركزية ينعقد المؤتمر الذى يقوم بمراجعة اعمال الحلف منذ آخر مرة تم انعقاده فيها ـ ويبت فيها بالموافقة او الرفض ـ ويناقش المقترحات المقدمة من اللجنة المركزية أو من المؤسسات المنضمة ويصدر القرارات والتوجيهات للاجهزة الادارية ـ وكذلك القرارات التى تتعلق بنشر آراء الحركة الخ ٠٠

ويتم التمثيل على اساس يتفق عليه بحيث يحقق التوازن فى التمثيل ، وبحيث يسمع صوت المؤسسات الصغيرة فى المناقشات المتعلقة بتقدم التعاون فى المناطق المختلفة فى الدول العربية ٠

ـ الادارة :

الأجهزة الادارية للحلف التعاونى العربى هى : اللجنة المركزية ـ هيئة الادارة ـ السكرتارية ٠

وتعتبر اللجنة المركزية مسئولة عن تنفيذ قرارات المؤتمر خاصة وانها ينبغى أن تكون مخولة طبقا للنظم الداخلية باتخـاذ القرارات الهامة على مسئوليتها الخاصة ٠

ولكل مؤسسة تعاونية تقوم بدفع اشتراكاتها بالكامل الحق فى أن يكون لها ممثلا فى اللجنة المركزية ، وقد يكون لها اكثر من عضو بحد أقصى يتفق عليها ٠

وتلتقى اللجنة المركزية عقب كل مؤتمر لانتخاب الرئيس ونائبه ، هيئة الادارة والسكرتارية ، حتى الاجتماع التالى للمؤتمر ، وتقوم اللجنة المركزية بتعيين المراجـع ومديرى الأقســام ٠٠ الخ ، وهى تحدد المواعيد وجـدول الأعمال والأسئلة التى ستقدم للمؤتمر ٠ وتتكون لجنة مشكلة من الرئيس

ونوابه مع ثلاثة اعضاء لتساعد الرئيس فى كافة الاجراءات وتقرر التصويت السريع على جدول الأعمال المقترح ٠

كما وتستمع اللجنة للاعتراضات على قرارات الادارة ولها الحق فى سحب العضوية من المؤسسة التى تعترض على مصالح الحلف ، وينبغى أن يكون واضحا أن استخدام هذا الحق نادرا للغاية وذلك حينما لا تعمل المؤسسة طبقا للقواعد التعاونية ٠ وتجتمع اللجنة المركزية مرة كل سنة على الأقل كما انها تجتمع فور انعقاد المؤتمر وبعده مباشرة ٠

وتتولى الادارة المراقبة العامة على اعمال الحلف فيما بين اجتماعات اللجنة المركزية وذلك بجانب اتصالها التام باعمال السكرتارية جميعها ، وهى مسئولة بوجه خاص عن التمويل والعضوية ، ودراسة الميزانية التى تعدها السكرتارية والمصروفات والايرادات وتعيين المساعدين الرئيسين وتقرر ظروف التعيين للموظفين ٠

وتتيح القوانين للادارة الحق فى قبـول أو رفض العضوية بالحلف ، وللهيئة التى لا تقبل عضـو فى الحلف الحق فى الاسـتئناف لدى اللجنـة المركزية ٠

وتقوم السكرتارية بالعمل اليومى للحلف ، ومقره الرئيسى فى المكان الذى يتفق عليه ٠

وينبغى أن يكون واضحا أنه ينبغى أن يكون للحلف التعاونى العربى قوى وظيفية دائمة على أعلى مستوى من الكفاءة والقـدرة بحيث يمكن من خلالهم تحقيق الاهداف المرجوة سواء فيما يتعلق بنشاط الحلف ذاته أو ما يشرف عليه من منشآت أو ما يقتضيه طبيعة عمله من صلات على صعيد الحركة التعاونية فى كل بلد عربى ٠٠٠ الى غير ذلك من مهام ٠

كما وينبغى أن يكون واضحا أنه فى مثل هذه الاحوال ، وحينما يكون للحلف مهام كثيرة ومتعددة فان الامر يتطلب دائما أن يساند القوى الوظيفية الرئيسية المسئولة ، قوى وظيفية أخرى ذات طبيعة مؤقته ، وغالبا ما يكون لدى المنظمات المماثلة جـدولا تستعين به فى مثـل هـذه الأحوال كالخبراء الاستشاريين والمترجمين ٠٠ الى آخره ٠

الحلف وانشاء المنشآت التعاونية :

ينبغى أن يكون واضحا أنــه مــن أجــل تحقيق التكامل التعاونى على مستوى الوطن العربى ، فان للحلف التعاونى العربى الحق فى انشاء اللجان والهيئات والمنشآت التعاونية المساعدة التى تمكنه من تحقيق أهدافه ، وأن يرتبط بالهيئات التعاونية الدولية ٠

على أننا نوجه النظر الى ضرورة الاهتمام بالأوضاع القانونيــة لهذه المنشآت سواء أكانت تمويلية أو تجارية أو صناعية أو تأمينية ٠٠٠ الخ ٠٠ وكذلك الاهتمام بتحديد أهدافها وتمويليها وتكاملها مع الحركة التعاونية العربية والحركة التعاونيــة العالميــة ، على أن يراعى عنــد انشــائها توافر العناصر الآتيّة : ــ

ــ العمل بأقصى قدر من الاســتقلال الذاتى والمرونة فى اطــار نظــام اقتصادى وســياسى يمكن أن تزدهر تحته المنظمات غير الحكوميــة وتتطور بلا عوائق ٠

ــ السعى لأن تعترف المنظمات الاقتصادية الدولية بها كمنظمة دولية ، الى اعتراف حكومة المقر بها بهذه الصفة ، لما فى ذلك من أثر فيما يتعلق بتيسير المعــاملات على صعيد الوطن العربى والحركة التعاونية الدولية ٠

ــ ينبغى أن يكون من بين أهداف المنشآت العمل على النهوض بجمعيات كل بلد عربى ، وعلى وجه الخصوص الاتحادات الاقليمية التى تمثل جمعيات القمــــة ٠

ــ ينبغى النص على أن كل منشــأة تعاونيــة تابعــة للحلف تمارس نشاطها فى ظل التنسيق الذى يقوم به الحلف التعاونى العربى بين مختلف أوجه الأنشطة التى يشرف عليها ٠

ــ لهذه المنشآت الحق فى العمل مع الوكالات القومية والدولية الأخرى، وعلى وجه الخصوص كخبراء ومستشارين ومشجعين وناطقين لنوع النشاط الذى يمارسوه ٠٠

ـ لهذه المنشآت الحق فى تجميع الاموال والمعونة الفنية من أجل تطوير نشــاطها ٠

ـ لهذه المنشآت الحق فى تنظيم الدورات التدريبية التى ترتبط بنشاطها، ونشــاط المنشآت التعاونيــة الاقليمية التى ترغب فى تنمية مهــارات وقدرات العاملين بها ٠

ـ لهذه المنشآت الحق فى انشاء وكالات للخدمات المساعدة تستهدف تطوير نشاطها ٠

ـ المســاعدة على النهوض بالتقدم الاقتصــادى والاجتماعى للقوى العاملة فى التعاونيات فى جميع البلدان العربية ٠

ـ ينبغى أن يكون لكل منشأة أجهزة أو وحدات واعية على أعلى مستوى علمى وعملى فى القطاعات الاقتصادية المختلفة حتى تتمكن من اعداد او تقييم دراسات الجدوى الاقتصــادية الخاصة بالنشــاط الذى ترغب فى اقامتــه ، وكذلك الدراسات المقدمة من التنظيمات التعاونية فى البلدان العربية ، وأن تكون قادره على تحليل دراسات الجدوى وتقييمها واستنباط النتائج المالية والاقتصادية السليمة قبل الاقبال على تنفيذ اى مشروع من المشروعات ٠

ـ مساندة التنظيمات التعاونية فى الدول العربية وتذليل الصعاب التى تقترحها لكى تنطلق لتنفيذ الخطة المرسومة لها ٠

ـ **كلمــــة اخيرة :**

اننا نوجه النظر الى اهمية الدراسات التى تتعلق بالتعاون ، اذ انه ينبغى القيام ببحوث ودراسات تتعلق بتقدير مستقبل الحركة التعاونية ٠٠ نسترشد فيه بالتجارب التى مرت بهــا الدول ، وبالتــالى التى تمخضت عنها هــذه التجارب ، وبمدى حاجة وطننا العربى للتعاون ٠

وهذا التقدير يتطلب تحليل التعاون من عدة نقاط ، تعد جوهرية مــن الناحيتين النظرية والعملية ، وأن يكون هذا التحليل حرا لا يتأثر بالميل

نحو فكرة التمسك بعينة جامدة ، ثم أنه لا يكفى فى تقدير مستقبل التعاون أن نبرز محاسنه ومزاياه ونغفل الحديث عن نقاط الضعف فيه كما أن التحليل العلمى لا يستفيد من الاسترسال فى ذكر مساوىء النظم الرأسمالية واغفال المزايا الاقتصادية التى تحققها هذه النظم من حيث التقدم والتنمية الاقتصادية ورفع مستوى الرفاهية فى المجتمع ، على أن تقدير النظام التعاونى باعتبار انه خطوة سليمة فى تطوير المجتمعات يفرض علينا أن نلم بالوسائل الفعالة فى تحقيق هذا التطوير ، والنتائج المباشرة وغير المباشرة التى تترتب على ذلك ، فمما لا شك فيه أن المجتمع يتعرض للهزات والاضطرابات اذا لم يكن التحول الذى ينقله من طور الى طور تدريجيا وعلى أسس استقرارية ، واذا لم تتخذ العدة لمواجهة الاحتمالات المختلفة المتوقعة فى زمن يقصر أو يطول ٠

توصيات من اجل تحقيق التكامل التعاونى
على مستوى كل بلد عربى والوطن العربى

ـ ينبغى ان تعمل الحركة التعاونيـة فى كل بلد عربى بالتعاون مع الحكومة والاجهزة المعنية على ان يتفهم الاعضاء التعاون عقليا ووجدانيا ، وان تعاليمه مستمدة من شريعتنا السمحاء وان لهم حقوقا وعليهم واجبات فى جمعيتهم التى تهدف الى تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، الأمر الذى يتحتم معه ضرورة اهتمام الحركات التعاونية بموضوع محـو الامية وتعليم الكبار ٠٠ والاهتمام بالاساليب الفنية للتعاون والتى تحتوى على مكونات للثقافة ، وتعتبر عاملا فعالا لابراز الطاقات النفسـية والروحيـة والفكرية اللازمة لمواجهة وحل المشكلات المختلفة التى تقابل التعاونيات ٠

ان واجبات محو الامية وتعليم الكبار ، لا يمكن ان يكون واجب الدولة وحدها ، انما ينبغى على الحركات التعاونية ان تقوم بدور مؤثر وفعال فى هذا المجـال ، ولها فى ذلك ان تستفيد بشـكل كامل من مختلف الوسـائل التعليمية ، مثل المراجع الدراسية ، والمحاضرات وحلقات البحث ، وجماعات الدراسـة والمناقشات ، والمرشدين المتنقلين والجولات الارشـادية لزيـارة المشروعات والصحافة والافلام والراديو والتليفزيون ، وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيرية ، مع مراعاة تكييف الانتفاع بهذه الوسائل مع الظروف الخاصة السائدة فى كل قطر ٠

ـ اذا كان من مستلزمات الحركات التعاونية ان تقدم على قواعد من التخطيط تامينا لنجاحها وبلوغ غايتها ٠٠ فانه من الاولى ان يسير التعليم والتدريب التعاونى وفق مخطط خاص فى حدود الخطة العامة لكل دولة عربية بحيث يتجاوب معها ويساير اهدافها ، ويوفر احتياجاتها ، خاصة وان

ملايين المواطنين العرب يتطلعون الى حركة تعاونية نظيفة ، تأخذ بيدهم ارتفاعا الى أعلى المستويات ، كفاية فى الانتاج وعدالة فى التوزيع ، على أساس العمل العلمى المنظم ، والادارة العلمية الناجحة ٠٠ والى أن نصل الى هـذا الهدف ينبغى تحقيق التكامل العربى فى التعليم والتدريب التعاونى ، بحيث تفتح الدول العربية التى تتميز بوجود كليات ومعاهد تعاونية أبوابها لابناء الدول العربية الاخرى دون التقيد بمقاييس التفوق فى النجاح التى قد تضعها كل دولة ، أخذا فى الاعتبار حاجة هذه الدول الماسة الى التعليم التعاونى ، خاصة وأن السياسات التعليمية التعاونيــة فى مراحل التعليم المختلفة فى الدول العربية على وجه العموم تعتبر حديثة نســـبيا ٠

ـ ينبغى تشجيع تأسيس المعــاهد التعاونيــة ، وتدعيم القائم منها ، وانشــــاء جامعــة التعاون المتخصصة التى تعترف بشــهاداتها الحكومات والحركات التعاونية ، وتعطى خريجيها أولوية فى التعيين عند شغل الوظائف التخصصية المؤهلين لها ، وذلك مسايرة للاتجاهات العلمية العصرية ٠

كما ينبغى على كل دولة عربية أن تدخل مادة التعاون كمقرر أساسى فى برامج معاهدها العلمية ، ابتداء من مراحل التعليم الاولى الى الجامعات والمعاهد العليا ، وتشجيع انشــاء الجمعيات التعاونية للطلبــة فى المدارس والكليات والاسهام فى نشر الدعوة التعاونية على أوســع نطــاق ممكن وفقا للاساليب العلمية المتعارف عليها فى هذا الشأن ٠ وفى هذا المقام نذكر بالبند رقم « ١٥ » الذى تضمنته التوصية رقم (١٢٧) الخاصة بدور التعاونيــات فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية والصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية والتى نصها :

ـ يجب تنظيم التعليم المناسب فى الموضوع على الا يقتصر على المدارس والكليات التعاونية وغيرها من المراكز المتخصصة ، يجب أن تمتد أيضا الى المعاهد الدراسية الاخرى مثل :

١) الجامعات ومعاهد التعليم العالى

ب) كليات تدريب المعلمين ٠

ج) المدارس الزراعية وغيرها من مؤسسات التدريب المهنى ومراكز تعليم العمال وتدريبهم ٠

د) المدارس الثانوية ٠

هـ) المدارس الابتدائية ٠

- ينبغى أن يتعرف المشرعون التعاونيون فى كل بلد عربى على اتجاه الحكومة بشأن التنمية التعاونية قبل البدء فى وضع قانون التعاون ، مستهدفين من وراء ذلك الاهتمام بصياغة هذا القانون ، بحيث يكون واضحا ومفهوما لدى الاعضاء التعاونيين ، ويتوافر بمقتضاه اطار قانونى مناسب للتعاونيات ، تضمن معه الحركة التعاونية انه اذا تصرف أى عضو طبقا لقانون التعاون ، فانه يعنى انه تصرف طبقا للمبادىء التعاونية ، ومن هذا المنطق يجب اشراك التنظيمات التعاونية فى صياغة القانون ٠

كما وينبغى أيضا أن يتضمن القانون التعاونى الصياغة المناسبة لتحقيق سياسة الدولة التعاونية وتنفيذها ، ويحسن دائما ان تكون هذه السياسة جزءا متكاملا من خطط التنمية ، فى الحدود التى يتوافق فيها هذا التكامل مع الخصائص الجوهرية للتعاونيات ، وأن لا يكون لعون الحكومة وتشجيعها أى أثر على ما تتمتع به التعاونيات من استقلال ، الامر الذى يتطلب اشراك التنظيمات التعاونية فى صياغة الخطط الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها فى اطار الخطة العامة للدولة ٠

- ينبغى النهوض بصفة عامة بالاجهزة الاحصائية التعاونية فى التنظيمات التعاونية لترتفع الى المستوى الذى تستطيع فيه أن تمد الباحثين التعاونيين بالبيانات والارقام التى يحتاجون اليها للتخطيط للتعاونيات وفى رسم سياستها وتوجيه جهودها التخطيطية ٠

ومن أوجب الواجبات فى هذا المقام ، الارتفاع بمستوى الاجهزة

الاحصائية فى التنظيمات التعاونية العليا بحيث تصبح المصادر الأولى للبيانات التى تحتاج اليها مختلف التعاونيات ، وأن يكون لديها ادارات البحوث القادرة على أن تمد الدارسين والباحثين وبالبيانات اللازمة ، والدراسات العلمية المتخصصة ٠

ـ ينبغى التخطيط للتعاون فى مختلف البلدان العربية ، وهنا ينبغى ملاحظة انه لا توجد انماط معيارية واحدة للتخطيط التعاونى ، الامر الذى يحتم على الحركات التعاونية فى كل دولة عربية أن تطبق الاسلوب الأمثل الذى يتفق وأوضاعها وبالشكل الذى يتمشى مع أنظمتها الاقتصادية ، وبحيث تأخذ فى الاعتبار مجموعة العوامل التى تسهم فى تحقيق توازن القطاعات المختلفة بها ، والتى منها المستوى التكنولوجى القائم ، وكمية الاصول الراسمالية الموجودة وحالتها ، وكمية الموارد الطبيعية ومعدلات استخراج الخامات المعدنية وهيكل التجارة الداخلية والخارجية ومعدلات الاستهلاك اللازمة أو المستهدفة ، الى غير ذلك من العوامل التى تختلف باختلاف الدول ، ودرجة تطورها ، وبصفة خاصة فان التخطيط للتعاونيات يستهدف انشاءها وتطويرها كوسيلة لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للافراد ذوى الموارد والفرص المحدودة وتنمية وتشجيع صفات المبادأة والابتكار لدى هؤلاء الافراد وزيادة الموارد الراسمالية والشخصية والقومية واستخدام الائتمان استخداما سليما ٠

ـ هناك حقيقة نعرفها جميعا وهى أن جميع المواطنين مستهلكون ومن هذا المعنى ، فان التطور التعاونى العربى يسجل نجاحا كبيرا اذا استطاع أن يحقق تنسيقا بين قطاعات التعاون بحيث يوفر مختلف السلع والخدمات للمواطنين فى الوقت المناسب ، والمكان المناسب ، والسعر المناسب ، ونرجو أن يكون فى امكان الحركة التعاونية الاستهلاكية ، أن تحقق هذا الهدف ، على أن يقترن ذلك بسياسة علمية لأسعار السلع والخدمات ، الأمر الذى يتحتم معه ضرورة انشاء جهاز تعاونى للأسعار يكون قادرا على تحديد اثمان السلع ، بحيث تكون هذه الأسعار موحدة على قدر الامكان فى منافذ

التوزيع التعاونية فى مختلف انحاء كل بلد عربى ، وذلك بغض النظر عن البعد أو القرب من مراكز الانتاج ·

تتطلع الحركة التعاونية الى توافـر العمالة الماهرة ، ولهـذا ينبغى الاهتمام بالتدريب الحرفى وذلك وفقا لمتطلبـات التخصص ، كمـا ينبغى اعطاء عناية خاصة الى تدريب صغار السن وهم الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سـنة ، وذلك لأن هؤلاء يمكن عن طريق اعطـائهم مزيدا مـن الرعاية والعناية ، أن تحصل منهم على انتاجية أفضل لفترة زمنية أطول ، ولذلك يحسن ايجاد الأسلوب الذى يمكن عن طريقه تفضيل هؤلاء الذين يتدربون ويحصلون على شهادة « كفاءة عمل » تثبت صلاحيتهم لمزاولة حرفتهم بكفاءة ، وفى شغل الأماكن المناسبة ، وفتح آفاق المستقبل أمامهم وخاصة من ناحية الأجـــــور ·

ومن أجل ذلك ينبغى على الحركات التعاونية فى كل بلد عربى بالتعاون مع الحكومات ومؤسسات التعليم المتخصصة تشجيع انشاء مراكز التدريب التعاونى الحرفى ، ونشر التعاون على أوسع نطاق فى كافة المنظمات العمالية·

ـ من الجوانب الهامة التى ينبغى على الحركات التعاونية فى البلدان العربية القيام بها ، تشجيع قطاع التعاون الاسكانى لما يقوم به من دور هام فيما يتعلق بتوفير المسكن التعاونى الصحى الملائم لفئات الشعب العاملة ، خاصة وأن توفير المسكن الملائم والمريح يعتبر ضرورة واجبـة لا يقل فى أهميته عن التعليم ووسائل الوقاية والعلاج لطبقات الشعب لرفع مستوى كفايتها الانتاجية والاجتماعية ، خاصة وأن جميع التقارير المتخصصة أثبتت أن البيئة التى ينشـأ فيها الانســان ينعكس أثرها على تكوينـه الخلقى والاجتماعى · وأن الظروف المحيطة بالمسكن والتى ينشأ فيها الطفل تكون لها آثارها عليه أثناء نموه ، وتترك بصماتها على شخصيته حينما يبلغ سن الشباب ، وبالتالى تصبغ الدور الذى سيؤديه فى المجتمع بالطابع الذى نشأ فيه ، والصفات والعادات والخصائص التى تتراكم فى أعماقه ، وتعتبر جزءا أساسيا من مقومات شخصيته ، وأن العامل الذى يعيش فى ظل ظروف

محيطة تعسه ويائسة ، لا يستطيع فى معظم الاحيان ان يستشعر العزة والكرامة وبالتالى لن يكون قادرا على أن يودع هذا الشعور بالعزة والكرامة فى نفوس واذهان ابنائه ، وبالتالى مرؤوسيه فى العمل ٠

ـ ينبغى أن تعمل الدولة بالتعاون مع الحركات التعاونية على وجود نوع من الاشراف يستهدف حسن قيام الجمعيات التعاونية بأعمالها ، ومن اهم الاساليب العلمية التى نرجو أن تجد سبيلها الى التطبيق فى التعاونيات العربية سواء على صعيد كل بلد عربى أو على مستوى الوطن العربى الأخذ بمفهوم التخصص الوظيفى فى اداء الأعمال ، ويقترن هذا بتوضيح المهام الانتاجية ، ووضع الخطط للجمعية لكى تتعرف بموجبها على الانتاج الاجمالى وتكاليفه ، ومعدلات الأداء فيه ، وكذلك تحديد مسئولية كل شخص فى الجمعية تحديدا واضحا ، بحيث يتعرف كل فرد على العمل الذى يقوم به والأسلوب الذى يسهل معه تقييم اداء ما قام به ، وأن يكون هناك حوافز لزيادة انتاجية العاملين ، وتحسين نوعية الانتاج ، وأن يقترن هذا الهدف بتوفير فرص التعليم والتدريب المستمرين للمسئولين عن ادارة التنظيمات التعاونية والقوى العاملة فيها من خلال الممارسة العملية والمراجعة الدقيقة للأخطاء ، ولعل هذه المهام تكون من اهم واجبات الاتحادات التعاونية ٠

ـ الأمل معقود على أن تتعاون كافة الدول العربية بصفة عامة ، والحركات التعاونية فيها بصفة خاصة من أجل انشاء حلف تعاونى عربى يسهم فى رسم سياسات التكامل التعاونى على مستوى الوطن العربى عن طريق التنسيق بين الصادرات والواردات للتنظيمات التعاونية فى الدول العربية بحيث تخطط الصادرات للتنظيمات التعاونية فى احدى الدول العربية لتكوين واردات ضمن خطة واردات التنظيمات التعاونية فى دولة عربية أخرى ، ويقيم منشات تعاونية صناعية وزراعية وانتاجية واسكانية ، تتمشى مع أسلوب الانتاج الحديث بما فيه من مشروعات كبرى ، ويخدم الحركات التعاونية فى كل البلدان العربية كوحدة ، وأن يكون من بين أهدافه تيسير العلاقات التجارية والمالية المتبادلة بين المؤسسات التعاونية فى مختلف

الدول العربية سواء فى تجارة الجملة أو فى ميـدان التسويق أو الانتـاج أو الاعمال المصرفية والتأمين ٠

كما ينبغى أن يمتد نشاط الحلف على وجه الخصوص الى ما يأتى :

أ) اضطراد تقديم المعونة للحركات التعاونية فى البلاد العربية على أن يتم ذلك كلمـا أمكن فى صورة برامج منسقة متكاملة تشـارك فيها مختلف المنظمات سـواء كانت منظمات مشـتركة بين الحكومات أو منظمات غير حكومية أو منظمات دولية متخصصة ٠ ٠

ب) اعـداد وتقديم المواد الاعلاميـــة والكتب والوسـائل السمعية والبصرية وما شابه ذلك من الوسائل للمعاونة فى اعداد التشريعات الخاصة بالتعاونيات والتثقيف التعاونى وتكوين القادة ، والموظفين المؤهلين ٠

ج) تبادل الموظفين المؤهلين ٠

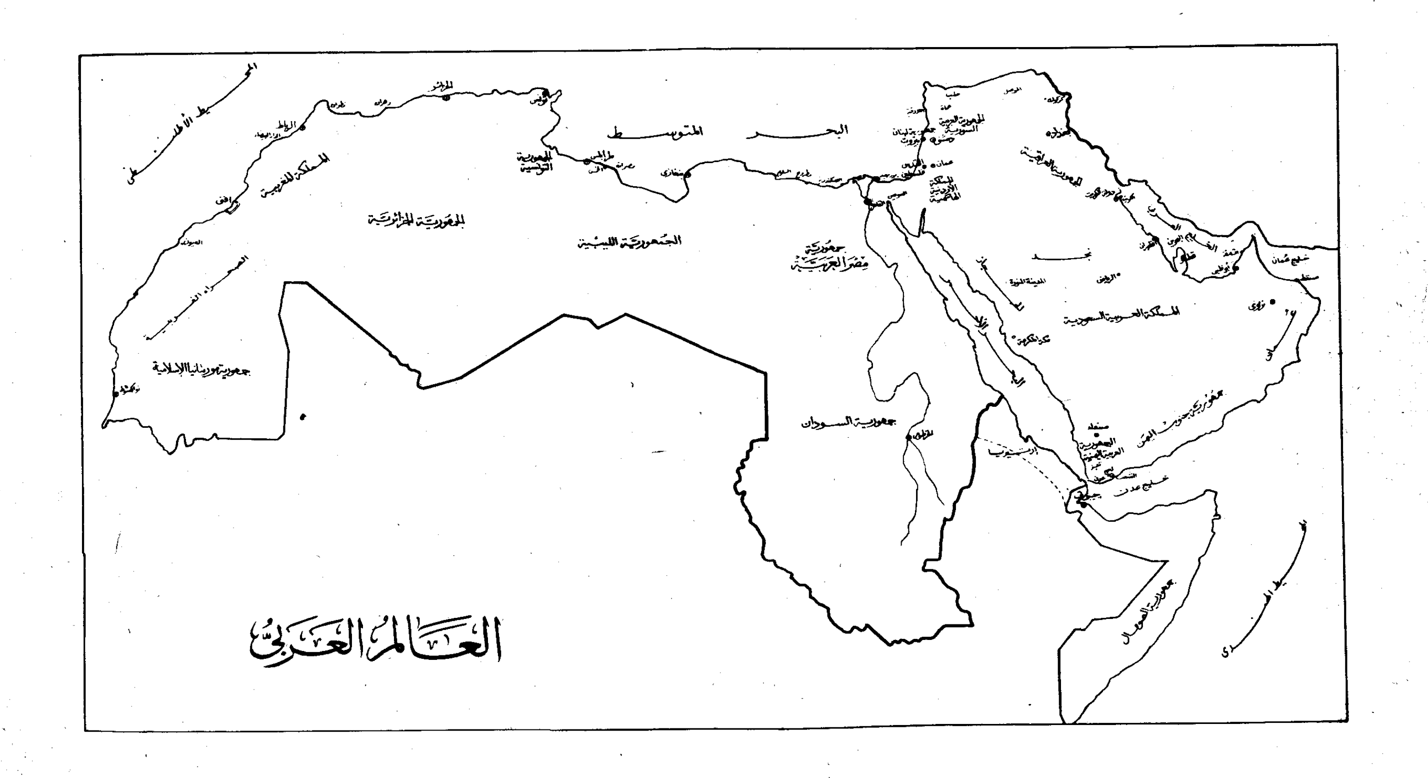
د) تقديم المنح الدراسية ٠

هـ) تنظيم حلقات الدراسة والندوات الدولية ٠

و) تبادل السلع والخدمات بين التعاونيات وبعضها على الصـعيد المحلى والاقليمى والعربى والدولى ٠

ز) العمـل على بـدء البحوث المنهجيـة من تكوين هيـكل الحركات التعاونية فى البلاد العربية وأساليب عملها والمشكلات التى تعترضها ٠

على أن يكون واضحا أن المنشـات التعاونيـة التى ينشـئها الحلف التعاونى العربى ينبغى أن يكون لها اكبر قدر من الاستقلال الذاتى والمرونه فى العمل فى اطار نظام اقتصادى وسياسى يمكن أن تزدهر تحته المنظمات غير الحكومية وتتطور بلا عوائق ٠


العالم العربي
البحر المتوسط
الجمهورية الجزائرية
الجمهورية الليبية
جمهورية مصر العربية
جمهورية السودان
المملكة المغربية
جمهورية موريتانيا الإسلامية
المملكة العربية السعودية
الجمهورية العراقية
نجد
الرياض
خليج عدن
خليج عُمان
جمهورية الصومال

تعريف ببعض المناصب التي شغلها الباحث

- عضو هيئة التدريس فى كلية التجارة جامعة عين شمس منذ ١٩٤٨ وتدرج فى مناصب هيئة التدريس الى الاستاذية ، وما زال استاذا بها حتى الآن .
- يتولى امانة وعمادة المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية منذ انشائه عام ١٩٦٠ حتى الآن .
- رئيس مجلس ادارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، والتى تملك المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية ، والمجلة المصرية للدراسات التعاونية ، ومركز الابحاث التعاونى ، ومركز العلاقات التعاونية الدولية .
- رئيس تحرير المجلة المصرية للدراسات التعاونية منذ صدورها فى عام١٩٦٨وصدر قرار من مصلحة الاستعلامات بذلك ، وعضو نقابة الصحفيين .
- كاتب بصحف دار التعاون للطبع والنشر وله مقال اسبوعى منذ عام١٩٥٩ حتى الآن.
- نائب رئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاونى الدولى منذ عام ١٩٧٦ واعيد انتخابه فى اكتوبر عام ١٩٨٠ لمدة تالية حتى عام ١٩٨٤ .
- عضو اللجنة المركزية للحلف التعاونى الدولى ، ولجنة الصحافة التعاونية ، ولجنة المستهلكين .
- كان مستشارا لجامعة الدول العربية فى الشئون الاجتماعية والتعاونية والادارية .
- عضو مجلس ادارة الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى ورئيس لجنة التخطيط والمؤتمرات .
- عضو مجلس ادارة الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى ورئيس لجنة التدريب والمؤتمر السنوى .
- عضو مجلس ادارة الاتحاد التعاونى الاسكانى المركزى ورئيس لجنة التدريب .
- عضو فى المجالس القومية المتخصصة (المجلس القومى للتنمية الاجتماعية والخدمات وعضو شعبتى الحكم المحلى والتنمية الادارية .
- عضو المجلس الاعلى لقطاع التموين ، وعضو الجمعية العمومية للعديد من شركات وزارة التموين .
- عضو مجلس ادارة اكاديمية السادات للعلوم الادارية .
- عضو الشعبة المصرية للمعهد الدولى للعلوم الادارية .
- رئيس المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية (الحلف التعاونى الدولى).
- عضو لجنة العلوم الادارية بالمجلس الأعلى للثقافة .
- خبير الاتحاد التعاونى العربى .

للباحث

- تنظيم وادارة الجمعيات التعاونية للاستهلاك . مكتبة عين شمس ١٩٥٩
- تطور التعاون وفلسفته فى ضوء الاشتراكية العربية . الدار القوميه للطباعة والنشر ١٩٦٢
- دور المؤسسات العامة التعاونية فى الاقتصاد القومى . مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣
- التعاون فى المملكة المتحدة مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣
- التعاون الاستهلاكى (تاريخه ونظمه ومشكلاته) مكتبة عين شمس ١٩٦٤
- نحو حركة تعاونية نظيفة . (الاهرام الاقتصادى) ١٩٦٥
- نحو بنيان تعاونى سليم . (الاهرام الاقتصادى) ١٩٦٦
- تطور مفهوم ديمقراطية الادارة فى التنظيمات التعاونية . جامعة الدول العربية - مكتبة عين شمس ١٩٦٧
- اصول التنظيم والادارة فى المؤسسات والتعاونيات . مكتبة عين شمس ١٩٦٨
- التنظيم التعاونى . مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- نشأة الفكر التعاونى وتطوره . مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- التطبيق التعاونى فى بريطانيا . مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- التطبيق التعاونى فى بعض الدول الاشتراكية والاسكندنافية . مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- نحو بنيان تعاونى جديد . مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- التعليم التعاونى . المجلة العلمية لكلية التجارة وجامعة الدول العربية ١٩٧٠
- التطبيق التعاونى الاشتراكى . مكتبة عين شمس ١٩٧٢
- التطور التعاونى الاشتراكى فى مصر وتشيكوسلوفاكيا مكتبة عين شمس ١٩٧٣
- اصول الادارة العلمية . مكتبة عين شمس ١٩٧٤
- دراسات فى التسويق التعاونى . مكتبة عين شمس ١٩٧٤
- الثورة الادارية ومشكلات التعاون . مكتبة عين شمس ١٩٧٥
- الادارة بين النظرية والتطبيق . مكتبة عين شمس ١٩٧٦
- التعاون - تاريخه - فلسفته - اهدافه مكتبة عين شمس ١٩٧٦

Statement on Co-Operative Structure
Published by: Egyptian Scientific Cooperative Society 1976. The Arab Republic of Egypt

- التسويق - مبادئه ومشكلاته . مكتبة عين شمس ١٩٧٧
- تطور التنظيم التعاونى . مكتبة عين شمس ١٩٧٩
- التخطيط التعاونى والنشاط التسويقى . مكتبة عين شمس ١٩٨٠

EGYPTIAN COOPERATION STRUCTURE
الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ١٩٨١

THE HIGHER INSTITUTE OF COOPERATION AND MANAGERIAL STUDIES
الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ١٩٨١

- التعاون بين التشريع والتطبيق . مكتبة عين شمس ١٩٨٢

PROSPECTS on the Cooperatives and the Energy Problem (I.C.A.) 1982.

- بحوث ودراسات فى التعاون . مكتبة عين شمس ١٩٨٣
- تنظيم الملكية الزراعية مكتبة عين شمس ١٩٨٤

رقم الايداع بدار الكتب

٨٤/٢٤١١

الشركة المصرية لفن الطباعة
١٢ شارع مستشفى الولادة
(شارع ٢٦ يوليو) القاهرة
تليفون ٧٦٩١٤٩ ـ س٠ت ١١٧٩٠٧